مَعَالِمُ السِيَاسَةِ الشَرْعِيَّة

في

سُورَةِ النَمْل

تأليف/ د. وسيم فتح الله

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

معالم السياسة الشرعية في سورة النمل

مقدمة:

الحمد لله الملك القدوس العزيز الحكيم، والصلاة والسلام على رسولِ الله أكملَ صلاةٍ وأتمَّ تسليم، وعلى صحبه الكرامِ لا يزيغُ عن هَديهم إلا كلُّ مبتدعٍ أثيم، وبعد؛

فإن الفتنة التي تعصف بالأمة الإسلامية العظيمة اليوم تتظاهر بالفتنة الدموية الشرسة، والحملة العسكرية الهمجية على ديار الإسلام وحرمات المسلمين، وأعظِم بذلك من فتنة، غير أن رَحى المعركة الحقيقية تدور اليوم حول معركة الأفكار والعقائد، ومعركة "كسب القلوب" كما يسميها مُنَظِّرو هذه الحملة الصليبية الشرسة، وهو مصطلحٌ يؤكد أن حقيقة المعركة فكرية وإن كان ظاهرها حرباً عسكرية، ذلك أن القوة قد تقهر إنساناً أو شعباً، ولكنها لا تكسب قلباً البتة، **وإنما تُكتسب القلوب بالأفكار والعقائد، أو تُزاغ بالشهوات، أو يُلبَّس عليها بالشبهات.**

وإن إحدى مسارح الصراع الفكري الذي تشن فيها الحملة الصليبية الفكرية غارتها على الأمة الإسلامية اليوم مسرح السياسة، والعلوم السياسية، والممارسة السياسية، وذلك من خلال ابتداع مصطلح "الإسلام السياسي"، ثم شيطنة هذا المصطلح شيطنةً منهجيةً وِفق مَحاور فكريةٍ قوليةٍ وفعليةٍ عمليةٍ نجحت من خلالها في توظيف أقلامٍ مأجورة، وصناعة صورٍ مبتسرة ومبتورة للدولة السياسية الإسلامية، بُغيةَ الفَتِّ في عضد الأمة، وتشكيكها في ثوابتها الفكرية العقدية، وتنفير الأمة من مجرد التفكير أو المطالبة بالحكم السياسي الإسلامي لما رأوه من نماذج صُنعت لتفشل، وظهرت لتبيد، لا لشيء إلا لزعزعة ثقة المسلمين في صلاحية منظومة

التشريع الإسلامي للحكم في الدولة المعاصرة، متخذين من منهج اليهود والنصارى الذي فضحه الله تعالى في سورة آل عمران حيث **قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَقَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ءَامِنُوا۟ بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَجْهَ ٱلنَّهَارِ وَٱكْفُرُوٓا۟ ءَاخِرَهُۥ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٧٢﴾ ﴾** [1] أسلوباً تنفيذياً مطوَّراً وفق أسلوب: "أعطهم ما يريدون واجعلهم يكرهونه"، وقد كان...

وإنَّ لحرب الأفكار ميداناً غير ميدان القتال، فلا تقابَل الفكرةُ إلا بالفكرة، ولا تقابَل الشبهةُ الباطلة إلا بالحقِّ الدامغ، ولا تُكتَسب القلوب وتُستَنقذُ من ظلام الشبهات إلا بِسُطوع نور الحق، ولا سبيل إلى شيءٍ من ذلك إلا بالرجوع إلى كتاب الله عز وجل، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وعمل الصحابة الكرام الهُداة المهديين ومَن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. ولقد علم المتدبر في تاريخ هذه الأمة وسائر الأمم، أن أتباع الرسل لم يستقم لهم شأنٌ في يومٍ من الأيام إلا بتحقيق التمسك بالهدي الرباني والحكمة النبوية، ولم يُسلط اللهُ عليهم أعداءهم إلا بقدر تفريطهم في ذلك الشأن العظيم، فلا موئلَ للمسلمين من هذه الشبهات الفكرية والسهام المسمومة اليوم أيضاً إلا بالرجوع إلى الوحي المعصوم كتاباً وسُنَّةً، وتَعرُّفِ سبيلَ الخروج من حالة الركود الإيماني والانحطاط الحضاري الذي تعيشه الأمة اليوم، وهكذا فليكن...

ولقد وجدت في تدبري لسورة النمل صورةً راسخة الأركان، متكاملة البنيان، لما يمكن أن نسميه بالنظام السياسي الإسلامي، وهو مضمون ما اصطلح عليه علماؤنا باسم "السياسة الشرعية"، فيسَّر الله تعالى لي خطَّ هذه الوقفات التأملية في ظلال هذه السورة الوارفة لتلمُّس **معالم السياسية الشرعية** من خلال هذه السورةِ الكريمة، والقصصِ العجيب، والتنبيهِ الرباني المعجز في الحال، والوعدِ الربَّاني الناجزِ في المآل. ووجدت أن موضوع السورة هو موضوع الساعة اليوم والأمة تعيش هذا المعترك الشرس ما بين صراعٍ خارجي مع الأعداء الظاهرين،

[1] سورة آل عمران - 72

وصراعٍ داخلي مع الأعداء المستبطنين. ولم أسلك في هذا البحث الموجز طريق البحث العلمي التحليلي المتعمق، وإنما وقفت على معالم السورة المتعلقة بمسائل السياسية الشرعية لتكون بمثابة عملية "إنعاشٍ" فكريٍ لعامة المسلمين، يستعيدون من خلاله الثقةَ بصلاحية وكمال المنظومة السياسية الإسلامية لهذا الزمان ولكل زمان، وبمثابة مُحَرِّضٍ منهجي لأصحاب الفكر الإسلامي المتقد، وحُرّاس العقيدة الأشدّاء من المجاهدين بأقلامهم وألسنتهم لا يفترون عن الدعوة إلى الله في كل مكان وزمان، غيرَ آبهين بالمخذِّلين، ولا ناظرين إلى شهود التمكين، كما قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ ٱلَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَٰلَٰتِ ٱللَّهِ وَيَخۡشَوۡنَهُۥ وَلَا يَخۡشَوۡنَ أَحَدًا إِلَّا ٱللَّهَۗ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا ٣٩ ﴾[1] ، وإنما يسعون بهذه الكلمة حتى الممات، ليلقوا بها الله عز وجل فيسألهم ويجيبون أنهم – بفضل الله – قد سدّدوا ما أمكنهم التسديد، وقاربوا ما أمكنتهم المقاربة عسى الله أن يتقبل منهم، وعسى الله أن يعفو عنهم ويبرئ ذمتهم.

ولا أطيل في هذه المقدمة فإن حادي الشوق إلى كلام الله يدفعني لاستعجال هذه المشاركة مع إخواني في شتى بقاع العالم الإسلامي، وكلي رجاء إلى الله تعالى أن يجعل هذه الكلمات صلةً بين كاتبها وقارئيها يجمعنا بها على الجهاد في سبيله في الدنيا، والاجتماع برسوله ﷺ في الفردوس الأعلى من الجنة في الآخرة، إنه خير مسؤول وأكرم مأمول.

[1] سورة الأحزاب - 39

معالم السياسة الشرعية في سورة النمل

تعريف عام بسورة النمل:

سورة النمل من السور المكية التي تعتني بالعقيدة والتوحيد، وتنبه إلى قصص الأمم الغابرة، والاعتبار الحاصل بالنظر في مآلات موقفها من الأنبياء والرسل في الدنيا، وتخبر بالبشارة والنذارة عن أحوال الآخرة. وهكذا جاءت سورة النمل للدلالة على هدي الوحي، ونعمة إنزال الكتب، وإرسال الرسل، والإشارة إلى بعض الأنبياء والرسل تعييناً، حيث بدأت بخطاب النبي مُحَمَّد ﷺ، ثم ذكرت خمسةً من الأنبياء والرسل ممن قبله وهم موسى عليه السلام، وداود وسليمان عليهما السلام، وصالح عليه السلام، ولوطاً عليه السلام.

وكان الله تعالى قد أهلك دولة فرعون الكافرة التي اضطهدت الأمة الإسلامية من أتباع موسى عليه السلام، وكان الله تعالى قد كتب لمؤمني بني إسرائيل قيامَ دولةٍ إسلاميةٍ في زمن نبيهم وملكهم سليمان بن داود عليهما السلام لم يجعل لها مثيلاً مِن قبلُ ومِن بَعد، وجعل هذه المملكة والدولة حاكمةً على غيرها، مبددةً لدول الكفر في زمانها في سياسةٍ خارجية قلما تجد لها مثيلاً في التاريخ.

وكان الله تعالى أيضاً قد أهلك أُمَّتين من الأمم بمعصيتين سافِرَتين؛ أما إحداهما فلم تكتف برد دعوة رسول الله صالحٍ عليه السلام، بل تآمرت على قتله رغم ما أيَّده به الله تعالى من المعجزة الحسية الباهرة التي طلبوها تعنتاً وجحوداً. وأما الأخرى فقد جاءت بتنكيسٍ عجيبٍ لفطرة الله، ولم تكتف بردِّ دعوة نبيها لوطٍ عليه السلام إلى الإقلاع عن هذه الجريمة الخبيثة النتنة، بل أرادوه في بيته على ضيفه، فكان هلاكهم عبرةً باقيةً إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها. فأنت ترى أن أخبار مَن ذكرتْ الآيةُ من أنبياء الله ورسله تعرَّضت إلى أحوال أممٍ قد فَجَرَت

بعمومها فأهلكها الله بعمومها، وزالت دولتها، ودرست، وبقيت من آثارها عبرٌ يراها الناس إلى يومنا هذا، لتقوم الحجة على الخلق بأن عمارة هذه الأرض وخلافة الناس بعضهم بعضاً فيها وإقامة دولها ومجتمعاتها إنما هو منوطٌ بإقامة أمر الله عز وجل؛ فمهما أقام الناسُ دينَ الله وحُكمَه في أرجاء الدولة تمكَّنت الدولةُ واستقرت، كمملكة سليمان عليه السلام، وخضعت لأمر الله فيها سائرُ الدول، ومهما تمرد الناس على رُسُل الله، وعطلوا كُتُبَه، وجحدوا آياتِه، وقاتلوا أولياءَه، ووالوا أعداءَه، كان دمار دولتهم وهلاكها رهن أمر الله عز وجل بذلك، يمد من يشاء استدراجاً، ويأخذ من يشاء متى شاء نقمةً وجبروتاً، لا يُسأل عما يفعل وهم يُسألون.

وإن سورة النمل هذه قد توسطت بين سُورَتين في مناسبةٍ لطيفة، ألا وهما سورة الشعراء وسورة القصص؛ فأما سورة الشعراء فقد سَرَدَت ثنائية الرسل والأمم المكذبة وفق منهجيةٍ أصيلةٍ قررت وَحدة موضوع الرسالة في بعثة إبراهيم عليه السلام بالحنيفية، وسردت سنن الله الشرعية في المكذبين مِن قبله – قوم نوحٍ عليه السلام – ومِن بعده من الأنبياء والرسل من ذريته عليه السلام، ليكون ذلك منهجاً ثابتاً للدعاة ألا يحيدوا عن موضوع الدعوة، ولا يداهنوا في موضوع الرسالة، لأن مآل المكذِّبين يسري وفق سنة الله التي مضت في أتباع الرسل المكذبين كما بينت سورة الشعراء، ثم جاءت سورة النمل لتبين مدافعةَ الدول المؤمنة والمكذِّبة من خلال تسليط الضوء على تفاصيل بعض قصص الأنبياء عليهم السلام، ثم جاءت سورة القصص ليكون موضوعها الجامع هو فقه التمكين، ومعالم التمكين للمستضعفين من أهل الحق، ليكون ذلك أثبت للقلوب، وأشرح للصدور، وليكون "إكسير" الصبر للأمم المسلمة المضطَهدة، حيث يعملون –بتعليم الله لهم– مآلات الأحوال، وأن الحق الذي هم عليه دامغٌ، وأن الباطل الذي يدافعونه إلى زوال.

ثم انتقلت السورة إلى مشاهد عظيمة مِن خلق الله سبحانه وتعالى مما سخَّره في هذا الكون لخدمة الإنسان، ليكون مدداً معنوياً له من حيث تنبيهه إلى آيات الكون الحسية الشاهدة

على وحدانية الله عز وجل، ومدداً حسياً مادياً له من حيث ما حيتاج من أسباب مادية لإقامة دولة الإسلام وعمارة الأرض بما أمر الله سبحانه وتعالى.

واختتمت السورة بكشفٍ جزئي لحجب الغيب عن مقدمات الآخرة حيث الفصلُ بين الأمم مِن أتباع الرسل المؤمنين، ومخالفيهم المكذبين، حتى لا يغتر أهل الإيمان بدولة الكفر وصولته، ولا يغتر أهل الطغيان بإمداد الله تعالى لهم بأسباب القوة استدراجاً وإمهالاً واستزادةً من أسباب الهلاك عياذاً بالله.

إن تدبّر هذه السورة العظيمة في كلياتها وتفاصيل جزئياتها سينبئك أيها القارئ الكريم المتدبر لكلام رب العالمين أن هذه السورة العظيمة هي بحق سورة السياسة الشرعية في الإسلام، أو قل – إرغاماً لأنوف المعاندين ودحضاً لحجة المفترين المكذبين – هي سورة الإسلام السياسي؛ ونحن مسلمون سياسيون بإذن الله، نسوس حياتنا بدين الله، ونسوس علاقاتنا ببعضنا البعض بدين الله، ونسوس علاقاتنا بباقي الأمم والدول بدين الله، شاء مَن شاء، وأبى مَن أبى؛ وبيننا وبين المكذبين بذلك، الصادِّين عنه قولُ الله تعالى في سورة النمل: ﴿وَإِذَا وَقَعَ ٱلْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَآبَّةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ ٱلنَّاسَ كَانُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا لَا يُوقِنُونَ ﴿٨٢﴾ وَيَوْمَ نَحْشُرُ مِن كُلِّ أُمَّةٍ فَوْجًا مِّمَّن يُكَذِّبُ بِـَٔايَـٰتِنَا فَهُمْ يُوزَعُونَ ﴿٨٣﴾ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُو قَالَ أَكَذَّبْتُم بِـَٔايَـٰتِى وَلَمْ تُحِيطُوا۟ بِهَا عِلْمًا أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٨٤﴾ وَوَقَعَ ٱلْقَوْلُ عَلَيْهِم بِمَا ظَلَمُوا۟ فَهُمْ لَا يَنطِقُونَ ﴿٨٥﴾﴾

وأنتقل الآن إلى تدبر معالم السياسية الشرعية في سورة النمل، سائلاً الله تعالى التوفيق في ذلك، وراجياً العفو عما يقع مني من الزلل في سياق ذلك، ولا حول ولا قوة إلا بالله العظيم.

المَعلم الأول: القرآن الكريم منهجُ حياة وأساسُ قيام الدولة الإسلامية

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ طسٓ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡقُرۡءَانِ وَكِتَابٖ مُّبِينٍ ١ هُدٗى وَبُشۡرَىٰ لِلۡمُؤۡمِنِينَ ٢ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُم بِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ ٣ إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِ زَيَّنَّا لَهُمۡ أَعۡمَٰلَهُمۡ فَهُمۡ يَعۡمَهُونَ ٤ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَهُمۡ سُوٓءُ ٱلۡعَذَابِ وَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ هُمُ ٱلۡأَخۡسَرُونَ ٥ ﴾

افتتحت السورة الكريمة بآياتٍ مُحكَمَات تؤكد الحقيقة التي رسَّختها رسالةُ النبي ﷺ وحقَّقتها سيرته العطرة، وهي أن الله تعالى إنما أنزل القرآنَ إلى عباده ليحققَ لهم مصالحَهم في العاجل والآجل؛ فيهديهم إلى ما فيه صلاح معاشهم في الدنيا، ويبشرهم بالفوز العظيم في الآخرة، إن هم استهدوا في إصلاح دنياهم بهدي القرآن الكريم.

وبيّنت هذه الآيات أن الحياةَ الطيبةَ في الدنيا لا تكون بمجرد التمكين في الأرض، **وإنما تكونُ الحياةُ الطيبةُ بالتمكّن من الأرض لتمكين دينِ الله فيها**، بدلالة وصف الأُمَّة المَمَكَّنة بإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة وهذا من الظاهر، واليقين بالآخرة وهذا من الباطن.

فلا بد من التمكُّن من الأرض لتمكين دينِ الله في الأرض، بحيث تقام شعائرُ الدين الظاهرة – وهي أركان الإسلام التي نبهت عليها الآيات بذكر الصلاة والزكاة منها – وبحيث تطمئن قلوبُ أفراد المجتمع كافةً بأركان الإيمان، ليصبح المجتمع الإسلامي كله تعبيراً جماعياً عن هذه الحالة الإيمانية، بدلالة تعبير الآية بصيغة الجمع عن الإيمان باليوم الآخر تنبيهاً به على باقي أركان الإيمان، **إذ أن المقصود من إقامة الدولة الإسلامية هو التحوُّل بالدين الحق من حالةٍ فرديةٍ معزولةٍ لا تظهر معها خصائصُ الدين كاملةً إلى حالة مجتمعية كُلّيةٍ مَهيبةٍ تُقام فيها شعائرُ الله وتُعَظَّم، ويرتفع فيها بنيان الإسلام ليأوي إليه كلُّ مؤمنٍ، وتقوم الحجة به**

على كل جاحد، وتؤدَّى الدعوة به إلى الله لكل مَن شذّت فطرته، ويهابه كلُّ مَن تسولُّ له نفسه التعدي على أهل الحق ودولة الإسلام.

وتجدر الإشارة إلى المناسبة اللطيفة بين ذكر الإيمان باليوم الآخر – دون غيره من أركان الإيمان – وبين ما نحن فيه من مسألة إقامة الدولة، إذ أن الدول حين تقوم لا تخلو من أحوال؛

- فإما أن تكون عادلةً فيما بينها وعادلةً مع غيرها من الدول،
- وإما أن تكون عادلةً فيما بينها وظالمةً لغيرها من الدول،
- وإما أن تكون ظالمةً فيما بينها وعادلةً مع غيرها من الدول،
- وإما أن تكون ظالمةً فيما بينها وظالمةً لغيرها من الدول،

وإذا كان الأمر كذلك، كان من المناسب التنبيه على حقيقة اليوم الآخر وحتميته، حيث تُنصب موازين القسط، فلا تُظلم نفسٌ شيئاً، حتى إنه لَيُقتص للشاة الجلحاء من الشاة القرناء، فلتستعد لهذا اليوم العظيم إذاً دولٌ قامت على سفك الدماء، وانتهاك الأعراض، ونهب الأموال، ولتستبشر بهذا اليوم العظيم إذاً دولٌ قامت بالعدل على أركان الحق، وأدت لكل ذي حقٍ حقه؛ **عرفت حقَّ الله في الدولة فحكَّمت شريعته، وعرفت حق الناس في الدولة فأدت إليهم، وعرفت حقَّ أنفسها – أعني الحكام – فبادروا بالحساب العاجل قبل الحساب الآجل**، فتأمل لهذه المناسبة العظيمة.

وحيث إن الآيتين الأخيرتين في هذا المقطع تنبِّهان على عاقبة السوء، فإن من المناسب أن نفصل في ذلك؛ حيث إن إقامة الدولة على نهج السياسة الشرعية الصحيحة يتطلب الصدور عن هدي الله القرآني صدوراً تاماً لا شِركة فيه، **وهذا أول مناطات الظلم في سياسة الدول، ألا وهو جعل شريكٍ ونِدٍّ لله تعالى في قوانين الحكم وتشريعاته**، فالدولة حين تقوم

على شريعة وَضعيةٍ وَضِيعةٍ –كما يُعرف اليوم بالدستور الوضعي أو العلماني – فإنما يصدر ذلك عن خلل في الإيمان باليوم الآخر، بحيث لا يعود الإيمان باليوم الآخر رادعاً عن هذا الشرك، فيهوي "المشرعون" في الدولة وكلُّ من آمن بهم وبشريعتهم الوضعية الوضيعة في دركات العماية، ومن ثَمَّ تبدأ العقوبة العاجلة بتتابع العمايات، وتراكم الضلالات، حتى يهملهم الله تعالى ويدعهم فرائس ما زينت لهم أهواؤهم من تشريع غير ما شرع الله، فيُحِلّون الحرام تزييناً من عند أنفسهم بأن هذا هو الأصلح لهم في معاشهم، ويُحَرِّمون الحلال تزييناً من عند أنفسهم بأن هذا هو الأصلح لهم في معاشهم، ولئن ظن أولئك أن ما هم فيه هو الربح والفوز العظيم، فإن العذاب السيء الذي رصده الله لهم في الآخرة ليشهد بأن عاقبة أمرهم إلى بوار، وأن مآل فعلهم إلى خسار.

ثم إن الدولة وإن كانت مسلمةً تحكم بشرع الله، فإنه لا يُؤْمَنُ عليها الوقوع في الظلم مع العباد فيما بينها أو مع غيرها من الدول، فكانت مناسبةً أخرى للتذكير بالإيمان باليوم الآخر، ألا وهي التنبيه على أن هذا الظلم مسؤولٌ عنه، ومحاسَبٌ عليه يوم القيامة.

وهنا فائدةٌ عظيمةٌ جداً وهي التنبيه على أن **بقاء الدول إنما يكون بقدر ما تقيم ميزان العدل بين العباد، بغض النظر عن كونها – أي الدولة – مسلمة أم كافرة.** وبيان ذلك أن إقامة الدول هو في الحقيقة أقرب إلى باب الذرائع منه إلى باب المقاصد، فهو ذريعةٌ لإقامة مصالح الناس في الدنيا، لكن الشريعة الإسلامية قد ارتقت بهذه الذريعة لتتوصل بها أيضاً إلى تحصيل المصالح الدائمة الخالصة في الآخرة، فإذا كان الأمر كذلك **فإن الدولة من حيث كونها وسيلةً أقرب إلى سنن القوانين الكونية منها إلى الشرعية، بحيث إن الدولة التي تحقق ميزان العدل بين العباد تبقى، في حين أن الدولة التي لا تحقق ميزان العدل بين العباد تزول،** ولولا هذا لاختل مفهوم الدولة أصلاً واختلت الحاجة أصلاً إلى وجود الدولة التي يرفع من خلالها ظلم العباد بعضهم بعضاً وتعدي العباد بعضهم على بعض. وإن فهم

هذه المسألة مما يعين المسلم اليوم على عدم الافتتان بواقع بعض الدول الكافرة القائمة اليوم رغم كفرها، لأنها إنما تقوم وفق سنة الله الكونية التي تقضي بأن الدولة العادلة باقية في الدنيا بغض النظر عن دينها، كما أن البنيان يقوم إن روعيت أصوله الهندسية ولو كانت إقامة البنيان بيد كافر. **نعم هناك نوعُ تلازمٍ بين سنن الله الكونية والشرعية في بقاء الدول، بحيث إن الدولة العادلة الكافرة تهلك بكفرها لتضييعها السبب الشرعي، والدولة الظالمة المسلمة تزول بظلمها لتضييعها السبب الكوني، وخير منهما الدولة العادلة المسلمة التي تبقى ما أقامت العدل وحفظت الدين فتكون جامعةً للسبب الكوني والسبب الشرعي معاً وهذا أقوى ما يكون في بقاء الدول،** فتنبه. ويدور هذا كله مع آثار توحيد الربوبية والألوهية؛

فبقاء الدولة العادلة الكافرة هو من آثار وحدانية الربوبية، لأن الله تعالى الخالق البارئ الملك لا يترك خَلقَه هَمَلاً، ولا يضيّع لهم عملاً وإن كان للدنيا، فمن أخذ بأسبابها أعطاه منها بقدره، ومن فرط في أسبابها حرمه منها بقدره.

وأما الدولة الظالمة المسلمة فتزول، وزوالها هذا من آثار وحدانية الألوهية لأن المسلم أَولى بالعدل من غيره – وقد أنعم الله عليه بنعمة الإسلام – فزوال دولته بالظلم من باب العقوبة على المعصية والمؤاخذة بالتفريط بالأسباب التي اقتضتها حكمة الله،

وهذا يقرر ما استنبطناه آنفاً وهو أن: **قيام الدول في الدنيا إنما يكون بالعدل، وإن فلاح الأمم في الآخرة يكون بإقامة العدل وفق شريعة الله تعالى.** وفرق ما بين الدولتين العادلتين الكافرة والمسلمة أن الكافرة عدلت للدنيا فكان جزاؤها بقدر الدنيا، وأن المسلمة عدلت للدنيا والآخرة فكان جزاؤها بقدرهما، والله أعلم.

فهذا إذاً هو المعلَم الأول من معالم السياسة الشرعية في هذه السورة، وهو إقامة الدولة على نهج القرآن[1]، وبتحكيم القرآن، لأجل تعظيم شعائر الله في الدنيا، وعمارة الدنيا على الصفة التي أرادها الله تعالى منا، ولأجل النجاة بعباد الله في الآخرة، إذ لا سعادة في الآخرة إلا بذلك.

[1] لا يخفى أن نهج القرآن يعني القرآن والسنة إذ لا يمكن العمل بالقرآن الكريم بمعزل عن السنة المطهرة

المَعلم الثاني: لا شريعة أحكم من شريعة الله، ولا مشرّع أعلم من الله

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى ٱلْقُرْءَانَ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴿٦﴾ ﴾

إن تشريع الأحكام المسيِّرة لمعاش الناس يدور حول محورين اثنين هما: دفع المفاسد ورفعها، وجلب المصالح وحفظها. وإن كل سياسةٍ وكلَّ نظام حكمٍ لا تدور حول هذين المحورين ليست بشيء. ثم إنه لا بد لكل سياسةٍ ونظام حكمٍ تحاول تحقيق الموازنة الصحيحة بين دفع المفاسد وجلب المصالح من وصفين لازمين هما: **الحكمة والعلم**.

- **الصفة الأولى للتشريع: الحكمة:** وبيان ذلك – كما نبّه عليه سلطان العلماء العز بن عبد السلام رحمه الله – أن المصالحَ الخالصةَ عزيزةٌ في الدنيا، وكذلك المفاسد الخالصة، فما من مفسدة تُدفع وتُرفع إلا ومعها نوعُ مصلحةٍ تفوت بذلك، وما من مصلحةٍ تُجلب وتُحفظ إلا ومعها نوعُ مفسدةٍ تقع بذلك، **فكانت الحكمةُ مطلوبةً لتكون الميزان الدقيق الذي يُحكَم من خلاله على رجحان المفسدةِ المختلطة فيُحكم بدفعها ورفعها، أو رجحان المصلحة المختلطة فيُحكم بجلبها وحفظها.** وحيث أن كل تشريعٍ وسياسةٍ وضعيةٍ إنما تستند إلى "حكمة" المخلوق الناقصة، وحيث أن تشريع السياسة وفق الهدي القرآني إنما يستند إلى حكمة الخالق الله سبحانه وتعالى الكاملة، فقد تبين أن مَن يُقدّم سياسةَ المخلوق على سياسةِ الخالق إنما يخالف العقل بتصرفه حيث يقدم الناقصَ على الكامل، ويعاندُ الحق بلسانه حيث يدعي أن سياسةَ المخلوق أحكم من سياسة الخالق، وأن حكمةَ العباد تفوق حكمة رب العباد، وأفضل أحواله أن يُقرَّ بتفوق حكمة رب العباد، وشِرعة الخالق على المخلوق ثم يترك ذلك عن علمٍ ومعرفةٍ جحوداً واستكباراً في الأرض؛ ولعمري من تبيّن له هذا ثم أصر عليه فليخشَ على نفسه الكفر بصفات الله العُلى وأسمائه الحسنى، ومَن كفر بصفات الله وأسمائه وموجبات هذه الصفات والأسماء فقد

استجلب على نفسه ودولته وشعبه عواقب الكفر بالله، وحسبُك بهذه مفسدةً كبرى من مفاسد القوانين الوَضعية الوضيعة والعلمانية البغيضة. ولعمري إن مَن عَلِمَ وجحد، وعَرَف واستكبر، فلا يبعد حاله عن حال إبليس اللعين الذي علم أن الله تعالى هو الخالق الآمر الناهي، ثم جحد أمر الله تعالى له بالسجود لآدم واستكبر عنه، فعسى الله أن يبعث أمثال هؤلاء الجاحدين عن علمٍ، المستكبرين عن غمطٍ للحق، في زمرة إبليس اللعين وكفى بذلك سوء عاقبة.

- **الصفة الثانية للتشريع: العلم** – وهذا مبني على ما تقدم، وهو أن الموازنة ما بين المفاسد والمصالح، والحكم برجحان أحدهما، إنما هو مبني على العلم بما هو مفسدة وما هو مصلحة في نفس الأمر، والعلم بما هو أشد أو أخف مفسدةً وما هو أشد أو أخف مصلحةً، ولعمري إن هذا لمما ضلت فيه أفهام أقوامٍ فهلكوا وأهلكوا على تتابع الحضارات وديالة الدول، إذا لا يخفى ما في تضارب مصالح المخلوقين من تشويش على نزاهة الحكم الذي يضعه المخلوق، ولست بصدد الخوض في مباحث المصلحة والمفسدة هاهنا، وإنما المقام مقام **التنبيه على أن للمخلوق نوعَ علمٍ بمصالحه ومفاسده، ولكنه علمٌ منقوصٌ، محدودٌ بعلمه الضيق، ومغلوبٌ بالهوى والتشهي، في حين أن للخالق جل وعلا علماً كاملاً شاملاً لا يحيط به أحدٌ من خلقه، فهو أعلم بما يصلح للمخلوق وبما يضره، وهو في ذات الوقت لا تنفعه مصالح العباد ولا تضره مفاسدهم فيجور في حكم أو يميل، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً**. فإذا أخبر المخلوقُ عن أمرٍ ما أن فيه المصلحة الراجحة، وأخبر الله تعالى عن نفس الأمر أن فيه المفسدة الراجحة، فلا يختار خبرَ المخلوق ويفضله على خبرِ الخالق إلا مغلوبٌ على عقله، متبعٌ لهواه، متكبرٌ على ربه، وجاحدٌ لكمال صفة العلم عند الله جل ثناؤه. والحكم في هذا كالحكم المتقدم على من قدّم حكمة المخلوق على حكمة الخالق، فلا تسأل عن أحوال هؤلاء.

والمقصود هاهنا أن السياسة الشرعية تستمد أحكامها وقوانينها واجتهاداتها من الهدي القرآني المنزل من عند الله **الحكيم** في تصرفه بخلقه والتشريع لهم، **العليم** بما يُصلح شؤونهم وأحوالهم في الدنيا والآخرة. ولا يُشكل على هذا كونُ الشريعة جاءت بالثوابت المحكَمات التي لا تحتمل الاجتهاد، وأفسحت المجال للمتغيرات المشتبهات كي تتسع لتنوع الاجتهاد حسب النوازل والمستجدات في إطار تلك الثوابت الكلية، لأن واضعَ الشريعة هو الله الحكيم العليم الذي أحكم ما أحكم بعلمه وحكمته، وأفسح المجال لما أفسح بعلمه وحكمته سبحانه، فالاجتهاد الشرعي القائم على أصول الاجتهاد الصحيحة أمرٌ تابعٌ للشريعة، وله كامل امتيازاته على الاجتهاد الوضعي في النصوص الوضعية.

وخلاصة القول في هذا أن التشريعات الوضعيةَ القائمةَ على الحكمةِ القاصرةِ للمخلوق والعلمِ المحدودِ للمخلوق هي شريعة وضيعة، وأن التشريعات القائمة على كتابِ الله وسنةِ رسوله ﷺ وما تفرع عنهما من اجتهاداتٍ بشروط الاجتهاد المعتبرة هي شريعة رفيعة شريفة؛ فلا حكمةَ أعظمُ مِن حكمة الله، ولا علمَ أوسعُ مِن علم الله، ولا شريعةَ أرفع من شريعةٍ استنارت بحكمة الله، ولا اجتهاد أوفق من اجتهادٍ نهل من علم الله.

المعلَم الثالث: الاعتبارُ بأحوال الأمم دأبُ الدولة الملتزمة بشرع الله

مملكة الكفر الفرعونية ومملكة الإسلام السليمانية أنموذجاً

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ إِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِأَهْلِهِۦٓ إِنِّيٓ ءَانَسْتُ نَارًا سَـَٔاتِيكُم مِّنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ ءَاتِيكُم بِشِهَابٍ قَبَسٍ لَّعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ ﴿٧﴾ فَلَمَّا جَآءَهَا نُودِيَ أَنۢ بُورِكَ مَن فِي ٱلنَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٨﴾ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّهُۥٓ أَنَا ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٩﴾ وَأَلْقِ عَصَاكَ ۚ فَلَمَّا رَءَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنٌّ وَلَّىٰ مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ ۚ يَٰمُوسَىٰ لَا تَخَفْ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴿١٠﴾ إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًۢا بَعْدَ سُوٓءٍ فَإِنِّي غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١١﴾ وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ ۖ فِي تِسْعِ ءَايَٰتٍ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِۦٓ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمًا فَٰسِقِينَ ﴿١٢﴾ فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ ءَايَٰتُنَا مُبْصِرَةً قَالُوا۟ هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴿١٣﴾ وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ۚ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿١٤﴾ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ عِلْمًا ۖ وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي فَضَّلَنَا عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّنْ عِبَادِهِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٥﴾ ﴾

بعد أن بيَّنت السورة القاعدةَ التي يجب أن تقام عليها الدول وتُساس بها الأمم، ألا وهي الهدي القرآني — وفي معناه ما سبق القرآن الكريم مِن كتبٍ سماويةٍ منزلة على رُسلِ الله إلى أقوامهم – وبعد أن نبهت على المنهج الرباني الحكيم العليم، انتقلت السورةُ في بيانٍ بديعٍ إلى عَرضِ دَولتين مِن الدول التي سجّل التاريخ بنيانها المميز؛ دولةِ فرعون الكافرة، ودولة داود وسليمان عليهما السلام المسلمة.

أولاً: دولة فرعون:

وقد ضربها الله مثلاً للدولةِ الظالمةِ الباغيةِ الطاغية؛ ظلمت حيث وضعت حق العبادة لله في غير موضعه، وظلمت حيث استعبد بعضُها بعضاً بغير وجه حق، وبغت على الناس بتسليط

السِحر والسحرة عليها، وطغت وجاوزت كلَّ حدٍ بادعاء الهالك فرعون ربوبيته مِن دون الله، وبلغ طغيانُ الدولة وظلمها حداً دفع من استطاع من"مواطنيها" إلى الهرب من هذه الدولة الظالمة، **فكان خروج موسى عليه السلام من بلده تعبيراً عن مبلغ فساد الدولة**، حتى إذا اختاره الله تعالى للرسالة، واصطفاه لرفع هذا الفساد العظيم، كان الاستعداد للمواجهة مع الطاغوت الفرعوني لتقويم هذه الدولة أو الإيذان بزوالها.

وإن من المهم أن نتدبر في مقومات هذا الإعداد، لما لذلك من أثرٍ عظيمٍ في فهم واجب الإعداد في مرحلة الاستضعاف، ومعرفة أن التمكين لأهل الحق أثرٌ وليس وسيلةً لإحقاق الحق في هذه المرحلة، **وأن الحقَّ المعنوي أهم تقريراً في بادئ الأمر مِن الحق المادي**؛ فليست قضيةُ الإسلام والكفر حرباً على الأراضي والموارد المالية، وليست تنافساً جغرافياً في رفع راية كذا أو كذا وتوسيع رقعتها، وإنما **قضيةُ الإسلام الكلّية تعبيدُ العبادِ لربِّ العباد**.

فأنت إذا تدبرت قوله تعالى: ﴿ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّهُۥٓ أَنَا ٱللَّهُ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ٩ وَأَلۡقِ عَصَاكَۚ فَلَمَّا رَءَاهَا تَهۡتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنّٞ وَلَّىٰ مُدۡبِرٗا وَلَمۡ يُعَقِّبۡۚ يَٰمُوسَىٰ لَا تَخَفۡ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلۡمُرۡسَلُونَ ١٠ إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسۡنَۢا بَعۡدَ سُوٓءٖ فَإِنِّي غَفُورٞ رَّحِيمٞ ١١ وَأَدۡخِلۡ يَدَكَ فِي جَيۡبِكَ تَخۡرُجۡ بَيۡضَآءَ مِنۡ غَيۡرِ سُوٓءٖۖ فِي تِسۡعِ ءَايَٰتٍ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ وَقَوۡمِهِۦٓۚ إِنَّهُمۡ كَانُواْ قَوۡمٗا فَٰسِقِينَ ١٢ ﴾ تبينت لك مقومات هذا الإعداد وهي:

1. **الصدور عن الله عز وجل:** ﴿ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّهُۥٓ أَنَا ٱللَّهُ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ٩ ﴾؛ عندما يصدر أنبياءُ الله عز وجل ورسلُه، وورثةُ علمهم وأتباعُهم مِن بعدهم عن هذه الحقيقة العظمى، وهي أن ما يَدْعون إليه هو منهج الله، ودين الله، وشريعة الله، لا منهج فلان، ولا دين فلان، ولا شريعة فلان، عندما يصدرون عن ذلك فإنهم يركنون إلى أعظم أسباب القوة، ويستمدون عزيمتهم وثباتهم من أصدق مقولةٍ عن أصدق قائلٍ جل ثناؤه، وبقدر ما يستحضر العالِم الربَّاني والداعيةُ الشفوق والمسلمُ العادي هذه الحقيقة بقدر ما يكون قوياً في إنذار الخلق بها، وثابتاً في وجه من يعاديها، وبقدر ما

تغيب عنه هذه الحقيقة بقدر ما يدبُّ الضعف في دعوته فلا تُسمع، ويسرى الوهنُ في عزيمته فلا يثبت، وينخر الخَوَرُ في بنيان دعوته فينهار. ولا أحسب – ولست أنصّب نفسي قاضياً بل أقول ما أقول متدبراً مشفقاً – ما نحن فيه اليوم من تنازعٍ وفرقةٍ وشتاتٍ سواء أكان في ساحة المواجهة العلمية أم العملية إلا ثمرةَ الغياب عن هذه الحقيقة، والانشغال عنها بتعصباتٍ حزبيةٍ وتنظيميةٍ وحركيةٍ ووطنيةٍ فتّتت الدعوة وشرَّدت الدعاة ونفّرت المدعوين؛

لقد نسينا أننا إنما ندعو إلى الله، لا إلى الحزب الفلاني، والحركة الفلانية، والتنظيم الفلاني، أو الحكومة الفلانية،

ونسينا أننا ندعو إلى تحكيم شريعة الله، لا إلى أحكام الحركة الفلانية، ولوائح التنظيم الفلاني، ودستور الدولة الفلانية،

ونسينا أننا محاسَبون أمام الله، لا أمام زعيمِ الحركة الفلانية، والتنظيمِ الفلاني، والدستور الفلاني.

لقد أصبحنا غافلين عن صدورنا عن الله، ولله، وبالله، حتى أضحى صدورنا عن فلانٍ، ولفلانٍ، وبفلان، فدبَّت بيننا الكراهية والبغضاء بقدر ما تشعبت الأهواء بقلوبنا في شعاب هذه التنظيمات والحركات والوطنيات الفارغة، ولمتدبِّرٍ أن يتساءل: كيف يكتب الله التوفيق لمن شابَ دعوته بهذه الشوائب، فإن الله تعالى غنيٌّ عن الشِركة، ولعمري إن الله تعالى عزيز حكيم: عزيزٌ جنابه، لا يُنازَع في وحدانية دينه ووحدانية الولاء والبراء ووحدانية الصدور عن أمره والوقوف عند نهيه، فمن نازع في شيء من ذلك فقد نزع يده من حفظ الله وجرّد نفسه – وحركته وتنظيمه[1] – ودولته

[1] لا بأس من إيجاد أطر حركية تنظيمية معينة تكون من باب الوسائل وتعني بالتخصص في الوقوف على ثغر من ثغور الأمة تسد عنها فرضاً كفائياً وتؤدي دوراً تكاملياً مع غيرها، أما أن تصبح هذه الأطر مناطات ولاء وبراء وانتماء وعصبية فهذا مما جرَّ الويلات على الصحوة الإسلامية المعاصرة فضلاً عن كونه مزاحماً لوحدانية هذه الفروض في العقيدة الإسلامية

وأُمّته من أسباب نصر الله،والله المستعان.وهو جل ثناؤه حكيمٌ لا يضع عطاءَه في موضعٍ لا يستحقه، اللهم ما لم يكن إملاءً واستدراجاً عياذاً بالله من ذلك.

إن هذه المسألة خطيرةٌ جداً، لأن أعداءنا قد تنبهوا لها ووظَّفوها في حربهم علينا، وكان توظيفهم لها على مستويين اثنين؛

الأول: إدراكهم أن طبيعة الصراع مع الإسلام صراعُ عقيدة تتنافس على كسب قلوب الناس لا صراع جيوش تتنافس على كسب الأرض والموارد[1]، ثم توظفيهم لهذا الاختلاف الفكري والتشتت لإقصاء الناس عن التوحيد الخالص،

والثاني: تصنيف المجتمع المسلم وِفق هذه التحزبات والعصبيات الدينية، ثم توظيف بعضها لضرب بعضها الآخر ضرباً مباشراً باليد والسلاح، بأسلوبٍ مشابهٍ لأسلوب تفتيت الأمة الإسلامية الواحدة من خلال بث الفرقة العرقية والقومية وغيرها، غير أن أسلوب ضرب الفئات الإسلامية بعضها ببعض أشد خطراً، لأنه يسعى إلى تفتيت هذه الفئات وتبديد طاقاتها لتنتهي بتتويج طائفةٍ معينةٍ من المجتمع الإسلامي لتمثل "الإسلام الصحيح" والذي يسمونه "الإسلام العصري"، وهو في حقيقة الأمر إسلامٌ مائعٌ تموت في قلب صاحبه كل معاني الغيرة لحدود الله وحقوق رسول الله ﷺ وعزة عباد الله الربانيين.

وإن التصدي لهذا العدوان الجديد وفهم طبيعته الخبيثة يحتم علينا التنبه لأهمية هذا العنصر الدعوي الإصلاحي الداعي إلى إقامة دولة الإسلام وتحكيم شرع الله ابتداءً، وإصلاح الدول المسلمة التي انحرفت عن هذا المنهاج تبعاً. واعلم أن في إشارة القصص القرآني إلى إقبال موسى عليه السلام إلى النار يتلمس من عندها الخبر أو يستهدي بجذوةٍ من نارها حتى إذا أتاها كان ذلك النداء الرباني المهيب الذي تقشعر منه القلوب ثم تلين لجلال الله وعظيم سلطانه، قلت: إن في هذه القصة إشارة إلى

[1] وهذا لا يتناقض مع كونهم لا يزالون يسعون في توظيف ذلك التنافس على الموارد لكن من باب الوسائل

ضرورة الإقبال على الله تعالى حق الإقبال، وأن تغيير أوضاع هذه الأمة لا بد من أن يبدأ بتحركٍ ميداني جادٍ يعبّر عن مدى استهدائنا واسترشادنا بالله وبوحي الله وبسنة رسول الله ﷺ، حتى إذا وردنا مَعين الحق صدرنا عنه متسلحين بأقوى حقيقة كونية وشرعية ألا وهي وحدانية الله تعالى وكمال أسمائه وجلال صفاته، وكانت هذه الحقيقة هي منطلق كل الدعاة إلى الله حتى إنها لتصير رحِماً بينهم ينسون عندها كل خلاف ويتغاضون بها عن كل اختلاف.

2. **الاطمئنان وعدم الخوف:** ﴿ يَٰمُوسَىٰ لَا تَخَفۡ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلۡمُرۡسَلُونَ ﴿١٠﴾ ﴾. لعل موسى عليه السلام أكثر رسولٍ ذُكر معه الخوف في القرآن، ولاشك أن هذا يعكس شدةَ وبطشَ منظومة الكفر التي كان يواجهها، ولا يخفى أن هذا الخوف الذي ذكره الله تعالى ونسبه إلى بعض تصرفات موسى عليه السلام إنما هو الخوف الطبعي الجِبلّي الذي لا مؤاخذة فيه شرعاً، حيث خرج مِن مصر خائفاً من القتل، وولّى خائفاً من معجزة العصا حيث استحالت أفعى ضخمة، وأوجس خيفةً لمّا واجه سِحر السحرة، وقد حكى الله تعالى عنه هذا الخوف ولم ينكره عليه، فليس هو هذا الخوف الذي نهى الله عنه الرسلَ والأنبياءَ والدعاة إلى الله، بل هناك خوفٌ يتعرض له أصحاب الحق عند مواجهة الفتن والابتلاءات وهو خوفٌ عزيزٌ لا يفقهه أغلب الناس، ألا وهو خوف أن لا يكونوا على وِفق مراد الله، وخوف ألا يثبتوا على مراد الله هذا، وخوف أن ينحرفوا عن الحق، وخوف أن يكونوا من المخذولين عياذاً بالله، وخوف أن لا يكونوا أهلاً لهذه الرسالة وهذا التكليف، وهذا الذي حكاه الله تعالى عن موسى عليه السلام في سورة الشعراء حيث **قَالَ تَعَالَىٰ:** ﴿ **قَالَ رَبِّ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ** ﴿١٢﴾ ﴾[1]، ولنا في هذا النوع من الخوف أسوةٌ في حال رسول الله ﷺ حين فَتَرَ عنه الوحي بدايةَ الرسالة، وحالِه ﷺ لما نبذه أهلُ الطائف وبالغوا في جفوته

[1] سورة الشعراء- 12

وإيذائه صلى الله عليه وسلم، ونحو ذلك من الأحوال، ومع خوف الرسل من التقصير في البلاغ فإنهم حين يبلغون عن الله يبلغون على غير وجلٍ ولا حساب لشيء سوى رضا الله عنهم، وهذا حال أتباعهم من العلماء الربانيين وورثة الأنبياء من الدعاة الصالحين،

وبهذا المعنى الأخير جاءت الآية العظيمة في قوله تعالى في سورة الأحزاب:﴿ ٱلَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَٰلَٰتِ ٱللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُۥ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا ٱللَّهَ ۗ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا ﴿٣٩﴾ ﴾. والشاهد أن المبلِّغ عن رسل الله ما بلّغوه عن الله إنما يتسلح باطمئنانه إلى أن ما جاء عن الله هو الحق، مهما واجه من الفتن والمصائب التي تريد به الزيغ عن هذا الاعتقاد، فيثبت عندها بتوفيق الله وتأييده. وإنما يتعلق هذا الحق بأصول هذا الدين الثابتة، وإجابات الأسئلة الثلاثة: من ربك؟ ما دينك؟ ما تقول في هذا الرجل، يعني مُحَمَّداً ﷺ؟ فبقدر ما تستقر هذه الحقائق الدينية في قلبك، بقدر ما تكون ثابتاً عند المحن، مهما أحاطت بك الخطوب الجلل المخيفة، ولا يضرنَّك مع تلك الطمأنينة خوفُ طبعٍ وجِبلّة مِن فوات دنيا أو سجن سجّان أو سيف جلّاد أو طغيان حاكم، لا، بل هم المخوفون على أنفسهم عند هذه الأسئلة الثلاثة، وإنك أيها المطمئن بالله في ذروة ما هم فيه من بأسٍ وترهيب وغلظة عليك تنظر إليهم نظر الأسِف – ولا أسف – حين يواجهون هذه الأسئلة صاغرين حقيرين لا يحيرون كلاماً غير: هاه! هاه! لا أدري...فبقدر ما تكون الفتنة عظيمة يجب أن يكون رجوعك إلى الكليات من أصول الدين التي لا لَبس فيها ولا شك ولا تردد ولا ريب، وهذا الاطمئنان هو البلسم الشافي والترياق الواقي لهذا الخوف الذي نفاه الله عن رسله وأنبيائه .

إن المسلم الساعي إلى إقامة دولة الإسلام وتحكيم شرع الله إنما يفعل ذلك مستمداً قوته من الطمأنية التي يبثها الله تعالى في قلبه، ويشرح بها صدره، فهو مطمئنٌ إلى الحق الذي جاءه من عند الله، ومطمئنٌ إلى الحق الذي يدعو إليه

الناس، ومطمئنٌ إلى مآله في الدنيا والآخرة قَبِل الناس ما جاءهم به أم لم يقبلوه، تحقق ما يسعى إليه من تحكيم شرع الله أم لم يتحقق، لأنه مخاطَبٌ بفعل ما كلَّفه الله به، وليس مخاطباً بتحقيق نتائج هذا التكليف. وإن هذه هي الطمأنينية التي تجعل المسلم لا يأبه لكثرة المعوّقات، وتآمر الأعداء، وفشل التجارب، طالما هو يراجع نفسه عند كل فشل ليتفقد تقصيره ويتعهده.

إن المسلم حين يدعو إلى تحكيم شرع الله اليوم لا يدعو إلى أوهامٍ ونظرياتٍ، وإنما يدعو إلى حقيقةٍ ملموسةٍ حسيةٍ متمثلة بهذا المصحف الذي بين أيدينا، وإلى حقيقةٍ معنويةٍ متمثلةٍ بتشريعات الله في هذا المصحف التي أنزلها ليحكم الناس بها حياتهم ويصلحوا آخرتهم، ولن يزال هذا القرآن حقيقةً ملموسةً حيةً ندعو الناس إليها بإشفاق وبتحدٍ؛ إشفاق على الناس مما هم فيه من ضلال وضياع، وتحدٍّ لهم جميعاً أن يأتوا بتشريع يماثل هذا التشريع، وهيهات أن يفعلوا...

3. **التنبيه على فتح باب التوبة قبل العقوبة:** ﴿ إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوٓءٍ فَإِنِّي غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١١﴾ ﴾ ؛ استثناء منقطع، والتنبيه هنا لمن دعا إلى إصلاح أمر الناس بعد إفسادهم – أفراداً كانوا أم دولاً – أن لا يؤيس الناس من رحمة الله، وأن لا يبادرهم بادي الرأي بالترهيب والشدة، وإنما يأخذهم باللين وينبه على سعة رحمة رب العالمين، **فالدعاة أطباء لا جلادين، والطبيب الناجح يتألف مريضه ما استطاع، ولا يبدأ علاجه بالكي والبَضع والبتر،** وعلينا أن نتذكر أن القصد من تحكيم شرع الله تعالى تعبيد الخَلق للخالقِ اختياراً، أما العبودية القهرية فليست مما كلفنا الله به، بل هي مما اختص الله تعالى به، فكل مخلوقٍ مؤمنٍ وكافر، مطيعٍ وعاصٍ هو عبدٌ مقهورٌ لله شاء أم أبى، أقرَّ أم أنكر، أما تعبيد الخلق لله اختياراً فهو تكليفٌ بأداء أمانة النقل على أفضل وجه، ليهلك مَن هلك عن بيّنة، ويحيا من حيّ عن بيّنة، كما أمر رسول الله

ﷺ حيث قال:"بلّغوا عني ولو آية"[1]. وإذا كان الأمر كذلك فإن من خصائص الداعية إلى شرع الله، وإلى تحكيم شرع الله باللين في موضعه، وبالشدة في موضعها، مع تقديم اللين على الشدة مهما التبس الأمر أيهما أولى، لأنه – فيما يظهر – هو الأصل. وإنما ذكرنا هذا في عِداد مقومات قوة الداعية لأن الشدةَ يقوى عليها كل أحد، أما اللين والأناة فلا يقوى عليها كل أحد، بل إن الأناة واللين أدل على رسوخ الحق في فؤاد الداعية من الشدة والغضب والغلظة، فتأمل هذا فإنه دقيق.

ويجب مراعاة هذه المسألة اليوم ونحن نواجه واقع الأمة الإسلامية المعرِضة عن تحكيم شرع الله، والجاثمة تحت وطأة العلمانية النتنة، تنغص على المسلم توحيده، وتنكِّد عليه معيشته، وتؤمِّله صباحَ مساءَ بوعود الحرية والديمقراطية وهو أسير قوانينها وشريعتها الغابيّة، وتؤمله برغَدِ العيش وهو يرزح تحت قهر جُباتها ومؤسسات النقد الدولي الربوية، وتُمنّيه بالعيش الكريم وهي تنتهك ما تبقى مِن عرضه وكرامته الإنسانية في تفريغٍ بغيضٍ لكل معاني الشرف والعفة والطهارة. فلا يمكننا أن نُخاطب الناس الذين بلغت بهم فتنة طاغوت العلمانية وشِرك التشريع هذا المبلغ مِن الهوان والضعف بخطاب التيئيس والقنوط، بل لا بد مِن دعوة الشعوب المستعبَدة المقهورة مسلمينَ وكفاراً إلى باب التوبة الواسع الذي فتحه الله لعباده، ليُقبلوا على الله منيبين إليه ملتزمين بشريعته، ومهتدين بسنة رسوله ﷺ ومعرضين عما سوى ذلك من الجبت والطاغوت.

إن هذ الخطاب الليّن الهادئ هو علامة القوة في مرحلة الاستضعاف هذه، ولك في قصة موسى وفرعون عبرة؛ فلقد خرج موسى عليه السلام مِن مصرَ فرداً خائفاً من القتل، وعاد إليها بأمر الله فرداً مطمئناً بالله إلى من لا يزال يطلبه للقتل، وكان أمرُ الله إلى موسى عليه السلام أن يدعو فرعون إلى ما فتح الله من باب التوبة وهو أعزل

[1] صحيح البخاري

من السلاح مادي، وهذا دليل على شدة هذا الركن الدعوي وقوته، **فلا يدعو إلى التوبة ضعيفٌ مقهورٌ، إنما يدعو إلى التوبة عزيزٌ قادرٌ**، وإن الداعية إلى التوبة والإنابة إلى الله، إنما هو مبلّغٌ عن الله تعالى الذي تناهت عزته وقهرت قدرته فلا يمتنع عليه شيء ولا يفر من شيء. وإذا أردت أن تدرك حجم هذه القوة الدعوية فتدبر — كَرَّةً أخرى– في حال موسى عليه السلام حيث خرج من مصر، وحالَه حيث عاد إليها، لقد خرج فرداً وحيداً أعزلاً، وعاد فرداً وحيداً أعزلاً إلا مِن قوة الرسالة وعزم الطمأنينة وثقة الداعي بعزة الله تعالى وقدرته،فتأمل.

وليست هذه دعوة إلى ترك السلاح وترك الجهاد، بل على العكس تماماً هي دعوةٌ للبدء والمضي في الجهاد عندما يقصر عنك السلاحُ كسبب مادي، وقد كان هذا دأب الرسل والأنبياء بادئ دعوتهم قبل تمكين الله لهم ولمن آمن بهم، فهم بدأوا الدعوة إلى التوحيد وإلى تحكيم شرع الله بقوةٍ وثباتٍ يواجهون الباطل بالكلمة الحق، ويصدعون بها، ويتعرضون للأذى والقتل في سبيل هذه الدعوة، وهل يشك أحدٌ أن موسى عليه السلام وهو داخلٌ على فرعون في ملأه يدعوه إلى التوبة إلى الله على رؤوس الأشهاد إنما يعرض نفسه للقتل، فها هي الشهادة في سبيل الله في أسمى صورها لمن كان صادقاً في طلب الشهادة، ثم يكون التدرج في المواجهة والتغيير[1] بحسب الاستجابة والقدرة. ولا بد من التنبيه في هذا المقام على أن هذه الدعوة إلى التوبة والإنكار على العصاة الفسقة ممن يحكمون شرع الجاهلية ويهجرون ويعطلون شرع الإسلام إنما هي منوطة بالعلماء في المقام الأول إذ هم ورثة الأنبياء، وهم الذين تبرأ بهم الذمة، وهم الذين يحرسون المجتمع المسلم الغيور من الغلو حيث يسدون فرض الكفاية في الإنكار على المنكر بعلمٍ وحكمة، فليتنبه لهذا قومٌ ورثوا الكتاب والسنة وانتسبوا لنهج الأنبياء والرسل فإنهم مسؤولون عن هذه الأمانة العظيمة.

[1] الجهاد بالبيان والجهاد بالسنان صنوان لا يغني أحدهما عن الآخر، وليس المقام مقام تفصيل في ذلك، وليرجع إلى مقال لنا بعنوان: "توجيه الأنام في تسديد البيان والسنان"

4. **المواجهة بالمعجزة الربانية:** ﴿ فِي تِسۡعِ ءَايَٰتٍ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ وَقَوۡمِهِۦٓۚ ﴾: لقد مضى كلُّ نبيٍ مع معجزته، وأقام الله تعالى بها على يديه الحجة على قومه، فهلك بالتكذيب بها من هلك، ونجا بالتصديق بها من نجا، حتى كانت بعثة مُحَمَّد ﷺ بالمعجزة الخاتمة الخالدة الباقية إلى أن يرفعها الله تعالى من صدور المؤمنين وصحائفهم فلا تقوم الساعة إلا على شرار الخلق. وإننا نحن المسلمين اليوم في سياق خطاب الدعوة إلى تحكيم شرع الله تعالى، إنما نخاطب الناس بالشريعةِ المعجزةِ التي حققت للبشرية حين أُقيمت حق إقامتها ما لم ولن تحققه أي شريعة أخرى للبشرية من سعادة في الدنيا وفلاح في الآخرة. ويكفينا النظر في القرن المنصرم الذي أخذت زمامَ قيادته الحضارةُ الغربية الحديثة، ولننظر إلى حصاد حربين عالميتين أبادت عشرات الملايين من الناس، وشرّدت مئات الملايين منهم، في سبيل هذا الحصاد النكد الذي يسمونه الديمقراطية[1] والحرية والعلمانية، وهم لا يزالون بقبحهم ووقاحتهم يروجون سلعتهم البائرة للشعوب الحائرة، وليس العجب ممن كانت شريعته شريعة بوذا وماو وماركس وغيرهم فأراد أن يتحول إلى شريعة الاتحاد الأوروبي والبيت الأبيض والكرملين وغيرها من أروقة التشريع الطاغوتي، ولكن العجب كل العجب من أمةٍ ورثت كتاب ربها، وأخذت شريعته الكاملة الخالدة عن نبيها ﷺ، تزهد في الشريعة الربانية وتلهث وراء الشريعة الشيطانية بكل حمق وبلاهة، يزعم دعاة ذلك أن في ذلك سعادة الأمة، وها هي الأمة منذ ما بعد الحرب العالمية الأولى حيث نبذت تحكيم شرع الله، وحكّمت شريعة الإنجليز والفرنسيين وغيرهم من السفهاء، ها هي الأمة منذ ذلك الحين تتقلب بين بؤسٍ وشقاءٍ وبين بؤسٍ وشقاءٍ أشد منه، وتتنقل من ضياعٍ وحيرةٍ إلى ضياعٍ وحيرةٍ أشد منهما، وتئنّ من ذلٍ وقهر إلى ذلٍ وقهرٍ أشد من ذلك، فيا لها من أمةٍ

[1] الديمقراطية في أصل الوضع اللغوي تعني حكم الشعب وهذا من حيث المعنى معارض لحكم الله فهو مردود، ولكن الديمقراطية بالوضع الاصطلاحي والعرفي أصبحت تدل على حزمة من المعاني والمبادئ التي يختلط فيها الحق بالباطل، فأصبحت الديمقراطية بهذا المنظور مصطلحاً مجملاً لا يؤخذ كله ولا ينكر كله بل يتوقف فيه ويُفصل فما وافق الحق من دلالاته – كالعدالة الاجتماعية والحرية المنضبطة والشورى– قُبل، وما عارض الحق كتعطيل الشريعة والحرية الشهوانية المطلقة وتسوية المجرمين المفسدين بالمتقين المصلحين ردَّ ولا كرامة.

أصبحت عدوة نفسها تترك ما فيه عزها وصلاحها، وتلهث وراء ما فيه ذلها وقهرها بل وزوالها.

إن المسلم الداعي إلى إصلاح الأمة الإسلامية اليوم ليس على شيء ما لم يكن متحدياً الواقع بمعجزة القرآن، وداعياً في رسالته الإصلاحية إلى تحكيم شرع الله، ليس بشيء. كفانا تلفيقاً لدساتير تتزين بالبسملة والحمدلة وآيات الشورى والعدل في حين أن حالها ومقالها يبتدئ باسم الطاغوت الذي يسميه الدستور مشرّعاً، ويسبح بحمد النظام العالمي الطاغوتي الذي يسميه شرعيةً دوليةً، ولا يقيم الشورى إلا صورة أشباح ميتة، ولا تقيم العدل إلا مع أعداء الأمة، كفانا فإن الله لا يُخادَع، وإن الشعوب لن تغفر يوم يقام ميزان القسط فلا تُظلم نفس شيئاً.

إن تحكيم شرع الله تعالى هو الدعوة الإصلاحية الوحيدة التي يجب أن ينشغل بها الدعاة اليوم، لأنها وحدها الدعوة التي بإمكانها النهوض بالأمة من واقع الذلِ والظلمِ والجهلِ والتخلفِ الذي تقبع فيه، ولأنها قبلَ ذلك كله الدعوة الوحيدة التي رضيها الله تعالى لنا، وأعلَمَنا أنه لا يقبل مِنَّا سبيلاً إليه غيرها، وقد جاء هذا المعنى صريحاً في سورة النساء حيث **قَالَ تَعَالَىٰ:** ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓا۟ أَن يَكْفُرُوا۟ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴿٦٠﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا ﴿٦١﴾ ﴾[1].

إن خصائص الداعية المسلم التي تقدم ذكرها من حيث الصدور عن الله، والطمأنينة إلى الحق الذي أرسلَ الله به رسله، واعتزازه بالله عزةً تمكنه من خطاب المتعجرفين

[1] سورة النساء – 60-61

خطاب الدعوة إلى التوبة باللين، إن هذه الخصائص كلها تجتمع عند هذه المحطة لتُمَكِّنَ الداعي إلى تحكيم شرع الله مِن مخاطبة كلِّ من هو على خلاف ذلك خطابَ القوي المطمئن وهو يقول: إن ما أنتم عليه ضلالٌ مبين، وإن مآله إلى خسران، وإنه لا منجاة لكم مِن نَكَدِ العيش في الدنيا، وخسران الدار في الآخرة إلا بتحكيم شرع الله المعجِز الخالد الكامل القادر وحدَه على إسعاد الناس في الدنيا والآخرة.

ولقد عجزت وستبقى عقولُ المخلوقين كافةً عاجزةً عن أن تأتيَ بتشريعٍ مثل تشريع الله عز وجل، وإن واجب المرحلة أن يبادر المسلمون من أصحاب العلم بالسياسة والقضاء والاقتصاد والمجتمع والصحة والهندسة وغيرها من العلوم في بيان أوجه هذا الإعجاز على التفصيل، وليستعد كلُّ هؤلاء لتقريب مناهج الشرع في سياسة شؤون الناس في كل هذه المجالات تقريباً يمكِّن من التطبيق والممارسة العملية، ليصبح واقع الأمة ترجمةً صادقةً عن دينها وعقيدتها وشكرها ربها كما سنبين لاحقاً.

5. **تحرير مناط المواجهة:** ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ ﴿١٢﴾﴾؛ إن هذه الآية كالعبارة عن عِلَّة إرسالِ موسى عليه السلام إلى فرعون وقومه، والفسق لغةً: مُطْلَقُ الخروج، فمعصية الله في جزئيةٍ من جزئيات التكليف فسق، والكفر بالله فسقٌ بل هو أعظم الفسق، وما بين هاتين المرتبتين مراتب متفاوتة من اللمم والصغائر والكبائر.

ويجب التنبه إلى أن الدعوة إلى رفع الفسق لا تستلزم المنازعة على المناصب، فالداعيةُ المخلص الصادق يدعوا إلى تحكيم شريعة الله، ولا يدعو إلى تنصيب نفسه حاكماً بشرع الله، وهذه الذريعة هي التي تتذرع بها بعض الأنظمة الطاغوتية الحاكمة بغير شرع الله لمحاربة الداعين إلى تحكيم شرع الله، حيث تتهم هذه الأنظمةُ الدعاةَ إلى تحكيم الشريعة بالسعي نحو الحكم والمناصب السيادية، وإن حُمِّيَ كرسي الحكم لَتَصُدُّ هذه الأنظمة الطاغوتية حتماً عن سماع دعوة الحق التي يتوهم فيها زوال رياستها، وإنما استكبرت قريش -بل استكبر كل مستكبرٍ عن الإيمان بالرسل- خوفاً على

فوات الرياسات والمناصب، فإذا بالآذان عن الحق قد صُمّت، والأعين عنه قد عميت، والقلوب عنه قد أعرضت وقست، وإن الداعية الناصح المخلص لا يسعى وراء منصب، بل غاية سعادته أن يرى شرع الله مُحكَّماً كائناً من كان الحاكم، وهذا بابٌ عظيمٌ يعين على تحرير موضع الإخلاص في الدعوة إلى تحكيم الشريعة، ويعطل على إبليس تخويف أتباعه من فقد الرياسات والمناصب.

فالحاصل من العبرة في دولة فرعون البائدة ودعوة موسى عليه السلام إلى توحيد الله وتحكيم شرعه، أن إصلاح الدولة الفاسقة الخارجة عن أمر الله إنما يبدأ بالمنهج العلمي المعنوي، وهذا منهاج الرسل كافة، بدأوا بدعوة الناس رؤساء ومرؤوسين إلى توحيد الله وتحكيم شرعه، وتدرجوا بالأمر حسب الوقائع والأحوال، وذكّروا الأمم المدعوة بمآل الأمم البائدة المستكبرة عن تحكيم شرع الله تعالى، وما أوردته شعوبها من الهلاك والبوار، ليكون لهم عبرةً وزجراً عن تكرار خطأهم والسير على سننهم.

ثانياً: دولة دواد وسليمان عليهما السلام:

لقد ذكر الله تعالى دولة داود وسليمان عليهما السلام في هذه السورة أنموذجاً للدولة القائمة على الحق الحارسة للحق والداعية الخلقَ إلى الحق: **قَالَ تَعَالَىٰ:** ﴿ **وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ عِلْمًا ۖ وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى فَضَّلَنَا عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّنْ عِبَادِهِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٥﴾** ﴾ ؛ ولقد اختصرت الآية بإيجاز وإعجازٍ بديعين مقومات الدولة الفاضلة في عنصرين اثنين: **العلم والحمد،** وتفصيل ذلك فيما يلي:

- **العلم:** فلقد أقام نبي الله تعالى سليمان هذه الدولة الإسلامية العظيمة على منهجٍ ربانٍ علمي متكامل شاملٍ لعلم الوحي النقلي ولعلم الكون الحسي، وكان **علم**

الوحي متمثلاً – على صعيد الدولة – في سياسة الناس بشرع الله الذي أنزل على أنبيائه داود وسليمان عليهما السلام، وأمرهما بالحكم بين الناس بميزان العدل الذي قامت به السماوات والأرض. إن هذا العلم الرباني المأخوذ من الوحي هو العلم الذي تقوم به الدول لإسعاد مواطنيها في الدنيا والآخرة، **ولن تجد في أي زمان ومكان تشريعاً يدعو الناس جميعاً إلى سعادة الدنيا والآخرة إلا شريعة الله عز وجل، ولن تجد تشريعاً يدلهم على الطريق المستقيم المؤدي لتلك السعادة إلا شريعة الله عز وجل،** وها هي دساتير أسعد الدول حظاً اليوم بالديمقراطية والحرية الفردية والعدالة الاجتماعية المبنية على أسس وَضعية علمانية، لا تجد فيها ذكراً لسعادة مواطنيها في الآخرة البتة، بل لا تجد ذكراً للآخرة البتة.

أما العلم الكوني الحسي فقد كانت دولة سليمان عليه السلام الإسلامية قائمةً على تحقيق **العلوم الكونية الحسية** في أكمل وأتم صورة، إذ لا يخفى أن قيام الدولة الإسلامية على أساس العلم الرباني لا يعني إهمالاً لعلوم الدنيا ولا تعطيلاً لها، بل يعني – على النقيض من ذلك – بذلَ قُصارى الجهد في استكشاف علوم الكون المسخَّر، والعمل بهذه العلوم الكونية التي يكشفها الله تعالى لنا لعمارة الأرض وإقامة الدولة الإسلامية القوية الجامعة لعلوم النقل والعقل لتتحقق سعادة "الشعب" في الدارين على أتم الوجوه. **ونحن نؤكد – من خلال هذا المَعلم المهم من معالم السياسة الشرعية في هذه السورة – أن الدولة الإسلامية اليوم يجب أن تهتم ببناء المصانع اهتمامها ببناء المساجد، ويجب أن تهتم بزراعة طعامها، وصناعة دوائها، وتطوير سلاحها اهتمامها بدور تحفيظ القرآن ومدارس الحديث ومراكز البحث الفقهي ومنابر الوعظ والتعليم النقلي،** وإن المُغرِضين الصادّين عن سبيل الله يحاولون اليوم تنفير الناس من الشريعة ومن حُكم الشريعة مِن خلال إيهامهم بأن واقع التخلف الحضاري الذي تعيشه الأمة اليوم هو فرعٌ وأثرٌ لازمٌ لِتَمَسُّك الأُمة

بدينها، وهذا من أوقح الشبهات وأخبث الضلالات، بل الحق على خلاف ذلك، فإنَّ الأُمَّةَ ما وصلت إلى ما وصلت إليه مِن تخلفٍ حضاريٍ علميٍ وسياسيٍ اليوم إلا بتخليها عن كتاب الله، وتفريطها بسنة رسول الله ﷺ، ونبذها تحكيم شريعة الله.

وإن المتدبر لهذا السورة لَيجد الآيات القرآنية تحضُّ الناس على الاهتداء والتمسك بوحي السماء سياسةً، والسعي في قوانين الأرض عمارةً وبنياناً، وإنك ستجد في أثناء مرورنا بباقي معالم السياسة الشرعية في هذه السورة البديعة عجائب مِن تسخير علوم الكون في قيام الدولة بل وفي حراسة العقيدة بها، لأن الإمامة – كما قال الماوردي رحمه الله – موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا به. **فبتطبيق علم الشريعة الربانية يُساس الناس في معاشهم بما يحقق مصالحهم في الدنيا والآخرة متعبدين لله تعالى، ومعمّرين الأرض بتوحيد الله، وبالأخذ بما سخر الله لهم من الاستفادة من علوم الكون المشروعة المنضبطة بميزان الشرع تتحقق للناس رفاهية الحياة ورغد العيش في غير كفر نعمة ولا بطر حق.**

- **الحمد:** بعد ما تقدم من بيان قيام دولة داود وسليمان الإسلامية على منهاج العلم الشامل للنقل والعقل، أردفت السورة ذكر نعمة العلم ببيان حال الحمد التي أدّاها نبيّا الله دواد وسليمان عليهما السلام. والحمدُ: مُطلَقُ الثناء على الله تعالى توحيداً لأسمائه الحسنى وصفاته العلى دون نظرٍ إلى حدوث نعمة بعينها، بل لِمُطلَق الجمال والكمال الذي اتصف به رب العزة والجلال، وعلى المتدبر أن يستشف سر ذكر الحمد في هذا المقام مع أن المتبادر للذهن في مقابل النعم هو الشكر، ولعل سر المسألة يتمثل في أمور؛

(أولها) أن مقام الحمد أعمُّ وأكمل من مقام الشكر، فكان هدي الأنبياء والرسل إرشاد الناس إلى الكمال،

و(ثانيها) التنبيه إلى أن هذه النعمة الظاهرة هي في حقيقتها ابتلاء واختبار، لا يعلم المكلَّف هل ينجح في توجيهها حيث يرضى الله فيسعد ويشكر، أم لا يوفق لذلك فيحمد ويصبر،

و(ثالثها) الإشارة الضمنية إلى أن أحوال الدول تتقلب ما بين السراء والضراء، فكلما وطّن المكلفون أنفسهم على الحمد، كلما كانوا أتم استعداداً للتصبُّر على الضراء والإنابة إلى الله تعالى فراراً منه إليه سبحانه وتعالى، لذا كان مقام الحمد أليق بهذا الموضع والله أعلم.

ولا يبعد أن نقول إن مقام الحمد في هذا الموضع مستلزمٌ ومتضمنٌ لمقام الشكر، ولكن التعبير بالحمد كان أشمل وأولى لكمال مقام الأنبياء ومعرفتهم حق الله تعالى، ولكمال مناسبة مقام الحمد لمقام التوحيد، والله أعلم.

والحاصل أن الدولة الإسلامية والحكومة الإسلامية بحاجة تحقيقٍ متكرر لمقام الشكر، وبحاجة إلى رقابةٍ دائمة ترصد أيّةَ زلة غرورٍ أو غفلة قلب عن حقيقة نسبة النِعم التي أنعم الله تعالى بها عليها، لأن الشكر بريد قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴾[1]، ولأن النسيان والغفلة بريد قوله تعالى: ﴿ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ ﴿٧﴾ ﴾[2]، وهذا يدل على منهجيةٍ مهمةٍ في السياسة الشرعية للدولة، ألا وهي **ضرورة وضع آلياتٍ للضبط والمراقبة والمحاسبة المعنوية بنفس مستوى ضرورة وضع آليات للضبط والمراقبة والمحاسبة المادية**، فتنبه لهذا الموضع فإنه نفيسٌ جداً. وإن من يقرأ التاريخ لَيدرك أن انهيار أي أمّةٍ من الأمم، وزوال أي حضارةٍ من الحضارات كان مبدؤه فقدان البوصلة الأخلاقية القِيَمِيّة التي

[1] سورة إبراهيم - 7
[2] سورة إبراهيم - 7

التزمت بها هذه الأمة والدولة حين اشتد عودها وقوي بنيانها وتكامل ظهورها الحضاري، بغض النظر عن نفس عقيدتها.

فالآية إذاً قد ذكرت الحمدَ على لسان النبيين الكريمين داود وسليمان عليهما السلام، وتضمن ذلك الحمد –فيما ظهر لي والله أعلم– مقام الشكر، لأن بينهما لزومٌ لا يخفى، غير أن التعبير بالحمد كان أدعى للنظر إلى الكمال المطلَق لواهب النعم سواءٌ أَوَهَبَها أم لم يَهَبها سبحانه، لأن الشكر يكون بسبب، في حين أن الحمد يكون لذات المحمود عريّاً عن السبب.

بقيت مسألةٌ مهمةٌ في العبرة من هاتين الدولتين؛ وهي أن كلاً منهما أعني دولة فرعون الكافرة الظالمة ودولة سليمان عليه السلام المسلمة العادلة قد زالتا في نهاية المطاف، فما دلالة زوال كل منهما على صحة منهج سياساتهما، فأقول مستعيناً بالله:

إن دولة فرعون الكافرة الظالمة قد بقيت قدر ما شاء الله تعالى بحكمته، ولا دلالة في مدة ذلك البقاء على صحة المنهج الفرعوني شرعاً، ويعين على بيان ذلك في هذا المقام التنبيه على أمرين؛

(أحدهما) أن هذا البقاء للمدة التي كتبها الله يصلح أن يكون من جنس مكافئة مَن عمل للدنيا في الدنيا، وهذا مقتضى عدل الله تعالى وربوبيته كي تستقيم أحوال الدنيا،

و(الثاني) أن الله تعالى يملي للظالم ويمد له في ظلمه وغيِّه إمعاناً في عقوبته وهذا مقتضى مكر الله بمن مكر والله خير الماكرين،

فأي الأمرين حملت بقاء دول الكفر عليه فإنما هو من باب الجزاء العاجل لمن عمل للدنيا وفق أصولها، ومن باب الاستدراج والإمهال قبل العقوبة العاجلة والزوال. ولا يحسبن غافلٌ أو جاهلٌ أن هذا البقاء مهما طال أو قصُر إقرارٌ على المنهج الباطل، بل لا يليق بالمسلم أن

يجول فكره في هذا أصلاً، تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً. فالحكم على منهج سياسة ما بالصحة أو البطلان إنما يكون بعرضه على الكتاب والسنة فإن وافقهما ووافق مقصودهما، وإلا فلا.

وإن بني إسرائيل كذلك كانت تسوسهم الأنبياء، وإنما داود وسليمان عليهما السلام نبيان كريمان ساس الله بهما بني إسرائيل حيناً من الدهر، فأقاما دولة الإسلام أحق ما يكون، وامتازت دولة سليمان عليه السلام مع قيامها على أصول الشرع والدين الصحيح بِهِبَاتٍ ربانية ماديةٍ قصرها على عبده سليمان عليه السلام؛ فما زال من هذه الدولة بعد موت سليمان عليه السلام من آثار تسخير الكون وموارده وعلومه لسليمان عليه السلام فلهذه الخصوصية المذكورة، وأما ما زال من الدولة غير ذلك فلن يعدو أن يكون لتغيّر بني إسرائيل مِن بعده فغيّر الله ما بهم من نعمة التمكين، فلا يكون زوال ملك داود وسليمان بعد وفاتهما قادحاً في صحة المنهج، بل هو – على العكس من ذلك – تأكيدٌ لصحة المنهج الذي زالت باختلاله دولة الإسلام حين غيَّر بنو إسرائيل ما غيّروا.

وهكذا فإن من قرأ تاريخ هذه الأمة الإسلامية العظيمة يوقن أن التمكين إنما يكون بقدر التزام منهج القرآن، وأن الزوال والاستبدال إنما يكون بقدر البعد عن ذلك، ولن يفلح الآخرون بغير ما أفلح به الأولون.

المَعلَم الرابع: التمكين ثمرة تحكيم شرع الله والأخذ بأسباب الكون

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَوَرِثَ سُلَيۡمَٰنُ دَاوُۥدَۖ وَقَالَ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ عُلِّمۡنَا مَنطِقَ ٱلطَّيۡرِ وَأُوتِينَا مِن كُلِّ شَيۡءٍۖ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلۡفَضۡلُ ٱلۡمُبِينُ ١٦ ﴾

تقدم في الموضع السابق أن العلم والحمد ركنان أساسيان لقيام دولة العدل، وأن العلم يشمل علوم الوحي المنزّل وعلوم الكون المسَخَّر، وأن الحمد يشمل الثناء الخالص على جميل صفات الله تعالى، وهو محض الثناء غير متوقف على خصوص النعمة، وأنه يتضمن الشكر الخاص المرتب على النعمة المسداة. فإذا أقيمت الدولة الفاضلة على هذين الركنين تحققت الأسباب الشرعية والكونية الجالبة – بإذن الله – لثمرة التمكين. ثم إن دولة الحق باقية ما بقي أهلها على العهد مع الله تعالى، فخزائن الله ملآى لا تغيضها نفقة، ووعد الله صادق مُنجَّز، ولا يغير الله ما بقومٍ من النعمة حتى يغيروا ما بأنفسهم من الطاعة. وهذه الدلالة واضحة في صدر الآية: ﴿ وَوَرِثَ سُلَيۡمَٰنُ دَاوُۥدَۖ ﴾؛ ليست وراثة مالٍ، فمعاشر الأنبياء – كما أخبر الصادق المصدوق ﷺ[1] – لا تورث، وإنما الميراث المعنوي هنا ميراث الحكم وميراث النبوة، وهذا دليل أن **الدولة العادلة لا تزول بزوال فردٍ فيها ولو كان الحاكم نفسه، وإنما تزول باختلال ميزان العدل فيها، وتبقى بحفظ ميزان العدل فيها**. فنعم الموروث كان داود عليه السلام ونعم الوارث كان سليمان عليه السلام، ونعم الإرث ذاك الذي حكّم شرع الله في الأرض، وساس الناس بميزان الشريعة العدل، حتى أغدق الله تعالى على مملكة سليمان العطاء، وسخّر الله تعالى له أنواع العلوم الكونية من لغات الأمم غير الإنسانية وغيرها من علوم كل شيء مما يحتاج إليه لقيام الدولة. وهنا بعض الإشارات اللطيفة التي يجدر التوقف عندها:

[1] قال رسول الله ﷺ:"لا نُورّث، ما تركنا صدقة" متفق عليه.

- قوله ﴿ عُلِّمْنَا ﴾ جاء على صيغة ما لم يُسمَّ فاعله للعلم بأن معلم سليمان عليه السلام هو الله تعالى، ولعل التعبير بفعل العلم دون فعل الوحي إشارة إلى أن هذا العلم ليس من جنس الوحي المقتصر على من اصطفاه الله تعالى من الأنبياء والرسل، بل هو من جنس العلوم الكونية التي يسخرها الله تعالى لمن شاء مِن خلقه دون اختصاص بالأنبياء والرسل، بدلالة تعلقه بموضوعٍ كونيٍ ممكن الكشف بطريق المشاهدة والحس، والله تعالى أعلم. وفي هذا تهييج وتحضيض على طلب كل ما هو متاح من علوم الكون المسخّر للإنسان كي يقوم بدوره في عمارة الأرض وخلافة بعضه البعض في ذلك عبادةً لله تعالى وحده، وسعياً في إقامة دولته على منهاج الله وشرع الله بكل ما أمكن من الوسائل المشروعة، والله أعلم .
- إن التصريح بنعمة علم اللغات وإجمال باقي النعم تنبيه على **أهمية دراسة وتعلم اللغات كافة** وذلك من وجهين: أما لغات بني آدم فلضرورة الدعوة إلى التوحيد والإسلام ولضرورة حماية الدولة الإسلامية ممن يتربض بها. وأما لغات ما بقي من العوالم فلاستكشاف هذا الكون وتسخيره في عمارة الأرض بتوحيد الله تعالى.
- قوله ﴿ وَأُوتِينَا مِن كُلِّ شَيْءٍ ﴾ تنبيه على ضرورة سعي المسلمين في تحصيل معارف الكون وطلبها، للأخذ بها في تقوية بنيان الدولة الإسلامية، وتشييد عمرانها أفضل ما يكون، كي تصبح الدولة الإسلامية محط أنظار الناس، فيكون ذلك سبيلاً إلى تعريفهم بدعوة التوحيد، واستمالة قلوبهم لشريعة الإسلام، استنقاذاً لهم من الضلال، ونجاةً لهم من النار.

ونحن نرى من الناس اليوم من يقوم بدراسة "لغة" تواصل الدلافين لتطويعها في سلاح البحرية، ويدرس هجرة الطيور والأسماك ليستدل بها على أحوال البر والبحر، ويدرس متانة خيوط العنكبوت ليصنع منها البزات العسكرية المقاوِمة، ويدرس أحوال خنافس الصحراء في الليالي الباردة ليستنبط كيف يقى الطائرات خطر الصقيع، ويدرس

ويدرس ويدرس من عوالم الكون ليسخر ذلك في عمارة دنياه، أَوَلَيست الأُمّة الإسلامية أَولى بذلك كله كي تقيم به دنياها وكي تقيم به دينها لتحقق مفهوم الخلافة والعمارة كما قصدته الشريعة.

إن الدولة الإسلامية ليست دولة "دراويش"، وليست دولةً قائمة على الجهل والعزوف عن علوم الكون الذي سخره الله تعالى لبني آدم، وكرّمهم بهذا التسخير، وفضّلهم على كثير من خلقه سبحانه، إنما الدولة الإسلامية دولة تجمع بين النقل والعقل، بين الوحي الصحيح والعقل الصريح، لا تضرب هذا بهذا، ولا هذا بهذا، بل تجتهد ساعيةً في اكتساب علوم الكون وعمارة الدنيا بها بنفس القوة والعزيمة التي تتناقل بها نصوص الوحي وتشريعات الإسلام كي تسوس بها عمارة الدنيا وهي تؤسس لمحراب العبودية الشاملة فتقيم هذا بهذا، وهذا بهذا.

إن الدولة الإسلامية دولةٌ تجتهد في علوم الزراعة بنفس القدر الذي تجتهد فيه بالدعاء لله أن يُخرِجَ الزرع، وهي دولةٌ تجتهد في علوم الصناعة وتسخير الآلات بنفس القدر الذي تجتهد فيه في تجريد التوكل على الله حين إجرائها وتشغيلها، وهي دولةٌ تجتهد في تعلّم لغات الشعوب وثقافاتها لتتلمس طُرُقَ استمالة عقولهم وقلوبهم بنفس القدر الذي تدعو الله تعالى لهم به للهداية. فتبين بهذا أن منهج "الدروشة"، والعزوف عن الدنيا، وزعم التوكل على الله في الوقت الذي نقصّر فيه في الأخذ بالأسباب التي خلقها الله، وسخرها لنا، وأودع أسرارها في حنايا هذا الكون، هو منهج العزوف عما أمر الله تعالى به، وهو منهج العزوف عما سنَّه لنا رسول الله ﷺ والصحابة من بعده؛ سواءٌ أكان أصحاب هذا المنهج ممن يتسمون بأسماء معينة –كغلاة الصوفية[1] – أم كانوا يلتزمون هذا المنهج في حياتهم دون التزام اسمٍ معيَّن.

[1] ومنهم اليوم الصوفية السياسية الذين يخدرون الشعوب المسلمة بترانيم دينية فارغة يميتون بها قلوبهم عن أمرٍ بمعروف وإنكارٍ لمنكرويميتون قلوبهم عن دفع صائل وتحرير أرض وحماية عِرض

وإن من أخطر وأسوأ صور الفصل بين الأمر الشرعي والأمر الكوني في حياة الأمة الإسلامية ما حصل في مجال علوم السياسة، والمتمثل في منهج العلمانية وما يتعلق بها من مناهج الحكم والسياسة الدولية في حكم الدولة نفسها، وفي علاقاتها مع غيرها من الدول. وإن هذه الآيات — بل هذه السورة كلها كما نبيّن – لَتُعيد التوازن الفكري لحياة الأمة الإسلامية، حيث تأمرها وتحثها على الأخذ بعلوم الكون لتسخيرها في عمارة الدنيا لتكون مطيةً لتحقيق العبودية الشاملة لله تعالى في الدنيا، والفوز برضوانه في الآخرة. **ولا يعقل أن يتصور أحدٌ أن السعي في عمارة الكون بعلوم الدنيا مطلوبٌ شرعاً بمعزلٍ عن تحكيم هذا الشرع في حياة الناس، وذلك لأن العبودية لله أصل، وعمارة الدنيا فرع، ولا يصح أن يعود الفرع على الأصل بالبطلان كما هو مقرر في علم المقاصد الشرعية.**

المَعلَم الخامس: كل المخلوقات رعايا في الدولة الإسلامية الربانية

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَحُشِرَ لِسُلَيْمَٰنَ جُنُودُهُۥ مِنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ وَٱلطَّيْرِ فَهُمْ يُوزَعُونَ ﴿١٧﴾ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَوْا۟ عَلَىٰ وَادِ ٱلنَّمْلِ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُوا۟ مَسَٰكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿١٨﴾ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِىٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتَ عَلَىَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَىَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِى بِرَحْمَتِكَ فِى عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٩﴾ ﴾

إن الله هو الرحمن الرحيم، وإن اصطفاء الأنبياء وإرسال الرسل أثرٌ من آثار رحمة الله بالخلق، وإن الإسلام والشريعة الإسلامية التي تعبَّد الله تعالى بها الخلق ترجمةٌ عن رحمة الله تعالى العامة للخلق والخاصة بالمؤمنين منهم، فلا بد للدولة الإسلامية العادلة القائمة على أساسٍ متين من الدين، وعلى تحكيم شريعة رب العالمين من أن تحقق مظاهر وآثار هذه الرحمة في كل أرجاء الدولة، لتعم كل رعايا هذه الدولة، كما أنه لا بد للحاكم المسلم ومن ينوب عنه أن يتفقد الرعية – كل الرعية– ليتأكد بنفسه أو بمن ينوب عنه من عموم آثار الرحمة في أرجاء الدولة الإسلامية وشمولها للرعيّة كافة.

لقد كانت مملكة سليمان عليه السلام مملكةً عظيمةً مهيبة، سخَّر الله تعالى له فيها ما لم يسخّره لأحدٍ مِن خلقه، ووهب له مِن الملك ما لم ولن يهب لأحد غيره، وكان من عجائب هذه المملكة تسخير كل ما فيها من مخلوقات الجن والإنس وغيرهما من عوالم الكائنات لتكون تحت سلطان الحاكم المسلم متمثلاً في سليمان عليه السلام، ولعل في هذا إشارة إلى التناغم ما بين عوالم خلق الله عز وجل من حيث العبودية القهرية لله تعالى، وبين قصد الشريعة إلى الارتقاء بهذه العبودية القهرية إلى محراب العبودية الاختيارية التي يتميز فيها المؤمن من الكافر، والمطيع من العاصي، والمتقي من الفاسق، والمصلح من المفسد.

لقد حشر الله تعالى لنبيه سليمان عليه السلام عالم الجن والإنس المجنَّدين في مملكته، وفي هذا من هيبة الملك الظاهرة ما فيه، ولكن الهيبة الحقيقة هي تلك التي تكون في السر ويستحضرها من لا يُستشعر وجودُه ولا يؤبه له في العادة؛ فأن تهاب سليمانَ عليه السلام جنودُ الجن والإنس في هذا الاستعراض المهيب شيءٌ عظيمٌ لا ريب، ولكن أن تهابه الهوام والعوالم الدقيقة الأخرى التي لا يدري هو بها فذلك أمرٌ آخر، إنه أمرٌ لا يكون إلا بهيبة يفرضها الله تعالى – لما يرى جلَّ ثناؤه من تمكين هذا السلطان أو الحاكم لدين الله الذي ارتضاه ولم يرض لسياسة خلقه به ديناً سواه– **فالهيبة نوعان؛ هيبة قهرٍ وجبروت**، وهذه لا تُسلط إلا على الأجساد، وهي دأب الجبابرة الطاغين على عباد الله وخلق الله سبحانه، **وهيبة انقياد ومحبةٍ وتسليم**[1] ومحلها القلوب التي لا سبيل لأحد إليها إلا بإذن الله، وهذا فضلُ الله على مِن مكنّه مِن الحكم والسلطان، فزاده ذلك تواضعاً لله فشكر، وجعل من سلطانه ذريعةً لتثبيت دين الله، وإقامة أركانه، وتعظيم شعائره، فبث الله هيبته ومحبته في قلوب الجن والإنس والحيوان والهوام وغير ذلك من خلق الله تعالى.

ومن أراد بلوغ درجات الكمال هذه فعليه أن يسعى إلى الكمال في كل شيء، ومن أراد أن يباهي – في حدود ما شرع الله[2] – بشيءٍ من مظاهر الملك أو التمكين أو أي نعمة من نِعَم الله عليه، فلا يغفل عن وجود مستضعفين تحت سلطانه أو حكمه أو ولايته، ولا يتكبر عن النظر في شؤونهم وأداء حقوقهم وتفقد حاجاتهم؛ إن سليمان عليه السلام النبي الملك صاحب السلطان والملك الذي لا يبارى قد سجل القرآن الكريم موقفه هذا مع نملة، كما **سجل القرآن الكريم موقف النملة النكرة هذه في سجل القرآن الخالد، ليكون أنموذجاً للسياسة الشرعية المُصلِحة للراعي والرعية، فلا الراعي يغفل عن صغار رعيته أو يتكبر عن الرجوع إلى حقٍ لهم أخطأ في أدائه إليهم، ولا الرعية تسكت عن ظلم أو تخاف أن**

[1] وهذه الهيبة التي نحب بها رسول الله ﷺ ونفديه بالأنفس والأولاد والأموال إذا تعرض لمقامه لئيم قذر

[2] يكون ذلك بأن يقصد بالمباهاة عزة الدين وفرض هيبته لا عزة نفسه وفرض هيبة نفسه، فتأمل هذا الفرق فإنه نفيس

تطالب بحقٍ مهما دنت مكانتها في الدولة الإسلامية ومهما انحطت مكانتها في قلوب الناس.

﴿ لَا يَحۡطِمَنَّكُمۡ سُلَيۡمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ ﴿١٨﴾ ﴾ : لقد أسمع الله تعالى سليمان عليه السلام النبي الملك صياحَ النملة في بني جنسها هرباً من الهلاك ليُشعره بهذه المسؤولية، وسجل لنا شكوى النملة ليُشعر الرعية بحقها في تنبيه حاكمٍ غافل أو مقصر. ولقد ترجم أمير المؤمنين الفاروق عمر بن الخطاب ﷺ هذا المبدأ العظيم في الحكم – مبدأ مسؤولية الحاكم عن كل شيء – في المأثور عنه من قوله ﷺ: **" لو ماتت سخلة على شاطئ الفرات ضَيعة لَخِفت أن أُسأل عنها "**[1]، وإذا نظرنا إلى شمولية مبدأ المفاسد والمصالح في شريعتنا الغراء لأدركنا أن هذا المبدأ لا يتوقف عند المخلوقات الحيوانية المذكورة في قصة النملة وفي أثر الفاروق ﷺ، بل يمتد ليشمل النبات والبر والبحر – أو ما يسمى اليوم اصطلاحاً بحماية البيئة– لأن الإصلاح ومنع الفساد أصلٌ شرعي ينبغي على الدولة الإسلامية أن ترفع رايته في كل مجال من مجالات الحياة، وفي كل ميدان من ميادين العمل الحكومي والمؤسسي، لسنا بحاجة في ذلك إلى تقليد حضاراتٍ معاصرة تدعي أنها السبّاقة إلى ذلك، ولسنا مترددين في ذات الوقت عن الأخذ بما تفتقت عنه عقول الحضارات المعاصرة هذه من وسائل وعلوم كونية تعين على حفظ البيئة وموارد الدولة، فالحق ضالة المؤمن.

إذا تبين هذا وتأملت اليوم في حال الإنسان في بلاد المسلمين وهو يشعر أن قيمته في نظر الحكومة أو الدولة العلمانية التي تفرض علمانيتها الفاجرة عليه أقل من قيمة الحشرة التي استمع لها سليمان عليه السلام، وسجل شكواها رب العزة في قرآنٍ يُتلى إلى يوم القيامة، ثم نظرت إلى قيمة نفس هذا الإنسان عند ما يُسمى زوراً بالشرعية الدولية والنظام الدولي – الذي تدين له وتسبح بحمده حكومات الدول الإسلامية اليوم – وما بلغته هذه القيمة من

[1] رواه الأوزاعي بلاغاً عنه رضي الله عنه (شعب الإيمان 506/9)

انحطاط في ميزان هذه الشرعية الباطلة- وهي لا توازي قيمة الكلاب والقطط في بلدان محتكري هذه الشرعية الدولية- تبين لك مدى البؤس الذي وصلت إليه الأمة الإسلامية حين تنازلت عن مقومات عزتها، وذهبت تلهث وراء طواغيت الأرض يبتغون عندهم العزة، وتبين لك بذلك أن لا عودة إلى إعطاء الإنسان قيمته في مجتمعاتنا ودولنا المسلمة اليوم إلا بالكفر بهذه الشرعية الدولية الباطلة، وتجديد عقد الإيمان بالله، والعودة إلى التحاكم إلى شرع الله الذي أعطى الإنسان كرامته وحقه كما أعطى للنملة كرامتها وحقها؛ إن الدين الذي يغفر الله تعالى لأهله بسقيا كلبٍ عَطِشٍ مهما بلغت ذنوبهم[1]- خلا الكفر – ويدخل أهله النار بحبس هِرَّةٍ حتى الموت[2] مهما بلغت أعمالهم، **إن هذا الدين كفيلٌ بإعطاء الإنسان كرامته الحقيقية، وكفيلٌ بإخراجه من حال البؤس والذلة والشقاء إلى حال الكرامة والعزة والإباء، إنه دين الله، وإنها شريعة الإسلام، شريعة نوح وإبراهيم وموسى وعيسى ومُحَمَّد صلى الله عليه وسلم ، وشريعة داود وسليمان عليهم السلام أجمعين.**

ثم اعلم أن شريعة الله كاملة، وأن لا شريعة فوقها، وأن لا نقصَ فيها يكمله عقلٌ قاصر، ولا عيبَ فيها يغترُّ به صاحب شبهة أو قلبٍ ضعيف، فإن الحكم بشريعة الله التي أنصفت النمل والهوام على يد الإنسان المستخلَف في الأرض شرعت ذلك دون أن تفرط في كرامة الإنسان وقيمته، في حين أن الدول والحضارات الأخرى لا تنفك عن شططٍ وإفراطٍ تضيع معها الكرامة الإنسانية أو يضيع معها الإنسان كله؛ ففي الحضارة الرومانية القديمة ساد مفهوم القوة فوق كل شيء، بحيث اقتصرت كرامة الإنسان على القوي منهم، في حين كان يُقدَّم الإنسان الضعيف للهو والتسلية طعاماً تفترسه السباع في مصارعاتٍ وحشيةٍ يتغلب فيها

[1] عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «أن امرأة بغياً رأت كلباً في يومٍ حارٍ يطيف ببئر، قد أدلع لسانه من العطش، فنزعت له بموقها فغفر لها» صحيح مسلم

[2] عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ، قال: «دخلت امرأة النار في هرة ربطتها، فلم تطعمها، ولم تدعها تأكل من خشاش الأرض» متفق عليه

القوي من السباع على الضعيف من بني آدم، وفي الحضارة الغربية المعاصرة ترى العناية بالكلاب قد استحوذت على قلوب الناس متجاوزةً الرأفة بالحيوان إلى تقديم الحيوان على الإنسان، ولعلك ترى المهانة في ذلك الرجل أو تلك المرأة يلتقط أحدهم بيديه أوراقاً يجمع بها فضلات كلبه في الطريق، في حين تُترك أولادهم ضحايا أسوا أنواع العنف الأُسري الذي تذهب ضحيته آلاف الأطفال كل عام في بلادٍ تتبجح بالحضارة وبرعاية حقوق الإنسان، أو ترى الرجل المشرد قابعاً على ناحية الرصيف لا يجد كساءً يتقي به البرد القارس ولا طعاماً يسد به جوعته في حين يدلل الكلب دلالاً يجعل غاية أماني ذلك المشرد أن لو كان كلباً في هذا المجتمع لا إنساناً.

وإنه لمن المؤلم أن تُكتب هذه الكلمات اليوم والأمة الإسلامية تعيش حالةً من الهرج الذي الذي انتُهِكت فيه حرمة الدماء، فأصبح قتل الإنسان في بلاد المسلمين أهون من قتل نملة أو سحق حشرة، فلننظر إلى حُرمة الحياة في القرآن، وفي سورة النمل، وفي حادثة سليمان عليه السلام مع وادي النمل، ومساكن النمل، لنستدل بطريق التنبيه بالأدنى على الأعلى على حرمة الإنسان والرعية في دولة الإسلام، ولننظر فيما قررته شريعة الإسلام الخاتمة، وسنته لنا سيرة رسول الله ﷺ من حيث حفظ الدماء وعصمتها إلا بحق الإسلام، لننظر في هذا كله ثم لندرك كم نحن بعيدون عن أمر الله، وكم نحن خسرنا في العاجل – ناهيك عن الآجل – بتضييعنا التحاكم إلى شرع الله الذي عصم الدماء، والأبضاع، والأموال، بل حرّم قتل أي ذات نفسٍ بدون حق، وكم خسرنا بالتحاكم إلى الطاغوت الذي جرّ الويلات لبلاد المسلمين، نسأل الله تعالى عوداً حميداً إلى دينه قبل أن لات حين ندم.

إن الشريعة الإسلامية شريعةٌ كاملةٌ متوازنة، تعطي كل ذي حقٍ حقه، وإن الدولة الإسلامية العادلة التي تحكم بشرع الله دولةٌ كاملةٌ متوازنةٌ ترعى كل فرد من أفراد رعيتها بما يليق به وبما يستحقه دون إفراطٍ أو تفريط، ومن أراد أن يصل إلى السعادة والكرامة للإنسان بغير ما شرع الله تعالى فقد حكم على نفسه بالذلة، وحرم نفسه من العزة والكرامة، ولا أدلَّ على هذا من

واقع الدول الإسلامية اليوم التي تمردت على شريعة الله، وأبت أن تحكم إلا بأحكام القوانين الوضعية الوضيعة تظن أن السعادة والعزة والتمكين في ذلك، فيا له مِن ظنٍ خائب، ويا له مِن سعيٍ خاسر.

والحاصل مما تقدم أن هذه الآيات تدل على قاعدةٍ عظيمةٍ من قواعد السياسة الشرعية ألا وهي أن **السياسة الشرعية تفرض على الحاكم السعي في حفظ الرعية كلها ومقومات الدولة كلها بدفع المفاسد عنها وجلب المصالح لها**. ولنضع تحت هذه القاعدة قاعدةً مهمة جداً وهي **أن حفظ النفس من أعظم المصالح التي قصدتها الشريعة وأن إزهاق الأنفس بغير حق من أعظم المفاسد التي دفعتها الشريعة**، إذ أن فوات النفس مآله في الحقيقة إلى فوات الدين لفوات المتديّن، فليتنبه لذلك كل عاقل.

المَعلَم السادس: المسؤولية تستلزم المحاسبة والحقوق تستلزم الواجبات

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَتَفَقَّدَ ٱلطَّيْرَ فَقَالَ مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ ٱلْغَآئِبِينَ ﴿٢٠﴾ لَأُعَذِّبَنَّهُۥ عَذَابًا شَدِيدًا أَوْ لَأَا۟ذْبَحَنَّهُۥٓ أَوْ لَيَأْتِيَنِّى بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ ﴿٢١﴾ ﴾

لقد راعت الشريعة الإسلامية حقوق الخَلق، وأعطت كلَّ ذي حقٍ حقه، كما فرضت مجموعةً من المسؤوليات عليهم بحيث لا تقوم الأُمَّة إلا بمجموع الأمرين معاً؛

أداء الواجبات مقابل أخذ الحقوق،

ولا غرابة أن ينطبق هذا الأمر على مسائل السياسة الشرعية، بحيث لا تتطور الدولة وتتبوأ مكانتها بين الدول إلا **إذا قام كلُّ مسؤولٍ عن أمرٍ من أمور الدولة بواجبه، مقابل مطالبته وأخذه لحقه.**

إن من واجبات الحاكم المسلم ومن ينوب عنه أن يتفقد الرعية، لا من حيث أداء الحقوق إليهم فحسب، بل ومن حيث المساءلة عن أداء أفراد الرعية لواجباتهم، كلٌ حسب ما أُنيط به. وإن التقصيرَ في محاسبة المقصِّر نوعٌ من التقصير في أداء مهمة الحكم.

ثم إن من التقصير ما يكون ضرره يسيراً أو متوسطاً على الأمّة، وعلى عقيدة الأمّة، وعلى مبادئ الأمّة، فيستوجب العقوبة فيما دون القتل ﴿ لَأُعَذِّبَنَّهُۥ عَذَابًا شَدِيدًا ﴾ كما هو حالُ من يجلب وسائل الفتن وينشر أسباب الشهوات في الأمة على سبيل المثال،

وإن من التقصير ما يكون ضرره على الأمّة، وعلى عقيدة الأمّة، وعلى مبادئ الأمّة عظيماً فيوجب القتل ﴿ أَوْ لَأَا۟ذْبَحَنَّهُۥٓ ﴾ كما هو حال الجاسوس مثلاً، غير أن إنزال العقوبة بهذا أو بذاك لا يكون إلا بعد إعطاء الفرصة لإظهار العذر ﴿ أَوْ لَيَأْتِيَنِّى بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ ﴿٢١﴾ ﴾.

ولقد اشتمل هذا المشهد الذي رصدته السورة الكريمة في هذه الآيات مسائل عظيمة من مسائل السياسة الشرعية ينبغي الوقوف عندها بمزيد من التدبر:

1. **الهدهد يُفقد ويُحاسَب:** إن الإمام المسلم مسؤول عن رعيته كلِّ رعيته، وإنَّ تفقدَّ رعيته موجَبٌ من موجبات هذه المسؤولية، وتتجلى هذه المسؤولية أحسن ما تتجلى حين تجد الإمام حريصاً على تفقد أحوال الصغير قبل الكبير، والحقير قبل الشريف، والضعيف قبل القوي، حتى لو كان هذا الصغير الحقير الضعيف طيراً أو هدهداً كما فعل سليمان عليه السلام، أو طفلاً صغيراً يلعب كما فعل المصطفى صلى الله عليه وسلم، أو ضعيفاً يقويه الحق كما كان نهج الصدِّيق ﷺ، أو سخلةً يخشى فساد الطريق لها كما فعل الفاروق عمر ﷺ وأرضاه. **وإن من الآثار الحميدة لهذا التفقّد أن يشعر كلُّ فردٍ من أفراد الرعية بأهميته، ومكانته في نسيج الأمة، فيستشعر بذلك ما عليه من مسؤولية بقدَر ما أشعرته الدولة بمكانته وأهميته،** وهكذا كان الأمر مع هذا الهدهد الذي علِم أنه محاسَبٌ في مملكة سليمان العظيمة، فاستشعر دوره ومسؤوليته وقام بها ولو في غيبةٍ عن رقيب غير الله.
2. **الهدهد يُعطى فرصة الدفاع عن نفسه:** إن الدولة الإسلامية ليست دولة طغيان وتجبُّرٍ على عباد الله، وليست دولة تحطيم وسحق للشعوب، وليست دولة معتقلات وسجون يغيب فيها الناس إلى غير رجعة. **إن دولة الإسلام دولةٌ ينوب فيها الحاكم عن رُسُل الله في إقامة ميزان العدل، والحكم بين الناس بما أنزل الله مِن القِسط، فلا يُقام حدٌ دون درءِ شبهة، ولا تُنزّلُ عقوبةٌ دون تحققٍ مِن معصية، ولا يُرهب الناس بسلطان الحكم دون ضمان عدالة القضاء.**

ثم إن كانت التهمة بالدليل، كان حق دفع الدليل بدليلٍ أو بيمينٍ كما قال صلى الله عليه وسلم:"اليمين على المدَّعَى عليه"[1]، ولا يُضعف هذا الحق ضعفُ حَسَبٍ أو

[1] متفق عليه

نَسَبٍ، كما لا يُقوّيه شرف حَسَبٍ أو نَسَب، بل الكل في ميزان القضاء سواء، ودونك مملكة سليمان عليه السلام التي يُعطى فيها الهدهد فرصة الدفاع عن نفسه ودرء التهمة عنها أمام الملك والحاكم، والهدهد طائر حقير لا يزيد في مملكة سليمان شيئاً ولا يُنقصها، ولكنه العدل؛ عدل الإسلام وعدل السلطان الذي يحكم بالإسلام لا بجبروت القوة والطغيان.

تأمل هذا ثم انظر في أحوال أناسٍ غيَّبتهم سجون البغي بغير الحق، لا محاكمة، ولا أدلة، ولا دفاع، ثم تمضي الأيام، وتمضي الشهور، وتمضي السنون ولا يعلم أهلُ هؤلاء عنهم شيئاً؛ مُذنبون معاقَبون فتقرُّ بالعدل فيهم أعينهم، أم أبرياءُ مظلومون فيطالِبون الواحد الديَّان بالقصاص ممن ظلمهم، أحياءٌ هُم فللقائهم يأملون، أم أمواتٌ هم فيبكون عليهم ويترحمون، في مشاهد متكررة في بلاد المسلمين تعصر القلوب ألماً وحزناً، في حين كانت بلادنا حين تقيم حكم الله فيها منابرَ قسط وظلالَ عدل يأوي إليها الخلق أجمعون.

3. **الهدهد يتفقد دار الإسلام:** نعم، عندما يُعطى كل فرد في المجتمع كرامته، ويشعر كل فرد في المجتمع بقيمته فإنه يستشعر مسؤوليته، وتتهيج همته، وتنشط عزيمته للقيام بهذه المسؤولية، بحيث يصبح كل فردٍ في المجتمع المسلم رقيباً لهذا المجتمع، حارساً لهذه الأمة، قائماً على شؤون هذا الدين، فلا يستسيغُ لنفسه أبداً أن يرى حرمةً من حرمات الدين تُنتهك، أو حداً من حدود الله يُضيّع، وهو ساكتٌ عن الحق شيطانٌ أخرس، همّه أن يصل إليه رزقُه ويسد حاجةَ نفسه ثم لا يبالي بما يكون، بل يجعل من محاسبة السلطان له في الدنيا حادياً يحدوه لإعداد جواب المحاسَبة والمسألة يوم القيامة بين يدي الحق سبحانه وتعالى.

لقد كان هدهد سليمان يطير في أرجاء المملكة الواسعة، ولعله كان يسعى بطلب رزقه أو يتنزه مروِّحاً عن نفسه أو يقوم بمهمة محددة له، ولقد كان بإمكانه – إذ ذاك

– أن ينصرف عما رآه مما لا يتعلق بما كان يطير لأجله، ليعود ويقف في الحشد الملكي المهيب، ويتمتع بحظوته في بلاط الملك وكأن شيئاً لم يكن. ولكن وازع الإيمان في قلبه، واستشعاره عظيم مسؤوليته، مع هَول ما رأى مِن انتهاك أخطرِ حدٍّ من حدود الله ألا وهو توحيد الله جل ثناؤه، أبى إلا أن يدفعه إلى توثيق الواقعة، ونقلها إلى الحاكم المسلم كي ينتصر لتوحيد الله، ولكي يعلم هذا الحاكم أن من وراء مملكة العدل والتوحيد القائمة في سلطانه ممالك لم يصلها أمر الدين، ولم تنصرف عن داعية الشرك، فتتهيج همة الملك والحاكم المسلم لتبليغ دعوة الله، وتصحيح مسار الوحيد، وطمس معالم الشرك والكفر.

لم يكن هذا الهدهد إذاً ممن تربى على مبدأ التعايش السلمي البارد الذي تموت معه القلوب، وهي ترى حق الله في توحيد العبادة والحاكمية ينتهك، ويُصرف إلى مَن لا يستحق من المخلوقين، لكنه تربى في مدرسة التوحيد التي لا ترضى إلا بتعبيد الخلق للخالق بالبلاغ والدعوة اختياراً، أو بالنزول على حكم الله بالجهاد والطلب قهراً واضطراراً، وهكذا كان.

4. **التوازن بين النظام العسكري والعقيدة العسكرية:** ينبهنا مشهد تفقد الطير وغضب القائد العسكري – سليمان عليه السلام – وحزمه في الأخذ على من تخلف عن النظام، مع إعطاء الفرصة العادلة للمتخلف عن "العرض العسكري"، والمخل بالنظام العسكري الضروري لتفوق الجيش وأدائه المتقن، كي يدافع عن نفسه ويعرض حجته، ينبهنا ذلك كله على أهمية الموازنة بين النظام العسكري الحازم، وبين منظومة القيم التي تمثل العقيدة العسكرية الراقية للجيش المسلم؛

إن الجندي المسلم ليس آلةً تتحرك مأمورةً مكرَهةً دون مسؤوليةٍ عن حركتها ودون تحمُّل نصيبها من حراسة عقيدة الجيش، كما أن العقيدة العسكرية للجيش

المسلم ليست شعاراتٍ جوفاء، ونداءات ببغائية تصدح بعاش فلان عاش فلان، كلا!

إن كل جندي في الجيش المسلم مسؤول عن أمرين:

- الالتزام التام بالنظام العسكري
- والحراسة التامة للعقيدة العسكرية.

وإن كل قائد عسكري مسؤول عن أمرين:

- تفقد التزام الجميع بالنظام العسكري تأميناً منه للجهوزية القتالية،
- وتفقد التزام الجميع بالقيم الإسلامية تأميناً منه للعقيدة القتالية.

دليل الأول: ﴿ لَأُعَذِّبَنَّهُۥ عَذَابًا شَدِيدًا أَوْ لَأَاْذْبَحَنَّهُۥٓ ﴾ فهذا جانب المحاسبة على النظام العسكري، ﴿ أَوْ لَيَأْتِيَنِّى بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ ﴿٢١﴾ ﴾ وهذا جانب الحفاظ على كرامة كل جندي وقيمته في حمل العقيدة العسكرية الصحيحة، وهي إعلاء كلمة الله تعال والجهاد في سبيله، وتمكين كل جندي من مسؤوليته في حراسة هذه العقيدة والذب عنها. **إن كل جندي مسلم هو في الحقيقة جيش إسلامي متكامل البنيان.**

عندما نتدبر في هذه المسائل ندرك كم يضيع مِن أمر الدين عندما يُقصر الحاكم ومَن ينوب عنه في السؤال عن أحوال الرعية، وتفقد خفايا المجتمع، وتفقد قيام كل مسؤول وفرد بما هو مناط به من المسؤوليات والمهمات كبرت أم صغرت.

وليسأل كلٌ منا نفسه: كم مرةً اطلع على باطلٍ ومنكرٍ وفسادٍ فسكتَ عنه لأن الأمر "لا يعنيه"، أو لأنه يشعر باحتقار الدولة والحكومة والحكام له فيستصغر نفسه أن تقوم بمهمة حراسة الدولة وحراسة مبادئ الحق فيها، أو يحتقر هو هذه الدولة والحكومة بنفس القدر الذي احتقرته فلا يراها أهلاً لأن تقوم بإصلاح فسادٍ يخبر عنه.

المعلَم السابع: جهاز الاستخبارات وسيلة من وسائل قيام الدولة وحفظها

قَالَ تَعَالَىٰ:

﴿ فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍۭ بِنَبَإٍ يَقِينٍ ﴿٢٢﴾ ﴾

إن من لوازم السياسة الشرعية للدولة تحصيلَ كلٍ من الأسباب الكونية والأسباب الشرعية لقيام الدولة وتمكينها وازدهارها، وإن العلاقة بين الأسباب الكونية والشرعية علاقةٌ متبادلة، يعضد كل منهما الآخر، خلافاً لما يتوهمه بعض المسلمين وكل العلمانيين من المصادمة بينهما أو التنافر. توضيح ذلك أن بنيان الدولة – أو الإمامة – وهيكلها في الإسلام أقرب إلى باب الوسائل منه إلى باب المقاصد، وهو –بهذا المعنى– مستكثِرٌ من هذه الوسائل التي تحقق مقاصد الإسلام الكلية والجزئية، والعاجلة والآجلة، طالما كانت متناسقةً مع المقصد الكلي الأعظم للشرع، وهو تعبيد العباد لرب العباد اختياراً كما هم عبيدٌ لله قهراً واضطراراً[1].

وإن أغلب هذه الوسائل أسبابٌ كونية سخرها الله تعالى للإنسان، يستوي في تحصيلها وقطف ثمارها المسلم والكافر، والمطيع والعاصي، غير أن المسلم المطيع يسخِّرها لإقامة دينه ودنياه، في حين أن الكافر والعاصي يسخِّرها لإقامة دنياه فحسب. وإذا كان الأمر كذلك **فإن الأخذ بالأسباب الكونية لإقامة الدولة وتسييرها لا تعارض عقيدة المسلم، بل لا يبعد القول أن التفريط في الأخذ بالأسباب الكونية هو المعارض لعقيدة المسلم.** وإن العلاقة بين أخذ المسلمين لهذه الأسباب الكونية وأخذها للأسباب الشرعية علاقةٌ تكاملية، بحيث تقيمُ الدينَ بالدنيا ويبارك الله لها في الدنيا بالدين، في حين تكون العلاقة بين هذه الأسباب الكونية وبين ما يعطله ويضيعه الكفار والعصاة من أسبابٍ شرعية علاقةً عكسية يضيع كلٌ منها الآخر، فترى الكفار والعصاة كلما ازدهرت دنياهم بالأسباب الكونية ضيعوا آخرتهم بإمعانهم في تضييع الأسباب الشرعية، وكلما أمعنوا في تضييع الأسباب الشرعية كلما

[1] انظر الموافقات للشاطبي لتحرير معاني المقاصد والوسائل

قصرت بركة ازدهار دنياهم لتعود وبالاً عليهم من حيث إغراقهم في الغفلة ونسيان أنفسهم حتى يهلكوا بالكلية.

وإن الآية التي نتدبر فيها في هذا الموضع أنموذج لسببٍ كوني مهم من أسباب حفظ الدول، ألا وهو **جهاز الاستعلام أو الاستخبار**. فالهدهد ما كان ليعتقد أنه ينقذ نفسه من عقوبة سليمان عليه السلام بالعذاب أو القتل بإخباره بما استجلبه من أخبار بعيدة إلا وهو يدرك أن سليمان عليه السلام يهتم لمثل هذه الأخبار، ولا يمكن أن تقوم دولةٌ ناجحةٌ وتحفظ سِلمها وأمنها دون جهاز معلومات يؤمّن مصالحها ويحذِّر مفاسدها.

ثم إن الحاكم المسلم يجعل من جهاز الاستعلام – أو جهاز المخابرات أو جهاز أمن الدولة بالمصطلحات المعاصرة – وسيلةً لحفظ الدين وسياسة الدنيا، في حين أن الحاكم الكافر والعاصي يجعل من جهاز الاستعلام وسيلةً لتمكين حكم الطاغوت والبغي على الناس بغير الحق ضمن حدود الدولة وخارجها، وهذا ما نراه اليوم بكل وضوح.

وإذا تدبرنا في هذه الآية نجد بعض المعالم المهمة المتعلقة بجهاز الاستعلام في السياسة الشرعية للدولة المسلمة أذكر منها ما يلي:

1. **ضرورة الاتصال المستمر بين عناصر مخابرات الدولة المسلمة والقيادة المركزية:**

وهذا مستنبطٌ من قوله تعالى: ﴿ فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ فَقَالَ ﴾ ، وهذا بعد ما تقدم من قوله تعالى: ﴿ وَتَفَقَّدَ ٱلطَّيْرَ فَقَالَ مَا لِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ ﴾ ؛ فالظاهر أن سليمان عليه السلام حيث كان يستعرض جنده وحاشيته وعرفاء مملكته كان يقوم بما يمكن أن نسميه "**التقرير اليومي**" لشؤون المملكة، وكان من شأن الهدهد أن يكون عريف الاستعلامات بحكم قدرته على الطيران والسياحة في الأرض، وهذا **النشاط الاستعلامي** أو الاستخباري يستلزم **تواصلاً مستمراً** بين مركز القيادة وبين عناصر

الاستخبار، كما يتطلب نوعاً من **المرونة العملياتية** التي تفسح لعناصر هذا الجهاز التوسع في غيبتهم بقدر ما تستدعيه الفرص الميدانية لتحقيق خبرٍ أو رصد واقعةٍ غائبةٍ عن الحكومة وعن مركز القيادة، بحيث يُخشى فوات الفرصة إذا أُلزمت عناصر الاستخبارات بقيودٍ عملياتية غير مرنة، ولولا هذا المعنى لما اطمأن الهدهد إلى إطالة غيبته – وهو يعلم تفقد سليمان لجنوده وأنه سيفقد حضوره – ولما جازف وغامر بحياته، ولكن الهدهد كان يعلم –فيما يظهر– أن جسامة الخبر سيشفع له عند تأخره على موعد التقرير اليومي.

وهنا مسألة أخرى، وهي **أن سليمان عليه السلام وهو ملِكٌ نبي لم يكن يعلم الغيب، ولم يكن يتّكل على الوحي في إدارة شؤون المملكة من جهةِ ما هو منوط بالأسباب الكونية التي سخرها الله له، بل كان يجتهد في تعاطي الأسباب الكونية وفي تسخير ما مكنّه الله فيه من الملك لتمكين دولة الإسلام**، وهذا يؤكد ما تقدم من أن الدولة الإسلامية ليست دولةً قائمةً على الدروشة والتواكل وترك الأسباب، وأن الإيمان بالغيب والتوكل على الله لا يعني التفريط بالأسباب، بل على الدولة الإسلامية والحاكم المسلم وكل من ينوب عنه في شيء من مسؤوليات الدولة أن يأخذ بكل الأسباب الممكنة اللازمة لتأمين مصالح الدولة، وأن الإطار العقدي العلمي الغيبي هو إطارٌ ناظم لمقاصد هذه الوسائل والأسباب وليس حجةً في تركها والتفريط فيها.

2. **ضرورة الاستخبار عما وراء حدود الدولة الإسلامية:** وهذا مستنبط من قوله: ﴿أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ﴾، وهذا يؤكد ما تقدم سابقاً من أن الحاكم المسلم مسؤول؛

- **مسؤولٌ عن رعيته أن يقيم ميزان العدل فيها، ويسوسها بشرع الله تعالى، ويدفع عنها الأخطار الداخلية والخارجية**، وهذا يستلزم رصد هذه الأخطار في الداخل والخارج،
- كما **أنه مسؤول عن تبليغ رسالة التوحيد إلى كل من لم تبلغه**، وهذا يستلزم تحري أحوال البلاد والممالك الدانية والقاصية ليقوم الحاكم المسلم بمهمة البلاغ عن رسول الله ﷺ وبجهاد الطلب إن لزم الأمر،

وهاتان المهمتان تستلزمان وجود جهازِ استعلامٍ واستخبارٍ قوي يأتي الحكام بما يهم من الأخبار فيدفع بذلك خطراً، ويتجهز لتبليغ دعوةٍ وجهادِ ممتنعٍ عن الانقياد لها.

3. **ضرورة الاهتمام بالأخبار العظام**: وهذا مستنبط من قوله: ﴿ بِنَبَإٍ ﴾، والنبأ في لغة العرب: الخبر العظيم الجليل، فليس جهاز الاستعلام والاستخبار عن عوالم ما بعد مملكة الإسلام ودولة الإسلام بقصد تندرٍ وفكاهةٍ لمجالس الدولة وبلاط الحكم، **بل هو تتبعٌ لكل خطرٍ جسيم لدرئه قبل وقوعه، واستعلامُ حال كل ملهوفٍ لإغاثته قبل فواته، وتعرّفُ أحوال الضالين والمضِلّين من سائر الأمم ممن لهم على الدولة الإسلامية حق بلاغ الرسالة ووصول دعوة التوحيد إلى أسماعهم نقية صافية، ليُخرج اللهُ من شاء منهم من الظلمات إلى النور، وتقوم الحجة على من لم يشأ الله له ذلك فتبرأ ذمة أتباع الرسل بالبلاغ كما أمر خاتم الرسل عليه الصلاة وسلم حيث قال:"بلغوا عني ولو آية"**[1].

وإن من الأنباء العظيمة التي يجدر بالدولة الإسلامية الاشتغال برصدها اليوم وقائع التطاول القذر على الإسلام وعلى رسول الله ﷺ وعلى كتاب الله عز وجل، لا سيما مع انتشار وسائل الإعلام التي تبث هذه الوقائع مما يمثل عدواناً صارخاً على حرمات هذا الدين العظيم، ومما يؤدي إلى اختلال هيبة الدين، والجرأة

[1] صحيح البخاري

عليه، والعجيب أنك ترى أجهزة استخبارات حكومات الدول المسلمة اليوم تجتهد في رصد من يسيء إلى بعض الحكام والمسؤولين فيقعدون لهم كل مقعد، ويترصدونهم في كل مرصد، ليوقعوا بهم ولينزلوا بهم أشد أنواع التشفي، في حين لا تحرك هذه الأجهزة والحكومات ساكناً تجاه من يسب الرسول ﷺ ويستهزئ به ويتطاول عليه، وأقول: **إذا لم يكن من أهم مهمات الدولة الإسلامية حراسة وصيانة جناب النبوة والانتصار للرسول ﷺ فلا كانت الدولة**[1].

4. **ضرورة التحري في الأخبار المنقولة:** وهذا مستنبط من قوله ﴿ بِيَقِينٍ ﴾ ، لا سيما إذا كان الخبر عظيماً كما تقدم، **لأن الأخبار بين الدول تترتب عليها مصالح ومفاسد جسام**، فكم من جيوشٍ جُيشت، وحروب سعِّرت، ودول قامت، وأخرى بادت بخبر كاذب، ووشاية دخيلة، وفتنة تنميها الظنون والأوهام. ولعل الأمر اليوم أشد حرجاً لا سيما مع انتشار وسائل التواصل العالمية وسهولة إقحام أي خبر أو معلومة دون دليل أو تحرٍ مما يوجب تحرير هذه الأخبار وتدقيقها قبل بناء أي موقف أو تصرف عليها.

إن هذه المسألة – أعني مسألة جهاز الاستعلام والاستخبار في الدولة الإسلامية – مسألة مهمة جداً في باب السياسة الشرعية لما ينبني عليها من مصالح ومفاسد جمة، ولسوف ترى حين تتدبر في قصة سليمان عليه السلام مع الهدهد – عريف الاستخبارات في مملكة سليمان – ونبأ مملكة سبأ واهتمام سليمان عليه السلام بهذا الخبر، وتحريه، والتدقيق فيه، وما انبنى عليه من تهيئة الجيوش، واستسلام مملكة بأسرها للدولة الإسلامية أهمية هذا الجهاز.

[1] راجع غير مأمور كتاب:"إسعاف المؤمنين بنصرة خاتم المرسلين" لكاتب هذه الأسطر للتفصيل في حقوق جناب النبي ﷺ

وإن الدول اليوم تنفق الأموال الطائلة وترصد الموارد العظيمة لهذا الشريان المهم من شرايين حياة الدولة، وهو في الجملة من نوع الأسباب الكونية الذي اهتم الشرع الإسلامي بضبط إطار التصرف الشرعي فيه بما يتوافق مع مقاصد الإسلام، وليس هذا مجال البسط في هذه المسألة وإن كان يستحق إفراده بالتأليف لأهميته.

المعلَم الثامن: الفطرة السليمة ترفض ولاية المرأة والشرع الحنيف يمنعها

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ إِنِّي وَجَدتُّ ٱمۡرَأَةٗ تَمۡلِكُهُمۡ وَأُوتِيَتۡ مِن كُلِّ شَيۡءٖ وَلَهَا عَرۡشٌ عَظِيمٞ ﴿٢٣﴾ ﴾ ؛

إن هذه الآية العظيمة لجديرةٌ بالتدبر العميق عند تدبر معالم السياسة الشرعية في هذه السورة الكريمة، وتدبُّر سيرة هذا النبي المِلك الكريم عليه السلام. وإن أول ما يظهر عند تدبِّر هذه الآية أن الهدهد قد أخبر سليمان عليه السلام بحجة غيابه وتأخره، وأعلمه أنه أحاط بما لم يحط به علماً، وأنه جاءه بنبأٍ يقين، وهو الخبر العظيم والأمر الجلل كما تقدم، ولا يتردد عاقلٌ في الجزم بأن قيام مملكة سبأ على الشرك، وعلى عبادة الشمس مِن دون الله عز وجل هو أحقُّ ما يصدق عليه مفهوم النبأ العظيم، وكان هذا النبأ هو الأجدر بالتقديم عند بيان الهدهد للنبأ الذي جاء به معتذراً لغيابه، ومتفادياً لوعيد سليمان عليه السلام بعقوبته الشديدة على ذلك الغياب، غير أننا وجدنا الهدهد يُقدِّم على نبأ الشرك أمراً آخر، حيث أنبأ عن أمرٍ عجيب قد استعظمه جداً، حتى إنه بدأ به أول ما بدأ بتفصيل النبأ وهو قوله: ﴿ إِنِّي وَجَدتُّ ٱمۡرَأَةٗ تَمۡلِكُهُمۡ ﴾؛ لقد تعجب الهدهد من حكم امرأةٍ لقومٍ وولايتها عليهم، وإنه لأمرٌ غريب عجيبٌ حقاً تمجه الفطرة السليمة – حتى فطرة الطيور – وتصادمه نصوص الشرع، وسيرة الأنبياء والرسل، فالمرأة من لدن أبي البشر آدم عليه السلام مكفولةٌ لا كافلة، تابعةٌ لا متبوعة، ومما يدل على استعظام هذه المسألة في الآية التي معنا أمورٌ منها:

1. تقديم خبر مُلك المرأة على خبر الشرك بالله كما تقدم
2. التعبير بأسلوب ﴿ وَجَدتُّ ٱمۡرَأَةٗ تَمۡلِكُهُمۡ ﴾ دلالة على التعجب من حال المرأة في سُدَّة الحكم، ولو كان التعجب من القوم لكان الكلام: وجدت قوماً تملكهم امرأة على وجه النعت
3. تقديم خبر مُلك المرأة على خبر المُلكِ العظيم الذي أوتيت، وتقديمه على خبر العرش العظيم

4. ذكر المرأة بصيغة النكرة مع أنها امرأة بعينها دليل على إرادة صفة الأنوثة، وأن صفة الأنوثة هي مناط التعجب والاستنكار لتسلم الحكم وليس نفس شخص الملكة

وأياً ما كان فإن الوقوف عند هذه المسألة مهم لسببين؛

- أولهما ألا يكون في تسجيل القرآن الكريم لهذه الواقعة شبهةٌ لجواز تولي المرأة الحُكم، ولعمري إن درء هذه الشبهة ليَسيرٌ، لأن الآية حكاية واقعةٍ عن امرأةٍ وقومٍ حالَ كفرِهم فلا حجة فيه ولا دلالة تشريعية، وسنرى كيف أن هذه المرأة قد دخلت في حكم سليمان عليه السلام وتحت ولايته العامة حين أسلمت لاحقاً

- والثاني أن ما عليه شرعُنا هو بطلان إمارة المرأة وولايتها العامة لأدلة ليس هذا محل بسطها، ولقد قال الإمام القرطبي رحمه الله في تفسيره لهذه الآية:"روى البخاري من حديث ابن عباس أن النبي ﷺ لما بلغه أن أهل فارس قد ملّكوا بنت كسرى قال:"لن يفلح قومٌ ولّوا أمرهم امرأة"، قال القاضي أبو بكر بن العربي: هذا نص في أن المرأة لا تكون خليفة ولا خلاف فيه"[1]

ولقد أردنا التنبيه على هذه المسألة – أعني ولاية المرأة العامة– لأنها من معالم السياسة الشرعية المهمة التي ابتلي بها الناس اليوم، وابتلي به المسلمون في بلادهم. **لقد أصبحت مسألة تولي المرأة للولايات العامة اليوم عَلَماً على مناقضة الفطرة السوية، ومظهراً من مظاهر معاندة الشرع، ومنهجاً من مناهج هدم المجتمعات وتقويض بنيانها.**

وأما الوقفة الثانية في هذه الآية فهي عند قوله تعالى: ﴿ وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ ﴿٢٣﴾ ﴾، ليتأكد لكل متدبرٍ لكلامَ الله تعالى أن فتح الدنيا على المخلوق ليس دليل رضا الشرع عن قوله وفعله، بل إن الله تعالى يفتح الدنيا على مصراعيها لمن خالف وعاند

[1] الجامع لأحكام القرآن – القرطبي – 165/13 وفصل الإمام القرطبي في بعض الأقوال المنسوبة لبعض أهل العلم في مسألة قضاء المرأة وحسبة المرأة وبيَّن ضعف هذه الأقوال إما من جهة صحة الرواية عمن نسبت إليهم وإما من جهة المعنى، فليرجع إليه.

وأصر على المخالفة والمعاندة استدراجاً من الله ومكراً، والله خير الماكرين، حتى إذا أخذ اللهُ العصاةَ مِن عباده أخذهم بغتةً فإذا هم مبلسون، كما قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَلَمَّا نَسُوا۟ مَا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَٰبَ كُلِّ شَىْءٍ حَتَّىٰٓ إِذَا فَرِحُوا۟ بِمَآ أُوتُوٓا۟ أَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً فَإِذَا هُم مُّبْلِسُونَ ﴿٤٤﴾ ﴾[1].

لقد حكمت امرأةٌ قومها في سبأ، وكانت وقومها على الكفر والشرك بالله، يسجدون للشمس مِن دون الله، ومع ذلك فُتحت عليها وعليهم الدنيا، فأوتيت من كل شيء يؤتى منه الملوك، وكان لها عرشٌ عظيم، فلا يغترنَّ أحد بذلك فيجعله دليل صحةِ شيءٍ من الأقوال والأعمال، ويجعله ذريعةً وحجةً للاقتداء والإتساء بأقوامٍ كفار، فليس هكذا توزن الأعمال، وليس هكذا يكون الإتساء والاقتداء،وإنما توزن الأعمال بموافقة الكتاب والسنة، وإنما يُتخير للاقتداء مَن كان على الكتاب والسنة. **والعجب ممن يبرر ويجَوّز تولي المرأة للولايات العامة مستدلاً بنجاح الدول التي تمارس هذا الفعل المناقض للفطرة والشرع وبازدهار هذه الدول؛ فليستدل هؤلاء إذاً بهذا النجاح والازدهار على صحة الكفر الذي هم عليه أيضاً، فيا لها من حجة داحضة لو كانوا يعقلون!**

إن هؤلاء يغفلون عما تقدم الكلام عنه من أن باب السياسة الشرعية مرتبط بالجملة بالأسباب الكونية، وأن الله تعالى يعطي ثمرتها لمن أخذ بأسبابها، دون أن يدل ذلك على حصول الرضا الشرعي والفلاح الأخروي، ودون أن يدل ذلك على سلامة وصحة المنظومة القيمية لهذه الدول أو ما يسمى اليوم بـ"أيديولجيا" الدولة. كما يغفل هؤلاء — من الناحية السببية – عن أن الدول المزدهرة التي يتولى فيها النساء مناصب الولايات العامة لم تزدهر لأنها ولّت امرأة حقيبةً وزارية أو منصبَ رئاسة، بل لأن فيها مؤسساتٍ ومناهج عمل تأخذ بالأسباب الكونية للازدهار الحضاري في كل مجال من مجالات الدولة، كالاقتصاد والدفاع والقضاء ونحوه، وإن من يرى أن تولي المرأة للولايات والمناصب العامة هو سبب ازدهار هذه الدول "المتقدمة" كمن يرى أن اللون الأحمر الذي تطلى به السيارة هو سبب كفاءة وقودها

[1] سورة الأنعام - 44

وقوة محركها وصلابة بدنها وينسى – أو أن يتناسى – أن فرقاً علمية وهندسية متخصصة هي التي تقف وراء كل جهاز دقيق متطور يساهم في كفاءة في هذه السيارة وحسن أدائها وحذق صنعتها. **إن ربط الازدهار السياسي بولاية المرأة وحكمها كربطه بالعلمانية والنظم الوضعية بذلك؛ وسيلة خداعٍ وتلبيسٍ وتدليس.**

وتحرير المسألة أن ما تعيشه الدول المتقدمة من ازدهار في مجالٍ ما إنما هو نتيجة أخذها بالأسباب الكونية الخاصة بمجال الازدهار هذا، دون أن يستلزم ذلك حصول الرضا الشرعي، فإن وافقت الأسباب والمقاصد الخاصة بهذا المجال حدود الشرع وتوجيهاته حصل الرضا الشرعي وإلا فلا.

وننبه هنا على مسألة مهمة، وهي أن ما جاء من نصوص الوحيين – القرآن والسنة – بصيغة الخبر وكان الواقع بخلافه فهو خبرٌ بمعنى الأمر والطلب، وعلى هذا يكون التعارض الظاهر بين حكاية القرآن الكريم عن تولي ملكة سبأ حكم قومها، وبين النهي عن ولاية المرأة الذي دلت عليه نصوص الشرع تعارضاً بين أمرٍ قدريٍ كوني يخبر عنه القرآن وأمرٍ شرعي نهى عنه الشرع، وهذا كما أخبر القرآن عن اشمئزار الكفار من ذكر الله وحده مع أمر الشرع بذكر الله وحده ودعائه وحده، فالأول خبر عن أمر وقع كوناً والثاني أمرٌ بما يجب شرعاً، فلا يدل هذا التعارض على صحة الأمر الكوني الواقع قدراً لحكمة الابتلاء والاستدراج والإمهال، كما لا يدل على بطلان الأمر الشرعي الوارد في نصوص الشرع المحكم، فليتنبه لهذا.

ومثال هذه المسالة ما جاء في حديث أبي بكرة قال: " لقد نفعني الله بكلمة سمعتها من رسول الله ﷺ أيام الجمل بعد ما كدت أن ألحق بأصحاب الجمل فأقاتل معهم، قال: لما بلغ رسول الله ﷺ أن أهل فارس قد ملّكوا عليهم بنت كسرى قال:" لن يفلح قومٌ ولوا أمرهم امرأة"[1]، فهذا الحديث الصحيح نصٌ بصيغة الخبر، وقد يأتي في الواقع ما يخالف ظاهر هذا

[1] صحيح البخاري

الحديث، فيكون الخبر في الحديث بمعنى الطلب وهو النهي عن تولية المرأة الولايات العامة بغض النظر عن قدرتها ونجاحها في ذلك، وإذا وقع هذا المنهي عنه في الواقع لم تكن له أية دلالة على صحة هذا المنهي عنه شرعاً، وليفرح الناس بعد ذلك بوقوعهم في مخالفة الشريعة ما شاؤوا فإن عاقبة ذلك إلى وبال.

وهل مَثَلُ المستدلين بواقع حكم المرأة وتوليها الولايات العامة على صحة هذا الفعل المخالف للشرع إلا كمثل المستدل بشرب شاربي الخمر للخمر، ومباشرة الزناة للزنا، وتعاطي المرابين للربا على صحة أفعالهم المخالفة للشرع لمجرد أنها تقع، ولمجرد أن المجتمعات التي تقع فيها هذه المخالفات هي مجتمعات "متحضرة" متقدمة قد ارتادت الفضاء وعمرت الأرض، وهل هذا الاستدلال السمج إلا جحودٌ للشريعة وتكذيب للرسالات، ومعاندة لله عز وجل الذي يحكم ما يشاء ويقضي ما يشاء سبحانه. وبهذا تتهافت شبهة أهل الأهواء الذين يريدون تخنيث الرجال واسترجال النساء، ويريدون تنكيس الفطرة السوية التي تأبى ولاية المرأة على الرجال، وليفرحوا بعد ذلك ما شاؤوا برئاسة امرأة ووزارتها فقد وعد الله تعالى مَن تولى عن ذِكره وأمره وشرعه بأن له في العاجل معيشةً ضنكاً، وأن يحشره يوم القيامة أعمى، عياذاً بالله من ذلك.

وأختم بنتبيه مهم وهو الإشارة إلى مدخلٍ خبيثٍ من مداخل إبليس على قلوب بعض الناس في مثل هذه المنهيات الشرعية، حيث يزين إبليس لأتباعه أن النهي عن ولاية المرأة للحكم وللولايات العامة فيه تهمة للمرأة بعدم قدرتها على القيام بهذا المنهي عنه، فإذا أمكن إثبات قدرة المرأة على فعل المنهي عنه فقد قامت الحجة الإبليسية على أتباعه ببطلان النهي الشرعي، وأنت ترى كيف يتخذ أعداء الرسل من وقوع المخافات الشرعية مع سلامة الواقعين فيها حجةً للطعن على الدين ورمي الدين وأتباعه بالتخلف والرجعية وعدم مواكبة الحضارة والتقدم، وما هذه الحجة الإبليسية الداحضة إلا كحجة إبليس حين رفض الانقياد لأمر الله تعالى بالسجود لآدم بذريعة أنه خيرٌ من آدم، فإمكان المخالفة ليس دليل صحة المخالفة ولا دليل سلامة الحجة. ولكن الذي يجب أن ينقاد له قلب المسلم المؤمن بالله تعالى أن أمر الله

ونهيه مردُّه إلى أن الله تعالى هو الآمر وهو الناهي، فهمنا حكمة الأمر والنهي أم لم نفهمها، وبهذا المفهوم التعبدي الخالص لله تعالى ندحض تلك الحجة الإبليسية ونسد ذلك المسلك الإبليسي اللعين إلى القلوب.

المعلَم التاسع: الشرك هو الجريمة الكبرى، وحراسة التوحيد أسمى واجبات الراعي والرعية

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَجَدتُّهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ ﴿٢٤﴾ أَلَّا يَسْجُدُوا۟ لِلَّهِ ٱلَّذِى يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴿٢٥﴾ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٢٦﴾ ﴾

إن توحيد الله تعالى هو المقصد الأسمى للخلق، وهو حق الله على خلقه إنسهم وجِنّهم، سمائهم وأرضهم، شمسهم وقمرهم، شجرهم ودوابهم، نجومهم وجبالهم، وما أرسلت الرسل ولا أُنزلت الكتب إلا لتقويم مسار الخلق حيث انحرفوا عن توحيد الله عز وجل، وجعلوا له مما خلق شركاء يعبدونهم مع الله أو من دون الله. وإن معركة التوحيد والكفر هي معركة الخير والشر من لدن آدم وإبليس إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، **وما بعثَ الله الرسل ولا أنزلَ الكتب ولا فرضَ الدعوة إليه ولا كتبَ الجهاد في سبيله إلا لصيانةِ جناب التوحيد ودحض جانب الكفر. وإن الدولة التي تقوم على توحيد الله تعالى وتحكيم شرعه هي الأمّة الباقية في ميزان الله وإن زالت آثارها الأرضية، وإن الدولة القائمة على الكفر والشرك بالله وتعطيل شريعته هي الأمّة البائدة في ميزان الله وإن طال ظهور رسومها الأرضية، لأن البقاء والفلاح بقاء الآخرة لا الدنيا.** وإن تمكين الدول في الدنيا إن كان للمؤمنين فلابتلائهم بإقامة شرع الله وإظهار شعائر الدين كما أمر، وإن كان للكفار المشركين فإمعاناً في إضلالهم واستدراجاً لهم قبل الأخذ الشديد كما أنذر. **وإن العلاقة بين هاتين الدولتين المسلمة والكافرة – كما اقتضت سنن الله الكونية والشرعية– علاقة جهادٍ بالحق أو طغيانٍ بالباطل، فدولةُ الإسلام تجاهدُ دولةَ الكفر بالحق لِتُسلم لله ولتنضوي تحت حكم الله تعالى، ودولةُ الكفر تصول على دولةِ الإسلام بغياً وعَدْواً لِتُسلم لإبليس ولتنضوي تحت راية إبلس وجنده.**

وهكذا كانت دولة داود وسليمان عليهما السلام، كانت دولةً قائمةً على التوحيد وعلى تحكيم شرع الله تعالى وحده بين العباد، وهكذا كان الرعية في هذه الدولة متشربين حب التوحيد، ومشمئزين من بشاعة الكفر والشرك، فلا يستطيع أحد من رعايا الدولة الإسلامية أن يرى شيئاً من معالم الكفر فيهنأ لهم عيش، ولا يستطيع أن يرى الناس في أي مكان يتيهون ويتخبطون في ظلمات الكفر والضلال، يسيرون نحو الهلاك في الآخرة، فتطيب له الحياة وهو يرى أنه مخاطَب ومأمورٌ من الله بتبليغ هؤلاء التائهين رسالة الله، ودعوتهم إلى التوحيد، وإنقاذهم من الكفر وزحزحتهم – بإذن الله– عن النار.

لقد كان بإمكان الهدهد أن يمر على مشهد الكفر والسجود لغير الله بحالٍ من اللامبالاة لولا أنه تشرب التوحيد كما يجب، ولولا أنه تعلم في مدرسة التوحيد ودولة الإسلام أن السكوت على الشرك بالله، والرضا به، والتعايش البارد معه طاعنٌ في نفس التوحيد الذي يزعم أنه يدين به، وشاهدٌ على نقص الإيمان وعدم صفائه في القلب؛ **إذ لا يستطيع القلب السليم ألا يضطرب لمشهد الكفر البشع، لا يستطيع!** كما أن التعايش السلبي البارد المزعوم مع أهل الكفار وحرمانهم من دعوة التوحيد إساءةٌ بالغةٌ لهؤلاء الذين يزعم البعض أنه يتعايش معهم من باب حسن الجوار وحسن المعاملة؛ **وأي معاملةٍ أحسن من الدعوة إلى الخير وإلى الإيمان وإلى الجنة، وأي معاملة أسوأ من ترك الكافر الضال على ضلاله وعدم دعوته إلى الخير وتركه على الشر وعلى الكفر وتسليمه إلى النار؟!**

لقد كان بإمكان الفرد الواحد من أفراد مملكة سليمان عليه السلام – سواء أكان الهدهد أم غيره– أن يغض الطرف عما رأى لو كان الحاكم يغض الطرف عن الكفر والشرك، ويدعو رعيته إلى التسامح والتعايش والتقبُّل لهذا الشرك البشع والكفر الذي تشمئز له الفطرة السليمة، ولكن هيهات والحاكم هنا سليمان عليه السلام، حامل لواء التوحيد ووارث النبوة وعلمها بعد أبيه داود عليهما السلام. **لقد كان سليمان عليه السلام – وهو المِلك الذي**

آتاه الله ما لم يؤتِ أحداً من العالمين– يدرك أن الذي ورثه من بعد أبيه داود عليه السلام ليس دولةً ومملكةً أرضية زائلة، وإنما ورث أعظم حقيقة في هذا الكون خَلَقَ اللهُ تعالى لها الخلق، وخلق لهم الجنة والنار، وأقام لهم يوم القيامة محكمة العدل ليخلد في الجنة مَن عاش على التوحيد ومات عليه، وليخلد في النار مَن مات على الشرك بالله والكفر به، لقد ورث شهادة أن لا إله إلا الله، والكفر بكل من سواه.

إن واجب الدولة الإسلامية العادلة التي ذاقت نعمة الحكم بشرع الله، واطمأنت بتوحيد الله عز وجل، ورأت عاجل ثمرة ذلك طمأنينةً في الدنيا، وأيقنت بآجل ثمرته فلاحاً سرمدياً في الآخرة، إن واجبها الإنساني والشرعي أن تحب هذا الخير العظيم لكل الخلق، فتسعى لتبليغ دعوة التوحيد لكل الناس، لا من باب الاستعلاء والطغيان في الأرض على باقي الدول والشعوب، ولكن من باب الرحمة بالخلق بتبليغ الدعوة إليهم لاستنقاذهم من الكفر إلى الإيمان، ومن الضلال إلى الهدى، فتؤدي هذه الدولة وأفرادها حق الله في دعوة الناس إلى توحيده، وحق العباد في محبة الخير لهم واستنقاذهم من الهلاك إلى النجاة، ومن التعاسة في الدنيا والشقاء في الآخرة، إلى السعادة في الدنيا والفلاح في دار البقاء.

ومن هنا تدرك أيها المسلم أن منظومة الأمم والدول القائمة اليوم على هجر الدعوة إلى الله بالكُلّية، واعتبار ذلك تدخلاً في شؤون الدول الأخرى، في حين يستبيح أصحاب هذه النظم الوضعية الإلحادية التدخل في شؤون الدول، والتسلط على الشعوب باللسان والمال واليد لفرض مبادئ الكفر، وضلالات الطاغوت هو عينُ الكفر بالله، وبدعوة الله، وبحق الله تعالى في بلاغ دعوته للخلق وتعبيد الناس له وحده لا شريك له. أليس هذا الصد عن الله وعن سبيل الله والدعوة إلى الشيطان وإلى سبيل الشيطان عو عين ما استعظمه الهدهد من مشهد الكفر المنفر: ﴿ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ أَعۡمَٰلَهُمۡ فَصَدَّهُمۡ عَنِ ٱلسَّبِيلِ فَهُمۡ لَا يَهۡتَدُونَ ﴿٢٤﴾ ﴾، فها هو شيطان الأمم المتحدة اليوم – المسمى زوراً بالشرعية الدولية – يزين لشعوب العالم،

ومنهم الشعوب المسلمة، يزين لهم أعمالَ الضلال والكفر والإلحاد والفسوق والعصيان، ويصدهم عن سبيل الله وعن الدعوة إلى الله ويَسِمُ كل من يبتغي للدعوة إلى الله، وإلى إقامة حكم الله وشرع الله سبيلاً بأبشع الصفات لِيُنَفِّرَ الناس من دعوته وليجعله – وهو الداعي إلى الحق – طريداً مشرداً، فيُصد الناسُ بذلك عن سماع دعوة الحق فيبقون في ضلالهم غير مهتدين.

ثم تأمل هذا الأسلوب الإنكاري الشديد من ذلك الهدهد المؤمن القوي :﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴿٢٥﴾ اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴿٢٦﴾ ﴾؛ نعم، هكذا يجب أن يكون الصدع بالحق واضحاً لا لَبس فيه ولا غموض، ولا مداهنة فيه ولا مجاملة، فالأمر عظيمٌ لأنه يتعلق بالظلم العظيم، وهو وضع العبادة في غير موضعها ، بالسجود لغير الله، وبتحكيم شرعٍ آخر غير شرع الله، وبتبديل شرع الله وبتعطيل شرع الله، فتأمل هذا كله، وتساءل أيها المسلم الغيور، أين الدول المسلمة اليوم من هذا كله، وأين الحكومات المسلمة من تتبع أخبار التوحيد والكفر وإنفاذ الرسل والدعاة والعلماء لتثبيت الموحدين[1] ودعوة الكافرين[2]، وهي الحكومات التي لا تألو جهداً في تتبع من يتفوه ببنت شفة تنال – فيما يزعمون – من مقام حاكم أو هيبة دولة[3]! فيا خسارة من بذل جهده ووسعه في الانتصار لنفسه ولم يبذل معشار ذلك في الانتصار لربه وخالقه.

ولا يخفى ما في خاتمة الآية ﴿ اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴿٢٦﴾ ﴾ من مناسبةٍ لما تقدَّمَ قبلَها من وصف عرش ملكة سبأ بالعظمة في قول الله تعالى حاكياً عن الهدهد:﴿ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ ﴿٢٣﴾ ﴾، فالله تعالى هو رب العرش العظيم على الحقيقة، ولذا جاء لفظ العرش

[1] أخط هذه الكلمات اليوم والمسلمون طريدون مشردون في شتى أصقاع المعمورة، فهل سننتظر وصول الطرد والتشريد لكل مسلم أم سننهض لنصد وندافع عن كل مسلم كمثل الجسد الواحد الذي وصفه لنا رسول الله ﷺ

[2] وهذه الكلمات تسطر اليوم والعالم أحوج ما يكون إلى دعوة الإسلام وإلى رحمة الإسلام وإلى شريعة الإسلام لتحررهم من هذه البهيمية الضالة والطغيان الهمجي الذي يعيشه العالم اليوم

[3] ولست أقر هاهنا سلوك من يتخذ الشتم والسب والقذف مسلكاً للإنكار والإصلاح، ولكن الشاهد أن من يستطيع أن ينتصر لنفسه فانتصاره لربه ودينه وكتابه ونبيه أولى، ولا يقبل منه الاعتذار بالعجز ثم لا تراه عاجزاً حين يكون الانتصار لنفسه.

ووصف العظمة بأل التعريف الدالة على الكمال، وجاء ذكر عرشها ووصفه بالعظمة بالتنكير المناسب لحال النقص في المخلوق، وفي هذا من التنبيه على توحيد ربوبية الله عز وجل، وبيان عظمته وحسن توحيد أسمائه وعلو صفاته سبحانه وتعالى ما تنكسر له القلوب عبوديةً وهيبةً لله عز وجل، **كما تتحطم عند هذا المشهد كل هيبةٍ موهومةٍ للمخلوق الضعيف**، فلا يجبن المؤمن حينئذٍ من مواجهة المخلوق كائناً من كان، بل يصدع بالحق وهو يأوي إلى ركنٍ شديد من عظمة الرب سبحانه وتعالى وجل في علاه.

المعلَم العاشر: الصلاة شعار الإسلام

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَجَدتُّهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ ﴿٢٤﴾ أَلَّا يَسْجُدُوا۟ لِلَّهِ ٱلَّذِى يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴿٢٥﴾ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٢٦﴾ ﴾

لا زلنا مع نفس الآيات، ولكني أفردت لهذه المسألة عنواناً لأهميتها ونفاستها، وهي مبنية على التدبر في مسألة الصلاة – التي أشارت إليها الآيات بالسجود – ودلالتها على اسم الإسلام والكفر، وأعني هنا الأهمية الشعائرية للصلاة في الدلالة على حال القوم بالجملة، وما يترتب على ذلك من أحكام متعلقة بهذين الاسمين أعني الإسلام والكفر، والمراد هنا الحكم على حال القوم أو الجماعة أو البلدة لا الحكم على أفراد القوم أو الجماعة أو البلدة[1].

فلقد عاد الهدهد إلى سليمان عليه السلام بنبأ القوم، وأخبر عن شركهم وكفرهم بالله بناءً على ما شاهده من حالهم الظاهرة من حيث إظهار شعار الشرك والكفر وهو الصلاة لغير الله تعالى. ولم ينازع سليمان عليه السلام الهدهد في حكمه على القوم بالشرك بناءً على ظاهر حالهم من الصلاة لغير الله، ذلك أن الصلاة شعار الدين؛ إذا أظهرها قومٌ على صفتها الشرعية حُكم بإسلامهم على الجملة، وإذا أظهرها قومٌ لغير الله أو عطلوها وضيعوها بالكلية فقد استحقوا اسم الكفر على الجملة، وتأمل مصداق هذا المنهج في شريعة مُحَمَّد صلى الله عليه وسلم الخاتمة، فعن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: "مَن صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا، وأكل ذبيحتنا فذلك المسلم الذي له ذمة الله وذمة رسوله، فلا تخفروا[2] الله في ذمته"[3]، بل إن من عظيم أمر الصلاة أن حقنَ الدماء بها يتحقق بما يتعلق بها من الشعائر الظاهرة كالأذان، فعن أنس بن مالك: "أن النبي ﷺ كان إذا غزا بنا قوماً، لم يكن يغزو بنا حتى يصبح وينظر، فإن سمع أذاناً كف عنهم، وإن لم يسمع أذاناً أغار عليهم"[4]، وسوف نرى

---

[1] وكأن الكلام يتعلق في هذا الموضع بصلاة الجماعة التي هي أحد أهم شعائر الإسلام الظاهرة
[2] لا تخفروا أي لا تخونوا
[3] صحيح البخاري
[4] صحيح البخاري

فيما يأتي من الآيات كيف أن سليمان عليه السلام قد عامل قوم سبأ معاملة الكفار فدعاهم إلى إحدى خصلتين الإسلام أو القتال على تفصيلٍ يأتي بيانه إن شاء الله.

إن هذه المسألة المتعلقة بالأسماء والأحكام مسألةٌ عظيمةٌ من مسائل السياسة الشرعية، لأنها تبين لنا بكل جلاء ووضوح أن الضابط في العلاقة بين الدولة الإسلامية وغيرها من الدول إنما هو ضابط الإسلام والكفر، وأن المرجعية الشرعية الوحيدة للدولة الإسلامية هي مرجعية شريعة الله عز وجل الحاكمة على ما سواها والمهيمنة على ما سواها. ويجب أن نفرق في هذا المقام بين ما يجوز فعله من إنشاء علاقاتٍ متبادلة بين الدولة الإسلامية وغيرها من الدول تقوم على حفظ العهود والمواثيق التي لا مخالفة فيها لشرع الله تعالى، وبين اتخاذ مرجعية كلية للتحاكم في شؤون العلاقات الدولية بل وفي شؤون كل دولة تسمى زواً وبهتاناً "بالشرعية الدولية" بحيث تُتَّخذُ مرجعاً للتحاكم من دون الله في شؤون العباد والبلاد، وما الويلات التي تعيشها أمة الإسلام اليوم – بل يعيشها العالم أجمع – إلا من تبعات هذه المرجعية الطاغوتية المقيتة.

والحاصل أن مسألة إقامة الصلاة في الدولة الإسلامية والمجتمع الإسلامي شعيرةٌ عظيمةٌ من شعائر هذا الدين، بحيث يميز بها بين المجتمع المسلم والمجتمع الكافر، وبين الدولة المسلمة وبين الدولة الكافرة، ولعل هذا أحد أسرار نهي النبي ﷺ عن منابذة أئمة الجور ما أقاموا شعيرة الإسلام ظاهرةً في المجتمع، وليست هذه سذاجةً من المسلمين كما يزين للبعض هواه، وإنما هي علامةٌ وأمارةٌ وضعها الشارع الحكيم للدلالة على أن مفسدة الفتنة المُخلَّة بحال المجتمع المسلم الذي يقيم الصلاة ويعظم هذه الشعيرة أرجح من المصلحة المرجوة بالتنابذ فيه، وهذا مبحثٌ يمكن التوسع فيه في غير هذا الموضع، غير أن الذي تطمئن إليه النفس أن المجتمع الذي تظهر فيه شعائر الإسلام الكبرى وعلى رأسها إقامة الصلاة إنما تكون مجاهدته على المخالفات الدينية بالبيان، والمقال، وتحمل الدعاة والعلماء الربانيين لما يصيبهم من أذى الدعوة إلى الله، وخطاب السلطان الجائر درءاً للفتنة الأعظم التي تدمر المجتمع بأسره، وإنما

أردنا التنبيه على عظيم شأن الصلاة في الدلالة على حال الإسلام والكفر وبناء الأحكام ترتيباً على ذلك، والله أعلم.

وأختم بالتنبيه على مسألة مهمة تتعلق بالصلاة والسياسة الشرعية حيث روى مسلم في صحيحه عن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال:"ألا أدلكم على ما يمحو الله به الخطايا ويرفع به الدرجات؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال:"إسباغ الوضوء على المكاره، وكثرة الخطا إلى المساجد، وانتظار الصلاة بعد الصلاة، فذلكم الرباط"[1]، وموضع الشاهد في قوله صلى الله عليه وسلم :"فذلكم الرباط"، فالرباط مصطلح يتعلق بمسائل الجهاد، والجهاد من مسائل الدولة كما لا يخفى، **فقد بدا للمتدبر إذاً تلك العلاقة الوثيقة بين إقامة الصلاة وهي شعيرة الإسلام وركنه الأعظم بعد شهادة التوحيد، وبين حراسة الدين بالجهاد في سبيل الله، وبين إقامة الدولة التي تقيم شعائر الدين.**

إن أعداء الله ورسوله والمسلمين حين يقومون بقصف المساجد اليوم، ويقومون باقتحام المساجد، وقتل من فيها، يدركون أن هذه المساجد هي ربُط المسلمين، وهي ثغور المسلمين، ولكنهم لا يدركون أن هذا الدين محله منا محل القلوب من الأجساد، ولا يدركون أن عمارة مساجدنا ليست ببنيانٍ يهدمونه، أو مئذنةٍ يحطمونها، **فالأرض كلها لنا مسجدٌ وطهور، والأرض كلها لنا رُبُطٌ وثغور**، وعلى المسلم أن يدرك اليوم ويستشعر ويحتسب عند الله أنه كلما صلى في موضع من بقاع الأرض فإنه في رباط، وفي جهاد لأعداء الله وأعداء رسوله ﷺ، وعليه أن يدرك أنه كلما كَثُر سواد المرابطين على الثغور، كلما تمكنت هذه الثغور واستحكمت، وكلما اشتد عود الإيمان فيها واستغلظ، فليستكثر من ذلك أو يقل...

[1] صحيح مسلم

المعلَم الحادي عشر: التثبت من الأخبار

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ قَالَ سَنَنظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴿٢٧﴾ ٱذْهَب بِّكِتَٰبِى هَٰذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَٱنظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ ﴿٢٨﴾ ﴾ ؛

لقد تقدم الكلام على أهمية جهاز الاستعلام للدولة (جهاز الاستخبارات الإسلامي)، ونبهنا على ضرورة التيقن من الأخبار المنقولة إلى قيادة الدولة، وغرف عملياتها، ومركز صنع القرار فيها، لما يترتب على ترك ذلك من خطرٍ عظيمٍ تضيع معه مصالح الدولة، بل وقد تستجر به إلى مفاسد عظيمة.

ونتوقف هنا عند لفظ ﴿ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾ من قوله تعالى على لسان سليمان عليه السلام مخاطباً الهدهد – الذي نقل نبأ مُلك امرأة ونبأ القوم المقيمين على الشرك والحائدين عن صراط الله المستقيم – حيث قال تعالى: ﴿ قَالَ سَنَنظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴿٢٧﴾ ﴾ لنتدبر في مسألتين:

المسألة الأولى: إن لفظ الكذب في لغة العرب يدل على معنيين،

أحدهما: تعمّد قول نقيض الحق

والثاني: الخطأ.

ويتميز المعنيان بالنية. والمقصود من هذا التنبيه **عدم التحرج من التثبّت في أخبار الخاصة عندما تكون المصلحة العامة مهدَّدةً بالمفسدة الناجمة عن الكذب، سواءٌ أكان الكاذب متعمداً أم مخطئاً بغير عمد، إذ لا مجال للمجاملة التي تعرض مصالح العامة والدولة للخطر.**

وأما **المسألة الثانية**: فهي أن هذا الباب أصلٌ مهم في نظام **مساءلة ومحاسبة المسؤولين عن مهامهم، وما أُنيط بهم من مسؤوليات جسام**، وأنه كلما عظمت أهمية المسؤول عنه، وكلما عظمت منزلة المسؤول، كانت المساءلة والمحاسبة أعظم، خلافاً للواقع الذي نرى فيه أنه كلما ارتفعت درجة المسؤولية خفت أو تلاشت أو انعدمت المساءلة والمحاسبة، وهذا بريد هلاك الدول بلا ريب. ومن جهةٍ أخرى فإن على المسؤول أو الموظف أو الفرد من العامة أو الخاصة ألا يتحرج من توجيه نظام المساءلة والمحاسبة له، فالمسألة ليست مسألة طعنٍ في أمانة أحد، وإنما هي احتياطٌ لمصالح المسلمين العظمى التي لا مجال فيها للخطأ والمجاملة.

ومما يدل على أن التثبت في الخبر ليس طعناً في المخبِر ما قام به سليمان عليه السلام من تكليف الهدهد نفسه بمهمة التثبت مما جاء به من نبأٍ عظيمٍ ستترتب عليه أمورٌ جسامٌ قد تصل إلى الحرب والمواجهة العسكرية. حيث قال الله تعالى حكاية عن سليمان عليه السلام: ﴿ ٱذْهَب بِّكِتَٰبِى هَٰذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَٱنظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ ﴿٢٨﴾ ﴾، فلو كان التثبت طعناً في المخبِر لوجب تكليف غيره بمهمة التثبت، أما وأنه احتياط لمصالح العامة، واحتياط للمخبَر عنهم ألا يعتدي عليهم بغير وجه حق، فليكن الناقل للخبر هو المتثبت منه طالما كان التثبت بوسيلة تضمن مصداقية الخبر وأمانة المخبر.

وتأمل كيف أن تكليف الهدهد بمهمة التثبت كان بوسيلة تضمن الموضوعية في النقل، وهذه هي الحنكة المطلوبة في باب السياسة الشرعية لتحقيق المصالح ودرء المفاسد:

- فتكليف الهدهد بمهمة التثبت تطمين له بأن دافع التثبت ليس الشك فيه، وإنما خطورة المخبر عنه واحتمال الخطأ غير المتعمد، وفي هذا تشجيعٌ ضمني على الاستمرار في نقل الأخبار إلى قيادة الدولة،
- واعتماد وسيلة موضوعية هي الكتاب – الذي لا بد من أن ترد عليه ملكة سبأ – ضمانٌ لتحقيق الخبر بوسيلة موضوعية موثوقة،

فتأمل هذا كله فإنه نفيس في الدلالة على أهمية الحنكة وحسن التدبير في سياسة الدولة وحراسة الدين.

وفي هذه الآية دلالة على مسألة أخرى من مسائل السياسة الشرعية ألا وهي **جواز اتخاذ الكاتب والكتب والمراسلات في تسيير شؤون الدولة**، لا سيما في علاقاتها مع الدول الأخرى، وأن الكتاب الموثق على نحو ما جرى به العرف بين الدول والحكومات حجة في التعامل، وحجة في بلاغ الدعوة، وأن مسألة الكاتب والكتاب تندرج تحت باب الوسائل التي لا بأس في التوسع فيها بقدر الحاجة طالما كانت ذريعةً لمقاصد الشرع الحميدة.

المعلَم الثاني عشر: جواز اتخاذ الرسل والسفارة بين الدول

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ قَالَتْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟ إِنِّىٓ أُلْقِىَ إِلَىَّ كِتَٰبٌ كَرِيمٌ ﴿٢٩﴾ إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴿٣٠﴾ أَلَّا تَعْلُوا۟ عَلَىَّ وَأْتُونِى مُسْلِمِينَ ﴿٣١﴾ ﴾

إن دولة الإسلام دولة عمارةٍ للأرض وبناءٍ للحضارة ورقيٍ بمعايش الناس، غير أنها تسعى لتحقيق ذلك بدافعٍ واحدٍ هو رضا الله تعالى، وتحققه ضمن إطارٍ واحد هو شرع الله تعالى، ولأجل هذا أُبيحت للدولة الإسلامية كافة الوسائل والذرائع التي تحقق رضا الله طالما كانت موافقة لشرع الله منضبطةً به، لتكون الدولة الإسلامية دولةً واقعيةً مرنةً مستوعبةً لكل ضرورات الإنسان وحاجاته وكمالاته، لا يمنعها التزام شرعِ الله من شيءٍ من هذه الوسائل والأسباب، كما لا يمنعها من الاستفادة من كل تجارب الشعوب الإنسانية ومراعاة الأعراف الإنسانية المشتركة التي لا تخرج في جملتها عن كونها من باب الوسائل طالما أنها منضبطة بضوابط الشريعة الغراء.

ولقد رأينا أسوتنا الحسنة رسولَ الله ﷺ يأخذ بهذه الوسائل والأعراف "الدولية" في تعامله مع الأمم الأخرى، كما أخذ بها في تعامله مع قبائل العرب طالما أن هذه الأعراف لا تعارض شريعة الإسلام في شيء، فتعاطى صلوات الله وسلامه عليه هذه الوسائل في السياسة الشرعية الخارجية والداخلية للدولة الإسلامية، وتعاطاها الخلفاء الراشدون مِن بعده وسائر من حكم بشرع الإسلام من الدول الإسلامية المتعاقبة.

ونحن نرى في هذه الآيات أن سليمان عليه السلام قد كان يأخذ بهذه الوسائل أيضاً في مملكته الإسلامية الكبرى، ولقد تناولت هذه الآيات مسألةً محددةً من مسائل السياسة الشرعية تتعلق بمجال العلاقات الدولية وهي مسألة اتخاذ الرسائل والسفراء بين الدول، وبينت مقاصد الدولة الإسلامية من اتخاذ هذه الوسائل وغيرها في تعاملها مع الدول الأخرى.

وهنا مسائل نبينها فيما يلي :

1. **جواز المكاتبة بين الدولة الإسلامية والدول الكافرة:** وهذا واضحٌ من قوله تعالى حكايةً عن ملكة سبأ: ﴿ إِنِّيٓ أُلۡقِيَ إِلَيَّ كِتَٰبٞ كَرِيمٌ ٢٩ إِنَّهُۥ مِن سُلَيۡمَٰنَ ﴾ ، وهذه المسألة مع وضوحها وتعلقها بمسألةٍ يسيرةٍ من وسائل السياسة الشرعية، إنما أردنا التنبيه عليها للدلالة على شمولية الشريعة الإسلامية لصِغار المسائل وكبارها، واهتمام الإسلام بكل دقيقةٍ وجليلةٍ مما يتعلق بمصالح الأنام في العاجل والآجل.

ولقد كانت مكاتبات النبي ﷺ للملوك والقياصرة والزعامات العالمية في زمانه، كما كانت مكاتبات سليمان عليه السلام في هذه السورة العظيمة، لأجل مقصدٍ عظيم، وهدفٍ نبيل هو دعوة الأمم والدول والملوك والشعوب إلى إسلام الوجه لله تعالى، والدخول في السلم مع الله، لا لمجرد إقامة صداقاتٍ وعلاقاتٍ فارغة تُجامل على حساب دين الله، وتداهن على حساب توحيد الله، وتذعن في ذلٍ وصغارٍ لشرعيةٍ عالميةٍ مزعومةٍ تقيم حُكم الشيطان، وتعطّل حُكم الرحمن، فتأمل وتنبه لهذا المعنى فهو المعنى الذي شرعت له السياسة الشرعية أصلاً.

2. **جواز اتخاذ السفراء ومراعاة العرف فيهم:** وهذه مسألة ملحقة بمسألة المكاتبة، ومستفادة من الآية حكايةً عن ملكة سبأ: ﴿ أُلۡقِيَ إِلَيَّ ﴾ فهذا يدل على أنها تبينت أن الكتاب الذي وصلها كان ملقىً من الهدهد، فاعتبرته ولم تأمر بطلب الهدهد أو إيذائه، وكون الهدهد سفيراً أمرٌ غير معتاد لا يشوش على روح المسألة، ولعله قد استفاض في زمان سليمان عليه السلام ما كان سخره الله تعالى له من جنود الممالك المختلفة فكان معلوماً لملوك الدول الأخرى. والحاصل أنه قد استقر عرف الناس على اتخاذ السفراء بين الدول ومراعاة حرمتهم، لما في ذلك من تحقيق مقاصد التواصل بين الدول، وأقرت الشريعة الإسلامية فيما وصل إلينا من شرع من قبلنا من المسلمين،

وفيما حفظته لنا سنة خاتم النبيين اتخاذ السفراء، وها هو سليمان عليه السلام يرسل الهدهد سفيراً إلى مملكة سبأ، ولعل في هذا إشارة إلى جواز السفارة بكل ما يحقق مقصد السفارة من الوسائل، وعدم اقتصاره على السفراء من الناس. وهذا بابٌ واسع يمكن أن يندرج تحته كل ما سخره الله تعالى، وفتح على الناس به من مخترَعاتٍ حديثة في باب تقنيات الاتصال الحديثة، كما تندرج تحته أصالةً ما تعارفت عليه الدول اليوم من اتخاذ السفارات والبعثات السياسية[1] واحترام هذه السفارات والبعثات ما لم ترتكب محظوراً أو تخل بأمن الدولة الإسلامية.

وهنا مسألةٌ مهمةٌ في الواقع، وهي أن بعض المسلمين يتوهمون أن بطلان شرعية حكومةٍ ما في بلدٍ مسلمٍ ما يُبطل كل هذه الأحكام الجزئية، والحقيقة – والكلام هنا من ملحظ مقاصدي بحت – أن هذا فيه نظر، لأن إلغاء الأحكام الجزئية المبنية على صفة الدار يفضي إلى فسادٍ عظيم، ولهذا كان الكلام عن الدار المركبة التي تأخذ صفة دار الإسلام من وجه، وصفة دار الكفر من وجه، من أجل حفظ أكبر قدرٍ من المقاصد والمصالح، ودرء أكبر قدر من المفاسد عن الأمّة الإسلامية، وبناءً على هذا أقول – وهذا رأيٌ مني أسأل الله عدم مجانبة الصواب فيه– أن معاملة السفارات والبعثات الأجنبية في بلاد المسلمين يجب أن ترتب على صفة الدار المسلمة لا على صفة نظام الحكم من حيث البطلان أو الشرعية، لأن في ذلك تحقيقاً لمصلحة السفارة مع دول الكفر، وتحقيقاً لمقصد الشرع في إسماع الكافر الذي بلغ دار المسلمين كلام الله، ومعاينته سلوكَ أتباع الشريعة الإسلامية وأخلاقهم بما يرجى به حسن تألفهم للإسلام. وللأمر تفصيل آخر لا يسعه هذا الموضع لكن يجدر التنبيه عليه وهو يتعلق بأخذ جانب الحذر من هذه السفارات التي أصبحت أوكاراً للكيد ضد المسلمين والعبث بمجتمعاتهم، ويمكن التصدي لهذا كله ودحضه بالكلمة

[1] أي ما يسمى البعثات الدبلوماسية والأخيرة كلمة غير عربية كما لا يخفى فآثرنا الاستغناء عنها

والجدال بالتي هي أحسن دون الإخلال بعرف احترام السفارات وحقن دمائها. والمقصود أن هذا كله يندرج تحت هذه الوسيلة وتنضبط جزئيات أحكامه بقدر تحقيق المصالح ودرء المفاسد دون سذاجة أو غلو.

3. **جواز اشتمال الكتب إلى الكفار على ذكر لفظ الجلالة:** وهذه فائدةٌ فقهيةٌ مهمةٌ مستفادة من قوله تعالى على لسان ملكة سبأ: ﴿ إِنَّهُۥ مِن سُلَيۡمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴿٣٠﴾ ﴾، وهذا الحكم ينبغي أن يفهم في سياق فرض هيبة الدولة الإسلامية، بحيث يدرك الحاكم المسلم ومن ينوب عنه – ولو بغلبة الظن– أن الجهة المرسل إليها ستحترم هذا الخطاب وتحترم ما يحتويه من أسماء الجلالة ونصوص الوحيين، **وهذا تكليفٌ ضمنيٌ باتخاذ أسباب فرض هذه الهيبة وتحصيل هذا الاحترام**، ولعمري إن هذه لهي السياسة.

وهنا مناسبة لطيفة للمسألة السابقة، وهي أن مراعاة أعراف السفارة بين الدول من حيث احترامها وحقن دمائها وترك البغي عليها مدعاة لتحقيق المعاملة بالمثل من الدول الأخرى تجاه سفارات المسلمين، ومدعاة لاحترام ما يتعلق بسفارات المسلمين وكتبهم من أسماء الله وألفاظ الشرع ونصوص الوحيين، وهذا بابٌ مهم عند النظر إلى مآلات التصرفات، وهو باب يفرِّط فيه البعض ويُفرِط فيه البعض الآخر، فالذين ينتهكون العرف العام فيتعرضون للرسل والسفراء من الدول الكافرة يعرِّضون رسل وسفراء الدولة الإسلامية للضرر الذي تعود مفسدته على المسلمين وعلى الدعوة الإسلامية، والذين يبالغون في حراسة هذه السفارات التي تخرج عن حدود العرف السياسي "الدبلوماسي" وتتحول إلى أوكار تجسس وكيد ومكر بالمسلمين أو مراكز فكرية لبث الشبهات وترويج الشهوات في ديار الإسلام يعرِّضون المسلمين إلى أضرار هذا المكر الخبيث، وإن المسلك الوسط في هذا الباب هو مسلك المداراة ومراعاة الأعراف الإنسانية المشتركة في حدود الإباحة الشرعية، وفي حدود المصلحة السياسية

للمسلمين، وليس مسلك المداهنة وتمييع المبادئ وتضييع مفردات التوحيد وتعريض المسلمين للمفاسد الغالبة، فليتنبه لذلك فإنه بابٌ عزيز.

4. **القصد من العلاقات الدولية هو الدعوة إلى الإسلام:** وهذا مستفادٌ من محتوى الرسالة التي بعث بها سليمان عليه السلام بكتابه مع سفيره الهدهد إلى ملكة سبأ ومملكتها: ﴿ أَلَّا تَعْلُوا۟ عَلَىَّ وَأْتُونِى مُسْلِمِينَ ﴿٣١﴾ ﴾ ، وهذه المسألة أهم مسائل الباب، بيان ذلك؛ أن الدولة الإسلامية دولةٌ لا حدود لها بمعنى الجغرافية المعاصرة، ولا حدود لها بمعنى القوميات أو العرقيات التي تنشد قوميتها وتتوهم تفوق عرقها، ولا إرب لها في توسيع مملكتها استعباداً لشعوب الأرض واستئثاراً بخيراتها، كلا! **إن الدولة الإسلامية مفهومٌ آخر مختلف عن ذلك كله، إنها دولةٌ حركيةٌ على الدوام، يحركها أمران اثنان؛ الأول تحكيم شرع الله فيما بسطت سلطانها عليه، والثاني تبليغ دعوة الله إلى الناس للدخول في السلم كافة فيما لم تبسط سلطانها عليه بعد.**

وهنا ينبغي عرض شبهة وجوابها لأنها من أكثر الشبهات إشكالاً على المسلمين والكفار اليوم، ألا وهي شبهة تعارض هذا المفهوم مع مبدأ عدم الإكراه في الدين، والحقيقة أن جواب هذه الشبهة بسيط جداً لمن أراد الحق، ذلك أن تحكيم شرع الله تعالى ليس مرادفاً لفرض الإسلام قسراً على كل فرد، وإنما يعني معاملة كل فردٍ – مسلمٍ كان أم كافراً – بحسب ما حَكَم الله تعالى. ويظهر بيان ذلك من قول سليمان عليه السلام في كتابه ﴿ وَأْتُونِى مُسْلِمِينَ ﴿٣١﴾ ﴾ من خلال التفصيل في معنى كلمة "مسلمين" وأنها على الدلالة الوضعية لا الشرعية، مع ملاحظة أن الدلالة الشرعية في هذا الموضع متضمَنة في الدلالة الوضعية؛ وهذا بيان هذه المسألة:

إن لفظ "مسلمين" لا يخرج عن أن يراد به الدلالة اللغوية – وهي الاستسلام – أو الدلالة الوضعية وهذه يرجع فيها إلى العرف، وهي في عرف العلاقات الدولية تؤول إلى الدلالة الوضعية، أو الدلالة الشرعية وهي حقيقة المسلم الذي يشهد أن لا إله إلا

الله وأن رسوله الذي أُمر باتباعه رسول الله[1]، وإن منشأ الشبهة توهم إرادة الدلالة الشرعية للفظ "مسلمين" حصراً، في حين أن المتأمل في نصوص الشرع وأحكامه يجد أن المراد في هذا الموضع والسياق هو الدلالة الوضعية،بدليل أن الشرع قد قَبِلَ من دول الكفار إحدى خصالٍ ثلاث هي: الإسلام، أو القتال، أو الجزية والأمان على تفصيلٍ في أحوال الكفار أهلَ كتاب كانوا أم لا. فسواء قبِلَ الكفار بالإسلام أو بالجزية والأمان فهم داخلون في حكم الله مستسلمون له، فيكونوا موافقين للدلالة الوضعية لكلمة "مسلمين"، فإن هم أسلموا فهم موافقون لكلتا الدلالتين الوضعية والشرعية لكلمة مسلمين، فتأمل هذا فإنه نفيسٌ جداً في زوال هذه الشبهة.

ثم إن المقصد الشرعي مِن إقرار مَن دخل في الذمة أو الأمان على دينهم أن تتاح لهم فرصة التعامل مع المسلمين عن كثب، ليتسنى لهم مزيد تدبرٍ لدعوة الإسلام ويتسنى للمسلمين مزيد تألف لقلوبهم للإسلام، والله أعلم.

5. **الإسلام يعلو ولا يعلى عليه:** إن خطاب سليمان عليه السلام إلى ملكة سبأ وقومها بالدعوة إلى الإسلام إلى حكم الله جاء بعد النهي عن المعصية الكبرى التي تمنع الامتثال لحكم الله ألا وهي الاستكبار عن حكم الله والاستعلاء عليه، وهذا ما نتدبره من قوله أيضاً: ﴿ أَلَّا تَعْلُوا۟ عَلَىَّ وَأْتُونِى مُسْلِمِينَ ﴿٣١﴾ ﴾ ، فهنا نهيٌ وأمرٌ؛

النهي عن الاستعلاء بالباطل على من يُبَلّغ دعوة الله،

و**الأمر** بالاستسلام لحكم الله إما بالدخول في الإسلام طواعية، وإما بالانقياد لحكمه مع إقراره على دينه ، وإما الثالثة وهي القتال.

وهذا المعنى فيه تكليفٌ للمسلمين حكّاماً ومحكومين ألا يقبلوا الدنية في دين الله أبداً، وأن يبذلوا المهج والأرواح والغالي والنفيس في سبيل إعلاء كلمة الدين،

[1] استعملت هذا التعبير ليشمل كل المسلمين قبل البعثة المحمدية وبعدها، والمسلم بعد بعثة رسول الله محمد ﷺ من شهد أن لا إله إلاالله وأن محمداً رسول الله

وألا يتوانوا عن إقامة شرع الله وتحكيمه في دولهم لئلا يتسلط عليهم أهل الشهوات والشبهات بإقامة شعائر الشيطان وتحكيم شرائع الطاغوت.

تأمل هذا ثم تأمل تقاعس المسلمين اليوم حتى أضحت حكومات الدول المسلمة خانعةً لحكم الطاغوت الدولي القائم على إبطال شرع الرحمن وإقامة شرائع الشيطان، ونصرة الظالم وخذلان المظلوم، وتمكين الطغاة وعزل العدول، بل أصبحت حكومات الدول المسلمة اليوم تتقرب إلى طاغوت الأمم المتحدة ودوله الخمس الكبرى الظالمة الفاجرة بدماء شعوبها، يضعون جند المسلمين حيث شاء الطغاة من الأرض ليساهم جند المسلمين بتعطيل شرع رب العالمين، وبالمظاهرة على المسلمين المستضعفين، وشن الحروب بين المسلمين بعضهم البعض بذريعة أوامر الشرعية الدولية وقوانين الأمم المتحدة، فأين إعلاء دين الله وإسفال كل ما عداه، وأين التمكين لأمة الإسلام لتكون منارة خير لكافة الناس، وليكون المسلمون دعاةً هداةً بإذن الله، أين؟

إن هذه الكلمة الموجزة في خطاب سليمان عليه السلام هي نفسها الكلمة الموجزة في خطاب خاتم الرسل مُحَمَّد عليه الصلاة والسلام:"أَسلِم تَسلَم يؤتك الله أَجْرَك مرتين"[1]، لأن الدعوة واحدة،ولأن الحق واحد، ولأن حكم الله تعالى من لدن آدم وسائر الرسل والأنبياء إلى مُحَمَّد بن عبد الله عليهم الصلاة والسلام هو أن يعلو الإسلام ويسفل الكفر.

6. ﴿وَأْتُونِي مُسْلِمِينَ ﴿٣١﴾﴾ : يحتمل لفظ الإسلام في هذه الدعوة الإسلام بالمعنى اللغوي أي مطلق الاستسلام لحكم الله في التعاقد على الذمة أو العهد بالأمان كما تقدم، كما يحتمل المعنى الاصطلاحي أي دخول الأفراد في دين الإسلام فيأمن كل فرد على دمه وعرضه وماله ويكسب بلك دنياه وآخرته، والمعنى الأول محمولٌ على القهر

[1] صحيح البخاري، من كتاب النبي ﷺ إلى هرقل عظيم الروم، ونصه:" من محمد عبد الله ورسوله إلى هرقل عظيم الروم سلام على من اتبع الهدى أما بعد فإني أدعوك بدعاية الإسلام أسلم تسلم يؤتك الله أجرك مرتين فإن توليت فإن عليك إثم الأريسيين و (يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم أن لا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئا ولا يتخذ بعضنا بعضا أربابا من دون الله فإن تولوا فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون)

بالقوة، والمعنى الثاني محمولٌ على الاختيار بالدعوة. ومن تأمل المعنيين اللغوي والاصطلاحي وجدهما في غاية الانسجام؛ فمقتضى المعنى اللغوي بقاء حرية الاختيار الفردي للأمة أو المجتمع الذي رضي بالدخول في عقد الذمة أو الأمان ولم يرد القتال و لم يشرح الله صدره للإسلام بعد، ومقتضى المعنى الثاني وهو إسلام أفراد المدعويين وقبولهم دين الحق فهو متفق تماماً مع المقصد الحقيقي للجهاد في سبيل الله وهو دخول الناس في دين الله أفواجاً عن طريق التخلية بين الناس وبين سماع الدعوة بعد إزالة موانع السماع بالجهاد، أو عن طريق المخالطة مع المسلمين بعقد الذمة أو الأمان على المعنى الأول مما يمكن أفرد الذميين والمستأمنين من الاطلاع على حقيقة الإسلام وعلى واقع الحياة الإسلامية فيشرح الله صدره للإسلام إن كان الله قد كتب له الهداية، ولا يبقى على كفره وضلاله بعد ذلك إلا معاندٌ جاحدٌ للحق قد أقام الله عليه كل حجة فأبى طريقاً غير طريق فرعون وقومه كما أخبر الله عنهم في بداية السورة بقوله عز وجل: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّاۚ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿١٤﴾ ﴾، ولا يليق بشرذمةٍ مفسدةٍ تعطّل على الناس حرية السماع الحقيقي لدعوة الحق إلا هذا.

والحاصل أن لا تعلق بهذه الآية ومثيلاتها في القرآن الكريم في بث شبهة إكراه الناس على الدخول في الإسلام، **بل إن المتأمل والمتدبر العاقل والمنصف ليدرك أن هدف الجهاد هو منع إكراه الناس على البقاء في الكفر**، فتأمل هذا فإنه دقيق.

7. **التعايش السلمي بقصد مطلق التعايش لا يحقق مقصود الإسلام:** إن كتاب سليمان عليه السلام إلى ملكة سبأ وقومها لم يكن دعوةً لعلاقة مصلحة شخصية تنتهي بانقضائها، ولم يكن دعوةً لعلاقة دنيويةٍ تنتهي بانتهائها، وإنما كان دعوةً صريحةً واضحةً إلى خير الدنيا والآخرة، قَبِلَها مَن قَبِلَها وردّها مَن ردّها، وإن المتأمل في وصف ملكة سبأ لهذا الكتاب بالكتاب الكريم كما في قول الله تعالى: ﴿ قَالَتْ

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمَلَؤُاْ إِنِّيٓ أُلۡقِيَ إِلَيَّ كِتَٰبٞ كَرِيمٌ ٢٩﴾ ليدرك أن أسلوب الكتابة والخطابة والدعوة إلى الله له أبلغ الأثر في تحقيق المقصود من حيث سماع دعوة الحق، وفهم مضمونها على وجهٍ تبرأ به الذمة، وتقوم به الحجة، قبِل المدعو الدعوة أم لم يقبلها ذلك شأن آخر.

وأنا أستعرض هذه المسألة اليوم لأن ما يسمى زوراً بالشرعية الدولية وما تفتقت عنه من قوانين وأعراف في العلاقات الدولية والسياسة الدولة تعتبر مثل هذه الدعوة تدخلاً في السياسة الداخلية للدول، في حين أن السياسة الشرعية الصحيحة كما تلقاها وطبقها أنبياء الله ورسله، وتلقاها وأداها ورثة النبوة من بعدهم تحض على دعوة الناس كل الناس إلى الإسلام، دون التفاتٍ إلى حُجُب أو موانع، ودون اعتذارٍ بمشقة أو ضعف، ولنا في رسول الله ﷺ وإخوانه من قبله من الرسل عليهم السلام أسوةٌ حسنة، حيث كان دأبه صلوات الله وسلامه عليه بعث الكتب، وإرسال الرسل إلى من حوله من الملوك والقياصرة والكساسرة والرؤساء، ولم يسن للأمة من بعده سنة عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، ولم يقف عند حدود "التعايش السلمي" الذي يراد منه إقرار دور الكفر على كفرها مطلقاً، بل بيَّن صلوات ربي وسلامه عليه، كما بيَّن الأنبياء والرسل من قبله، وجوب دعوة حكام الدول الكافرة إلى الإسلام وتحمل المشقة في سبيل ذلك؛ فها هو **إبراهيم عليه السلام** يواجه الملك بدعوة الحق، وها هو **موسى عليه السلام** يواجه فرعون بدعوة الحق، وها هو **سليمان عليه السلام** يدعو الأمم والملوك من حوله إلى الإسلام.

والمقصود أن مصطلح التعايش السلمي إن كان يقصد منه عدم البغي والعدوان على الغير فهذا من العدل الذي جاء به الإسلام ويلزم أهل الإيمان، وأما إن كان يقصد منه برودةً عقدية وخوراً قلبياً يتواني معه المسلمون عن تبليغ دعوة الله إلى عباد الله حكاماً ومحكومين فإن هذا القصد مخالفٌ لقصد الإسلام، ومخالفٌ لسنة الرسل

والأنبياء، بل ومخالف للفطرة السليمة التي تحب الخير للنفس وللغير، وتأبى أن تسلم الغير للهلاك وهي قادرة على استنقاذه، فتنبه لهذا واضرب بما سواه عرض الحائط، غير تاركٍ اللين في الخطاب وحسن الجدال في الدعوة.

المعلَم الثالث عشر: الشورى نظام الحكم

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ قَالَتْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟ أَفْتُونِى فِىٓ أَمْرِى مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّىٰ تَشْهَدُونِ ﴿٣٢﴾ قَالُوا۟ نَحْنُ أُو۟لُوا۟ قُوَّةٍ وَأُو۟لُوا۟ بَأْسٍ شَدِيدٍ وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ فَٱنظُرِى مَاذَا تَأْمُرِينَ ﴿٣٣﴾ قَالَتْ إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا۟ قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوٓا۟ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً ۖ وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ﴿٣٤﴾ وَإِنِّى مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴿٣٥﴾ ﴾

تتناول هذه الآيات واحدةً من أهم مسائل السياسة الشرعية ألا وهي **مسألة الشورى**؛ وإن المتدبر لهذه الآيات يلاحظ أن عملية الشورى في الممارسة السياسية قد وردت حكايةً عن حال ملكة سبأ ومَلَئها من أولي القوة والبأس، وهنا مسائل:

1. إن حكاية مسألة الشورى كواقعةٍ مطبقةٍ في مملكة كافرة مع إقرار هذه المسألة في شرع الإسلام يشير إلى كون **الشورى من باب الوسائل والمشتركات الإنسانية التي يقصد منها سياسة الدولة وفق مصالح الشعب العليا ضمن الإطار العقدي أو الفكري للدولة.**

وللمثال نقول: إن الدولة الإسلامية تطبق الشورى كوسيلة لتحقيق مصالح الشعب الكبرى ودرء المفاسد الكبرى عنه ضمن إطار العبودية لله تعالى التي تعبدت المكلفين بتحري هذه المصالح والمفاسد.

والفائدة التي تؤخذ من ملاحظة هذا الوجه أنه لا غضاضة على الحاكم المسلم ولا على الحكومة المسلمة ولا على الشعب المسلم أن يتخذ أياً من وسائل ونماذج الشورى التي قد تكون تطورت عند غيرهم من الدول، بحيث تستفيد الدولة الإسلامية من تجارب الشعوب الأخرى في آليات تطبيق مفهوم الشورى، مع مراعاة

الضوابط الشرعية في حيثيات آليات التطبيق، ومع المحافظة على المقصد الكلي العام للدولة ألا وهو تحقيق العبودية لله تعالى وتطبيق شرعه الحنيف.

2. **إن ما يسمى اليوم بالديمقراطية مصطلحٌ مجملٌ لا بد من التفصيل في مُسمّاه قبل الحكم عليه**، لاسيما أن مفهوم الديمقراطية قد انفكّ عن الأصل اللغوي المجرد الذي يترجم حرفياً إلى "حكم الشعب"، وهي الدلالة اللغوية والترجمة الحرفية التي يرفض لأجلها "الديمقراطية" مَن يرفضها مِن المسلمين لظاهر التعارض بين مصطلحي "حكم الشعب" و"حكم الله تعالى"، وهم محقون في هذا الرفض بهذا المعنى، أي إذا افترضنا أن مفهوم الديمقراطية المعاصر اليوم مطابقٌ تماماً للدلالة اللغوية للمصطلح، بحيث إن المسمى بالديمقراطية يعني أن يكون الشعب هو المشرّع والآمر والناهي من دون الله عز وجل، فلا إشكال في رفض الديمقراطية بهذا المعنى، بل إن هذا هو عين ما نحن فيه من البحث في موضوع السياسة الشرعية.

ولكننا نجد اليوم أن مصطلح الديمقراطية أصبحت له دلالة وضعية تشير إلى حزمة من المبادئ السياسية القائمة على العدل، وتحقيق مصالح الشعب، من خلال صيغ مختلفة من التمثيل في مجالس الحكم في النظم الديمقراطية، فيقبله مَن يقبله مِن المسلمين لظن التوافق بين مبادئ الديمقراطية هذه وبين مفهوم الشورى والعدل في الإسلام، وهم مُحقّون في قبول ما يوافق الحق الذي دل عليه شرعنا، غير أنهم يفرطون حين يقبلون بالديمقراطية بوصلةً مطلقةً للسياسة الشرعية، ومقصداً بذاته تقام الدنيا وتقعد لأجله.

ومن الجلي أن الحق وسط بين الفريقين، وأنه مبني على تفصيل دلالات النظام الديمقراطي ثم الحكم على ما وافق شرعنا – ولو في دائرة المباح – بالجواز، وعلى ما خالف شرعنا بالرفض.

وهنا تنبيهان مهمان:

- أولهما أن مصطلح الديمقراطية الذي أشرنا إليه وإلى تطور دلالاته المعاصرة والإجمال الذي فيه لا يصلح أن يكون مناطاً مطلقاً للتكفير،
- والثاني أن الاستفادة من نظم الحكم الديمقراطي المعاصرة ينبغي أن ينصب على الآليات والوسائل لا على المبادئ والقيم، لأن المبادئ والقيم الديمقراطية إن كانت موافقة لشرعنا فالحجة إذاً في شرعنا، والعودة إلى الأصول الشرعية الدالة على هذه المبادئ والقيم أولى وأحرى، وإن كانت هذه المبادئ والقيم مخالفة لشرعنا فلا يؤبه لها أصلاً.

3. وصف الملأ أنفسهم بالقوة والبأس يشير إلى أن الملأ المستشار أقرب ما يكون إلى ما يسمى اليوم **بالمجلس العسكري أو هيئة الأركان العسكرية**، ولهذا الأمر دلالتان مهمتان من ناحية السياسة الشرعية؛

- **أولهما** أن واجب الحاكم ألا يُقحم الدولة والشعب في مواجهة عسكرية ليس مستعداً لها، ما لم تكن مفسدة ترك القتال أكبر من مفسدة القتال مع اختلال ميزان القوة،[1]
- **والثاني** أن استشارة المجلس العسكري من ناحية الاستعداد والخطط العسكرية المطروحة لا يعطي المجلس العسكري ولا الجيش ولا أحد من القيادات العسكرية حق اتخاذ قرار الحرب، بل لا بد أن يخضع القرار العسكري والجيش لأمر الحاكم الشرعي، وتأمل ما يترتب على مخالفة هذا المبدأ المهم

[1] غير أن هذا لا يعفي الحاكم من مسؤولية التقصير في إعداد العدة للجيش المسلم ليكون جاهزاً لأي مهمة جهادية، فهذا حكمٌ مرحليٌ لا يجوز التوقف عنده بالتقاعس عن إعداد كل ما تيسر من أسباب القوة ، وتأمل كلام العز بن عبد السلام رحمه الله في مسألة عدم جواز الإقدام بجيش المسلمين على الهلاك ففيه كلامٌ نفيس

اليوم من سفك دماء الشعوب بيد الجيش الذي إنما أُوجد ليحمي الشعب ويحقق مصالحه ويدفع عنه خطر أعدائه.

4. إن الشورى غير ملزمة، بل يبقى القرار النهائي حقاً للحاكم ومسؤوليةً ملقاةً على عاتقه، كما أشارت الآية: ﴿ وَٱلۡأَمۡرُ إِلَيۡكِ فَٱنظُرِي مَاذَا تَأۡمُرِينَ ﴿٣٣﴾ ﴾ ؛ غير **أن الحاكم الكيّس لا يتعسف باستعمال هذا الحق انتصاراً لرأيه واعتزازاً بالإثم، بل يستعمل حق القرار مستشعراً عِظم المسؤولية ومجتهداً في طلب الحق، وتحقيق أكبر قدر من المصالح ودرء أكبر قدر من المفاسد قاصداً بذلك مرضاة الله عز وجل، وبقدر ما يكون الحاكم المسلم مخلصاً لله تعالى في تحري القرار الصائب بقدر ما يكون التوفيق والتسديد الرباني له**، وحسبك في موقف أبي بكر الصديق ﷺ وأرضاه في قتال المرتدين وإمضاء جيش أسامة ﷺ على خلاف مشورة كثير من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين دليلاً على صحة هذا القول تنظيراً وتطبيقاً، فلقد حفظ الله تعالى هذا الدين وهذه الأمّة بذلك.

5. الموازنة بين ﴿ قَالُواْ نَحۡنُ أُوْلُواْ قُوَّةٖ وَأُوْلُواْ بَأۡسٖ شَدِيدٖ ﴾ و بين ﴿ وَٱلۡأَمۡرُ إِلَيۡكِ فَٱنظُرِي مَاذَا تَأۡمُرِينَ ﴿٣٣﴾ ﴾ تدل على **أهمية استقلال الحكومة الممثِلة لمصالح الدولة بقرار الحرب والسلم، واستقلال الجيش والمجلس العسكري بتقدير القوة المنفِذَة للقرار وعدم تجاوز ذلك إلى نفس اتخاذ القرار**، فالجيش وسيلة بيد الدولة الممثلة لمصلحة الشعب، وليست حاكماً على الشعب، فضلاً عن أن تكون قوةً مسلطة عليه. وهذا لا يلغي واجب الحاكم والحكومة في استشارة قيادات الجيش، ومعرفة جهوزيته للمهمة المنوطة بها التي هي موضع القرار، وهذا الموازنة هي الأحرى بتحقيق المقاصد الشرعية من قرار السلم والحرب. ونؤكد أن دور الحاكم في استشارة الجيش والمجلس

العسكري الإسلامي يمتد لحال السلم تحسباً لما يطرأ وحفاظاً على هيبة الدولة الإسلامية ورهبتها.

6. إن مقتضى السياسة الشرعية دفعُ أكبر المفاسد باحتمال أدناها، وجلبُ أعظم المصالح بتضييع أدناها، وإن هذا دأب السياسة عموماً مسلمةً كانت الدولة أم كافرة، غير أن **تأطير هذا المبدأ شرعاً يعطيه صفة الإلزام ديانةً، بحيث يجب على الحاكم أن يتصرف بمقتضى هذه القاعدة العظيمة**، ولمن تأمل في تصرف ملكة سبأ: ﴿وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ ﴿٣٥﴾﴾ أن يلحظ هذا المعنى، حيث احتملت ملكة سبأ مفسدةً دنيا هي ضياع شيء من مال الدولة في محاولة منها لدرء مفسدةٍ أعظم هي تدمير دولتها وإذلال أهلها.

بقي أن ننبه أن هذا الموضع من السورة يحكي سياسة ملكةٍ كافرة في دولة كافرة، ومع ذلك اجتهدنا في تدبر معالم السياسة الشرعية من خلال هذا المشهد لأننا – كما ذكرنا مراراً– نؤكد على أن جلّ مسائل السياسة الشرعية هي من باب الوسائل والذرائع، كما أننا لا نحكم بقبول شيء من تجارب الدول والحضارات الكافرة ما لم نعرضه على شرعنا للحكم بالقبول أو الرد، فلا يستغربن أحد استنباطنا ما استنبطناه من هذا الموضع وغيره مثله، فالحق ضالة المؤمن، وسنة نبينا ﷺ والخلفاء الراشدين رضي الله عنهم مستفيضة في تقرير هذا الأمر.

المعلَم الرابع عشر: الحاكم المسلم لا يبتغي عرض الدنيا

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَلَمَّا جَآءَ سُلَيۡمَٰنَ قَالَ أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٖ فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ خَيۡرٞ مِّمَّآ ءَاتَىٰكُم بَلۡ أَنتُم بِهَدِيَّتِكُمۡ تَفۡرَحُونَ ٣٦ ٱرۡجِعۡ إِلَيۡهِمۡ فَلَنَأۡتِيَنَّهُم بِجُنُودٖ لَّا قِبَلَ لَهُم بِهَا وَلَنُخۡرِجَنَّهُم مِّنۡهَآ أَذِلَّةٗ وَهُمۡ صَٰغِرُونَ ٣٧ ﴾

أرسلت ملكةُ سبأ الرسولَ بهديتها التي تتألف بها جانب سليمان عليه السلام، لعله يكف عن مطالبتها بالإسلام لحكم الله أو التعرض لجيش سليمان يفتح مملكتها عنوةً ويُخضعها لحكم الله عنوة، فكان الجواب جواب غضبٍ لله تعالى أن تُستصغر مقاصد شرعه الحنيف في دعوة العباد إلى عبادة رب العباد وحده لا شريك له، بحيث يُظن برسول الله الداعي إلى الله والمبلّغ عن الله أن يقبل عَرَضَاً من الدنيا رخيصاً في مقابل التخلي عن هذه الدعوة والرسالة، تأمل : ﴿ فَلَمَّا جَآءَ سُلَيۡمَٰنَ قَالَ أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٖ فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ خَيۡرٞ مِّمَّآ ءَاتَىٰكُم بَلۡ أَنتُم بِهَدِيَّتِكُمۡ تَفۡرَحُونَ ٣٦ ﴾ ، نعم **إن الحاكم المسلم مستخلَفٌ لإقامة حكم الله في الأرض، ليسوس به الناس بالعدل، ويحرس جناب التوحيد من الشرك**، وهو يرجو بذلك الثواب والأجر العظيم من الله في الآخرة، وهو مستغنٍ بما منَّ الله به عليه من خير الدنيا عن أن يمد يده أو تتوق نفسه إلى ما في يد الغير، فضلاً عن أن يساوم في دين الله على لعاعةٍ من الدنيا. ونتوقف عند هاتين الآيتين لنتدبر مسائل فيها:

1. **الهدية**: لقد قبل الرسول مُحَمَّد ﷺ الهدية، ولكنه قبلها عندما كانت هديةً مجردةً عن أية مساومة أو مداهنة، وإن رفض سليمان عليه السلام هدية ملكة سبأ كان من أجل أن مقصد الهدية لم يكن حسن الجوار أو ود العلاقة بين الدول والحكام، وإنما كان من أجل إسقاط حق الله لصالح حظ الذات،وهذا سر غضب سليمان عليه السلام.

2. **إن شهود النعمة من الله وإن قلّت خيرٌ من شهود النعمة من المخلوق وإن كثرت**؛ فالغنى غنى القلب، والغني من استغنى بالله ولو ضاقت ذات اليد، والفقير من استغنى عن الله وارتمى على أعتاب المخلوقين، فكيف إذا كانت النعمة من الله سابغة،وكان الخير وفيراً، وكان العطاء غيرَ مجذوذ، فما حجة المسلم في التعلق بلعاعة الدنيا على حساب دينه، وعلام يقبل الدنية في دينه!.

تأمل عزة المؤمن في اعترافه وشهوده لفضل الله عليه: ﴿ فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ خَيۡرٞ مِّمَّآ ءَاتَىٰكُم ﴾، فعندما يتحلى الحاكم المسلم بهذه الخصلة العظيمة فإن ملكه وملك دولته سيبلغ الآفاق لأنه لا يرى ما عند الناس شيئاً، ويرى ما أعطاه الله كل شيء.

3. **تحرير الأمن الاقتصادي الإسلامي**: وإن تدبر هذه المسألة اليوم في غاية الأهمية، لأن الكثير من قرارات حكومات وحكام الدول المسلمة اليوم بات مرهوناً بعطايا جهاتٍ خارجية توهمت حكوماتنا وأوهمت شعوبنا أن لا غنى عنها، فأصبحت كل قيم المجتمع المسلم سلعة قابلة للمساومة في سبيل تحصيل هذه العطايا وهي في الحقيقة بلايا ورزايا، فأين الحاكم المسلم والحكومة المسلمة مِن عزة سليمان عليه السلام باستغنائه بالخالق واستغنائه عن المخلوقين: ﴿ قَالَ أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٖ فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ خَيۡرٞ مِّمَّآ ءَاتَىٰكُم بَلۡ أَنتُم بِهَدِيَّتِكُمۡ تَفۡرَحُونَ ٣٦ ﴾.

إن دراسة هذه الظاهرة وتحرير أسبابها لَيُعتبر من الأمور الملحّة اليوم، لما في هذا الانجراف وراء سراب ووعود الازدهار الاقتصادي المرهون بتخلي المجتمع المسلم عن ثوابته وقيمه من خطرٍ وجوديٍ على الأمّة وعلى عقيدة الأمّة، ولعل الله ييسر توسيع البحث في هذا الباب، ولكني أشير في عجالة إلى أن **مقومات الأمن الاقتصادي للدولة المسلمة ترتكز على أمرين متلازمين:**

- **أولهما تحرير عقيدة الرزق وأن الله تعالى وحده هو الرزاق وهذا مقتضى عبوديته،**
- **وثانيهما استفراغ الوسع في الأخذ بالأسباب المادية المشروعة التي كلفنا الله بأخذها لتحصيل الرزق وهذا مقتضى الألوهية،**

ثم يكون المقام مقام تفويض الأمر الواقع من حيث سعة الرزق وضيقه والرضا بهذا الواقع وهذا مقتضى توحيد الأسماء والصفات، فتأمل هذه المقامات الثلاث لتعلم كيف تبدأ حركة الإصلاح الاقتصادي في بلاد المسلمين.

نحن نريد دولةً مسلمةً يزرع فيها شعبها غذاءه بنفس الكد والجهد الذي يدعو الله بها في محرابه، ولا نريد شعباً يتباكى شعبه في محاريب العبادة ثم يمد يده في ضعف وامتهان إلى عدوّه يستجديه حفنة قمح وشربة ماء، فإن المروءة لا تقبل هذا فضلاً عن أن تقبله عزة المسلم وكبرياء المؤمن.

ونريد دولةً مسلمةً تصنع دواءها بنفس الكد والاجتهاد الذي ترقي به مرضاها وتدعو الله لهم بالشفاء، ولا نريد دولةً يتمتم شعبها بأدعية يجريها على اللسان، وقد خوى من معناها الجنان، وتعطلت عن مقتضياتها الجوارح والأركان، ثم هو يستجدي دواء مرضاه من عدوه، ويظن واهماً أنه قد حقق التوحيد في الاستشفاء بالدعاء.

ونريد دولةً تصنع سلاحها بإخلاصٍ ودقةٍ وتطورٍ في الصنعة مع شدة عزيمتها ورباطة جأشها في الثبات في الميادين بذكر الله عز وجل، ولا نريد دولةً تستورد سلاحها من عدوها، ثم تزينه ببعض الآيات المسطورة للزينة والقلب في هلعٍ من عدو الله أكثر مما هو في هيبة من الله أن يكون قد قصر بصنع آلة حربه أو استغرق من غير توبة في ذنوبه الماحقة.

4. **إعداد القوة:** وهذا ظاهر في رسالة سليمان عليه السلام: ﴿ ٱرۡجِعۡ إِلَيۡهِمۡ فَلَنَأۡتِيَنَّهُم بِجُنُودٖ لَّا قِبَلَ لَهُم بِهَا ﴾ ؛ **إن الدولة التي لا تمتلك القوة التي تحمي بها شعبها وعقيدتها ليست بدولة، وإنما هي تجمعٌ مدنيٌ قابل للبيع والشراء، أو تابعٌ صغير في فَلَك من يحميها، أو قانعٌ ذليلٌ خاضعٌ لمن يستبد بها ويعتدي عليها، إنها دولة ممسوخة مهما كانت قيمها نبيلة وعقيدتها صافية،** فالحق الذي لا تحميه قوةٌ هزيلٌ لا يتمثل في الواقع، إنه مجرد كلامٍ نظري، وأحلام نرجسية تفقد بريقها مع مرور الوقت، ويفتتن عنها أصحابها إلا من رحم ربك، حتى إن الباطل الذي تكون له شوكة يصبح أشد إقناعاً من هذا الحق الهزيل. هذه هي طبيعة البشر التي تنظر إلى عاجل المصالح قبل آجلها، وتتقي عاجل المفاسد قبل آجلها؛ وكيف تقنع المسلم بمفاهيم العدالة في الإسلام وهو يعيش الظلم كل يوم، وكيف تقنع الشعوب المسلمة بثمار تحكيم الشريعة في حياتها وهي ترى الدولة مرهونةً لدول الكفر والطاغوت بذريعة ضعف الدولة المسلمة عن حماية نفسها! ألا لا بد مِن حق وقوة تحمي هذا الحق ليقوم العدل وتثمر أحكام الشريعة كما أراد الله لها أن تثمر.

ولا يغرنَّك حملة التشويه القذر لمفهوم القوة في الإسلام، ولا يغرنَّك من يحاول تجريد الإسلام من حقه بل فرضه الوجودي في واقع الناس حاكماً وقاضياً وحارساً للدين والمتدين، فإن الناس متفقون فطرةً وعرفاً على أن للمجتمع والدولة الحق في فرض سلطانه وحماية وجوده، والذين يريدون تجريد الإسلام والمسلمين من هذين الحقين إنما يريدون إلغاء الدولة الإسلامية كمفهوم ويريدون القضاء على المسلمين كأمرٍ واقع، فترى الطواغيت وأذنابهم يسفِّهون من قضية حاكمية الشريعة، ويصطنعون مصطلحات كمصطلح الإسلام السياسي ينفرون الناس منه ويرهبونهم عنه، كما تراهم يشوهون مفهوم القوة والجهاد في الإسلام لينفروا الناس منه، ويرهبون من اتخذه عقيدةً

وسبيلاً ليتبرأ المسلمون منه، وكأن قدر المسلمين أن يعيشوا كقطعان الماشية، لا شريعة تحكمهم، ولا قوة تحميهم، إلا شريعة الطاغوت الذي أُمروا أن يكفروا به، وقوة الطاغوت الذي أمروا أن يتحرروا منه.

نعود إلى رسالة سليمان عليه السلام، ﴿فَلَنَأْتِيَنَّهُم بِجُنُودٍ لَّا قِبَلَ لَهُم بِهَا﴾ لنتدبر بعض المسائل؛

- أولها أن الدولة المسلمة يجب أن تكون صاحبة اليد العليا في ميزان التفوق العسكري، **وكلما كان التفوق العسكري كبيراً كلما زادت فرصة حقن الدماء واستسلام العدو رهبةً لا قتالاً**، وهذه إحدى المعاني المهمة في رسالة سليمان ﴿بِجُنُودٍ لَّا قِبَلَ لَهُم بِهَا﴾ حيث إنه أراد -بل علم- أن ملكة سبأ ستستسلم بدون قتال بسبب الفارق المهول في الميزان العسكري، وهذا ما يُعرف اليوم بتوازن الردع،

- ثانياً إن توكيد الفعل بلام القسم ونون التوكيد المشددة في قوله ﴿فَلَنَأْتِيَنَّهُم﴾ يدل على أن التهديد العسكري لا بد أن يكون قائماً على واقع عسكري حقيقي لا مجرد كلام وعنتريات، وهنا يأتي **دور الإعلام الحربي الذي يسمح بتداول ما لا ضرر في تداوله من واقع القوة العسكرية الإسلامية بالقدر الذي يدخل الرهبة في العدو ويدفعه للاستسلام**، ولولا أن ملكة سبأ كانت تعلم يقيناً أن تهديد سليمان عليه السلام تهديدٌ حقيقي لما استسلمت بهذه السهولة، لا سيما أن الملأ العسكري لديها كان جاهزاً للقتال.

- ثالثاً: إن هدف الدولة الإسلامية إحقاق الحق لا الاعتداء على الدول، وأنه كلما كانت القوة العسكرية للدولة الإسلامية أكبر، كلما كان الحُلُم ومد

أسباب الدعوة والتألف لاستسلام العدو بدون قتال أولى، لأننا نريد استنقاذ الناس من الضلال إلى الحق ومن الكفر إلى الإيمان، ولا نريد الاستعلاء في الأرض والتكبر فيها، فتأمل لهذا المعنى فإنه دقيق جداً

5. **مفهوم ضرب الصَغار والذلة على الكفار:** وهذا موضعُ تدبر عجز الآية: ﴿وَلَنُخۡرِجَنَّهُم مِّنۡهَآ أَذِلَّةً وَهُمۡ صَٰغِرُونَ ٣٧﴾ ، فإن هذه المسألة من المسائل المهمة التي ينبغي تحريرها، لأنها موضع شبهة عند الكفار، بل وبعض المسلمين اليوم الذين بات همّهم موافقة مبادئ الديمقراطية المميعة للدين والمساواة المطلقة بين الناس، بدلاً من أن يكون همهم تبليغ رسالة رب العالمين، التي جاء بها الرسل أجمعين، لدعوة الناس إلى توحيد الله عز وجل وإنقاذ أنفسهم من الخلود في النار. ويدور تحرير هذه المسألة حول أمرين:

أولهما منزلة الكافر من المؤمن في شريعة الله سبحانه وتعالى،

وثانيهما مقصود ضرب الصغار والذلة على الكافر المحارب.

أما **الأمر الأول،** فمحل الشبهة فيه أن الناس متساوون وأنه لا فرق بين الناس مطلقاً، وهذا كلامٌ مجملٌ لا بد للحكم عليه من تفصيل؛ فكون الناس متساوين في أصل الخلقة، وأصل الكرامة الإنسانية، وأصل التكليف، وأصل الثواب والعقاب أمرٌ لا إشكال فيه، بل إن من خصائص بعث الأنبياء والرسل أن دعوتهم صلوات الله وسلامه عليهم لم تكن موجهةً لطائفة من قومهم دون طائفة، وزاد الأمر وضوحاً ببعثة خاتم الرسل مُحَمَّد ﷺ إلى الناس كافة عربهم وعجمهم، أسودهم وأحمرهم، ضعيفهم وقويهم، فقيرهم وضعيفهم، ذكرهم وأنثاهم، حرّهم ورقيقهم، كبيرهم وصغيرهم. **ثم إن دعوة الرسل هذه قائمةٌ أصلاً على تأكيد فطرة التوحيد المشتركة بين كل الناس، غير أن بعض الناس انحط بنفسه عن رتبة توحيد العبودية لله إلى**

دركات العبودية للشيطان والشرك بالله ما لم ينزل به سلطاناً من سائر مخلوقاته، فكان هو الذي أذل نفسه وأنزلها منزلة الصَغَار في الدنيا وأوردها دركات الذل والصَغار في الآخرة إن هو مات على شركه وكفره، فكانت دعوة الرسل إلى استعادة عز العبودية الخالصة لله، والتحرر من ذل العبودية للطاغوت، وكان من الطبيعي أن يميز الله تعالى في كتبه المنزلة وعلى لسان رسله وأنبيائه بين العبد الموحِّد المؤمن الطائع، وبين العبد المشرك الكافر الآبق، وإلا تناقضت الدعوة، **فالمؤمن الذي يموت ولا يشرك بالله شيئاً مصيره الجنة، والكافر الذي مات على كفره وشركه مصيره النار، ولا يستوي أصحاب النار وأصحاب الجنة، أي لا يستوي الكافر والمؤمن، هذه حقيقةٌ عقليةٌ نقليةٌ، سواءٌ أنظرت إليها من جهة حق رب العباد أم نظرت إليها من جهة حظ العباد؛**

فأما من جهة حق رب العباد فإن الله يحب الإيمان وأهله ويرفعهم ويعزهم ويتفضل عليهم بسائر أنواع المكرمات والنعائم وهذا حقه في الإنعام على أهل كرامته، وهذا الذي ينكره أهل الشبهات على الإسلام يقرون به من سلوك ملوك أهل الأرض الفانين مع من يطيعهم ويعصيهم، فكيف ينكرون على الله الملك الحق ولله المثل الأعلى ما يقرون به لملوك الأرض الضعفة الفانين!

وأما من جهة حظ العباد فكما تقدم من بيان أن الفائز بالجنة ليس كمن خسرها وأُخلد في النار، وهذا لا يماري فيه إلا أحمق مغلوب على أمره، فهل من عاقل يقول إن الخلود في الجنة كالخلود في النار! غير أن هذا الافتراق في المصير مبنيٌ على الإيمان بالجنة والنار، ومبني على الإيمان بالله تعالى ووحدانيته، فمن استشكل الأمر فحقيقة الإشكال لديه هو قضية الإيمان نفسها، لا قضية تفضيل المؤمن على الكافر، فتنبه لهذا فهو عظيم في رفع هذه الشبهة وبالله التوفيق.

وأما **الأمر الثاني** فهو مقصود ضربِ الصَغَار والذلة على الكافر المحارب، فبيانه أن الكافر على ضربين، كافرٌ محارِب وكافرٌ غير محارب، فنقول وبالله التوفيق:

- إن الكافر المحارِب لا إشكال في ضرب الذل والصَغار عليه عقوبةً على الحرابة مع الكفر، إذ كان ساعياً في محادّة الله ورسله وحرب الله وأوليائه، فقصد الشريعة إلى ضرب الذل والصغار عليه بالقتل والأسر وضرب الرق عليه من باب المجازاة من جنس العمل وهو هنا الحرابة مع الكفر لا مجرد الكفر.

- وأما الكافر غير المحارب فإن الشريعة لم تقصد إلى ضرب الصغار عليه ابتداءً وإنما قصدت إلى دعوته إلى توحيد الله والدخول في عز العبودية الخالصة لرب العباد، لكن لما رفض الدعوة أو رفضتها حكومته ومن يدين بالولاء له كان التخيير بين الإسلام أو القتال – المتوجه إلى دولته المانعة ابتداءً وإليه تبعاً – أو الجزية، وكان القصد من الخيارين الأخيرين الرفق بالكافر من جهة تنبيهه بذل الدنيا وهوانها على ذل الآخرة وهوانها بجامع أن الذلين والهوانين كانا بسبب الكفر، فكان قصد ضرب الصغار على الكافر الذمي أو المعاهد لمصلحة نفسه في الحقيقة، وفي هذا المعنى جاء الحديث عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال:" عجب الله من قوم يدخلون الجنة في السلاسل"[1]، ويؤكد هذا المعنى اشتراط الإيمان لعتق الرقاب، مع فتح الباب على مصراعيه تشجيعاً على العتق وجعله من أسمى القربات في الإسلام.

وأنا أعجب كل العجب ممن يثير زوابع الشبهات حول هذه المسألة في الإسلام، وهو يعبر عن إعجابه بالدول التي تبعث جيوشها المدمرة إلى دول العالم لنشر

[1] صحيح البخاري، وانظر فتح الباري شرح صحيح البخاري

مبادئها من ديمقراطية أو رأسمالية أو شيوعية، بل ويعتبر ذلك واجباً إنسانياً على هذه الدول، ويسارع في تأييد ومباركة هذه الحروب والتطوع والمشاركة في التأصيل لها، والترويج لها، والتبرير لما يصاحبها من قتلٍ ودمارٍ وإرهاب. فتأمل كيف يستبيح أتباع الأهواء وعبدة الطاغوت لأنفسهم ما لا يرون للخالق سبحانه وتعالى فيه حقاً من تعبيد عبيده له، مع الفارق الكبير بين سمو آداب الجهاد في سبيل الله، ودنو وهمجية حروب المستكبرين في الأرض من عبّاد الأهواء والطواغيت. ومن لم يفهم ما نقول، فليقارن بين تاريخ الفتوحات الإسلامية التي استنقذت بها مئات الملايين من ذل عبادة العباد، وبين حربين عالميتين حصدت أرواح عشرات الملايين من العباد.

ونحن إذا رجعنا إلى وعيد سليمان عليه السلام بإخراج مملكة سبأ من مملكتهم وضرب الذلة والصغار عليهم، ثم نظرنا في مآل الأمر على الحقيقة حيث جاءت ملكة سبأ وأسلمت لله رب العالمين، علمت حقيقة ما تقدم من أن قصد الشريعة من إعداد القوة والتوعد بالقتال والصغار، إنما هو تنبيه الغافلين من الكفار على ما هم عليه من خطر في العاجل والآجل شفقةً من المسلمين عليهم أن يموتوا على الكفر فيكون الذل الذي لا عزة بعده، والخلود في النار الذي لا نجاة بعده، حينها يتمنى الكافر لو كان أذل الناس في الدنيا – بمعيار أهل الدنيا – مؤمناً فينجو في الآخرة من العذاب المهين، فتدبر هذا كله لتعلم كمال التشريع وكمال شفقة أتباع رسالة الإسلام على عبيد الله الآبقين من الكفار والمشركين.

المعلَم الخامس عشر: العلم والقوة ركنا بناء الحضارة، والجهاز الرقابي وسيلة حفظهما

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ قَالَ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟ أَيُّكُمْ يَأْتِينِى بِعَرْشِهَا قَبْلَ أَن يَأْتُونِى مُسْلِمِينَ ﴿٣٨﴾ قَالَ عِفْرِيتٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ ۖ وَإِنِّى عَلَيْهِ لَقَوِىٌّ أَمِينٌ ﴿٣٩﴾ قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ ۚ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ قَالَ هَٰذَا مِن فَضْلِ رَبِّى لِيَبْلُوَنِىٓ ءَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ ۖ وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّى غَنِىٌّ كَرِيمٌ ﴿٤٠﴾ ﴾

إن الله تعالى حيث خاطب المكلفين بخطاب الشرع كلَّفهم – بحكمته جل ثناؤه– بما شاء من نظام الأسباب الكونية الذي تستقيم به الحياة، وتستبين فيه مَواطن المسؤولية والمحاسبة عند التقصير[1]. ولم يدَع سبحانه وتعالى الإنسان هَملاً دون إطارٍ تكليفي يجتمع فيه النظام الكوني مع النظام الشرعي، ليستقيم بناء الخلافة الإنسانية لإعمار الدنيا والآخرة تحت مظلة توحيد الله تعالى، وتنزيهه عز وجل عن كل ما لا يليق بجلال أسمائه الحسنى وكمال صفاته العلى من العبث والإهمال تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

وترصد لنا هذه السورة العظيمة التي سجلت لنا معالم دولة سليمان عليه السلام – الذي حباه الله مُلكاً لم يكن لغيره من عباد الله تعالى– ترصد لنا في هذه الآيات ركني بناء الدولة من حيث هي دولة – بغض النظر عن معتقدها وما تدين به – ألا وهما **القوة والعلم**؛ فهذان الركنان **يندرجان تحت النظام الكوني والقوانين المادية**، يسخرهما الله تعالى – ابتلاءً منه لعباده واختباراً– لمن أخذ بأسبابهما مسلماً كان أم كافراً، تقياً كان أم فاجراً، **وهي مع ذلك تصبح في حق المسلمين جزءاً من النظام الشرعي الذي لا تبرأ ذمة المكلفين شرعاً إلا بتحصيلها ما أمكن مع تحصيل أسباب النظام الشرعي لقيام الدولة الإسلامية خصوصاً**، فإذا تخلف المسلمون عن الأخذ بهذه الأسباب الكونية لم يستقم لهم بناء الدولة الإسلامية، مهما تعبدوا وتنفلوا من صلاة وصيام وحج وعمرة، فالعبادات الشرعية لازمة غير

[1] نبه على هذا المعنى الإمام الشاطبي رحمه الله في كتابه النفيس الموافقات

كافية في هذا الباب، كما أن الواجبات والآداب الشرعية لازمة غير كافية في سد الجوع والعطش إذ لا بد معها من تحصيل أسباب الشبع والري من زرع وغرس وسقي وحصاد، فتأمل هذا فإنه مهم لكي تدرك أمرين اثنين،

أحدهما: أن المسلمين – على فرض بلوغهم في التقوى والتكاليف الشرعية الغاية المرجوة – لن يحققوا الخلافة الشرعية على وجهها المطلوب مع تخلفهم عن الأخذ بهذه الأسباب الكونية،

والثاني: أن اعتناء أعداء الإسلام بتقوية وتسويق وترويج مناهج البدع الداعية إلى التواني عن هذه الأسباب والزهد فيها – كمناهج غلاة التصوف – إنما يشيعون بين المسلمين أسباب التقصير والتخلف عن بناء الدولة الإسلامية التي أراد الله تعالى لهم أن يبنوها، فلنحذر من هؤلاء وهؤلاء فإنهما من أسباب تخلف المسلمين اليوم.

إذا تبين ذلك، فلنتدبر في هذه الآيات لندرك مفهوم هذين الركنين في سياق قصة سليمان عليه السلام لنستخلص من ذلك ما يمكن من قواعد في هذا الباب، وسأذكر هذين الركنين على الترتيب الذي ورد في الآيات:

الركن الأول: القود المادية: ويجسده في هذا المشهد القرآني قوة عفريت الجن الذي سخّره الله تعالى في جملة من سخّر من الجن والشياطين لخدمة مملكة سليمان عليه السلام، كما في الآية: ﴿ قَالَ عِفْرِيتٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ ۖ وَإِنِّى عَلَيْهِ لَقَوِىٌّ أَمِينٌ ﴿٣٩﴾ ﴾؛ وفي هذا المشهد عدة معانٍ ينبغي التوقف عندها فيما يظهر لي – ولا أجزم بشيءٍ جزماً أنسبه إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وإنما هو التدبر والاجتهاد فحسب – وهذه المعاني:

(أولها) أن مملكة سليمان قد تميزت بهذا النوع من القوة الخارقة التي عجزت عنها سائر الممالك والدول في زمانه، ولعل في هذا إشارة إلى **أن على الدولة القوية أن تتميز بقوةٍ**

نوعيةٍ ساحقةٍ تمكّنها مِن سائر الممالك والدول حولها، وحريٌ بدولة الحق التي تقيم شرع الإسلام وتمكّن لدين الله في الأرض أن تكون صاحبة هذه القوة النوعية، ولعمري لا أرى الأمة الإسلامية إلا مقصرةً إذ هي تركت غيرها يتفوق بمثل هذه القوة النوعية، وإذا أسقطنا هذا المعنى على الواقع اليوم وجدنا مصداق ذلك في الدول المتغلبة اليوم بميزان القوة النوعية المتمثل بالأسلحة النووية المدمرة، ورأينا كيف استعبدت بعض الدول المتمكنة من هذه القوة النوعية رقاب أمم ودول المعمورة قاطبة، فتأمل.

(ثانياً) أن هذه **القوة النوعية لها ثلاثة عناصر هي السرعة الخاطفة، والقوة الساحقة، وأمانة القائم عليها،** والأمانة هنا هي الأمانة المتعلقة بطبيعة حراسة هذه القوة ووضعها موضعها بأمر الإمام المسلم ومن ينوب عنه،

(ثالثاً) أن في تقديم ذكر القوة المادية على القوة العلمية إشارة إلى خصوصية هذه القوة النوعية وإلى ما يبهر العدو من سطوة هذه القوة وأخذها بالألباب دون حاجة إلى إعمال فكرٍ أو تدبرٍ أو نظرٍ، ذلك **أن شأن مثل هذه القوة أن تأسر قلوب الناس وتبهرهم بمجرد معاينتها، وهو معنى مهم قد يُرجِّح وضع القوة المادية النوعية في المواضع التي يُحتاج فيها إلى مثل هذا الإبهار والسيطرة الخاطفة على العدو والخصم.** وأنت ترى اليوم أن الدول المتغلبة بقوة السلاح النووي تحرص على تنفيذ ونشر ما يسمى بتجارب "التفجير النووي" واستعراض قدراتها الصاروخية في إطلاق هذه القوة التفجيرية النووية، لُتظهر أثر القوة التدميرية الهائلة لهذه القوة النوعية ليكون الرعب الحاصل بذلك وسيلة ترويض سائر شعوب الأرض خلافها.

(رابعاً) إن موضع هذه القوة من بنيان الدولة لا يقتصر على السلاح وأدوات القتال، وإنما يمتد إلى كل مناحي الحياة في ظل هذه الدولة، وكلما أحسن رجالات الدولة في استشكاف وتسخير القوى الكونية التي سخرها الله تعالى للإنسان لعمارة الأرض كلما امتدت معالم هذه

القوة وسطوتها لتصبح السمة الأبرز في معالم حياتها، بحيث تستولي مثل هذه الدولة على لب الناظر إليها مهما كان كان مجال الحياة الذي يراه؛ في البناء والزراعة والصناعة والطب والطاقة والأمن وغير ذلك لتكون معالم هذه القوة بارزةً آسرةً تأخذ بلب الناظر إليها، فنسبة مَن يركن إلى الضعف إلى من يأخذ بأسباب القوة النوعية، كنسبة من يجتهد في جمع الحطب طيلة اليوم ليوقد ناراً يطهو بها طعامه، ويستنير بها في ليله، ويؤمن بها نفسه من هوام الليل ووحوشه، إلى من أخذ بأسباب وقوانين تسخير الطاقة النووية — التي سخر الله قوانينها لبني آدم – فإذا به في دولة قد أخذت كفايتها من الطاقة النظيفة المستدامة الفعالة، تعب رجالها في البداية ليستريحوا في النهاية بعد تحصيل هذه القوة النوعية من عناء الكد المتكرر للمحتطب.

غير أنني أنبه هنا على أننا **نؤمن بهذه الآية على ظاهرها ونؤمن بمعجزة تسخير الله تعالى الجن لسليمان عليه السلام حقيقةً، ولسنا نعني بشيء مما ذكرنا صرف الآية إلى شيء من المجاز المعطِّل لظاهر الآية حاشا الله عز وجل، ولكنها إشارات ومعاني نتدبرها في ظل هذه المعجزة**، لأن حكمة الله تعالى تأبى سرد القصص لمجرد السرد، وإنما أخبر الله تعالى أن سرد القصص القرآني قصده العبرة والهداية والرحمة حيث **قَالَ تَعَالَىٰ**:﴿ لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ ۗ مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿١١١﴾ ﴾[1] ، والحاصل أن في هذا المشهد القرآني دلالةً على ركن القوة المادية وأهميته في بناء الدولة عامة، والدولة الإسلامية خاصة، وتحت هذا العنوان تفاصيل يضيق المقام عن سردها.

الركن الثاني: العلم : ويجسد هذا الركن المشهد القرآني الذي ذكره الله تعالى: ﴿ قَالَ الَّذِي عِندَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ ۚ ﴾ ، فالعلم هو العنصر المكمل لعنصر القوة لأجل بناء الدول، ولعل في قوله تعالى: ﴿ عِندَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ ﴾ إشارة إلى جمع الدولة

[1] سورة يوسف - 111

المسلمة بين العلم الشرعي والعلم الكوني، وهما قِسما العلم اللذان تقوم بهما مصالح الدنيا والآخرة؛ **وإن الدولة الناجحة السعداءُ أهلُها هي الدولة التي تجمع بين تحقيق العلم الشرعي وتقيم أركانه، والعلم الكوني وتشيد بنيانه،** فتكون قويةً بالحق قويةً بالمادة فتسعد في الدنيا والآخرة. وأما الدول التي تحقق العلم الشرعي وتعجز في العلم الكوني فهي دولة ضعيفة لا تحقق مفهوم العمارة الشامل للأرض ولا تغني شيئاً في نصرة الحق والدعوة إليه والدفاع عنه، وأما الدول التي تحقق العلم الكوني وتضييع العلم الشرعي – إما ضلالاً وإما جحوداً وعناداً – فهي قوية في عمارة الدنيا حسب قوتها وتمكنها من هذا العلم الكوني، غير أنها مع تحقيق مصالح الدنيا العاجلة تضيع مصالح الآخرة الآجلة، وتأتي يوم القيامة مفلسةً لا وزن لها ولا عمل يرحمها الله به، كما قال تعالى في سورة الروم: ﴿يَنصُرُ مَن يَشَآءُ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ۝٥ وَعۡدَ ٱللَّهِۖ لَا يُخۡلِفُ ٱللَّهُ وَعۡدَهُۥ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ۝٦ يَعۡلَمُونَ ظَٰهِرٗا مِّنَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَهُمۡ عَنِ ٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ غَٰفِلُونَ ۝٧﴾[1] ، وأما الدول التي لا تحقق العلم الشرعي ولا العلم الكوني فلا هي لدنياها أقامت ولا هي لأخراها عملت، فهي مفلسة في الدارين.

فالدول حسب معيار العلم الشرعي والكوني أربع؛

مقيمة لهما،

ومضيعة لهما،

ومقيمة لأحدهما على حساب الآخر.

وإن من المهم أن يدرك المسلم من خلال تدبر هذه السورة أن **الأنموذج الأول الكامل – أعني أنموذج الجمع بين العلمين – قد تحقق في مملكة سليمان عليه السلام، وكان تأييد**

[1] سورة الروم 5-7

هذه المملكة بالقوة الشرعية متمثلاً في نبوة سليمان عليه السلام، وكان تأييدها بالقوة الكونية متمثلاً في المعجزات الباهرة التي كان عنوانها تسخير عناصر الكون لخدمة وتأييد هذه المملكة، ولقد أيد الله تعالى المؤمنين به وببعثة مُحَمَّد ﷺ بأنموذج آخر اتسم باستمرار التأييد فيه بالقوة الشرعية بمعجزة القرآن الكريم، غير أن التأييد بتسخير العلم الكوني لم يكن منوطاً بالمعجزات الحسية بل كان منوطاً بالسعي والجد في التنقيب عن عناصر الكون التي أشار الله تعالى إليها في كتابه الكريم ونبّه على أصول علومها، ولقد كانت دولة الخلافة الراشدة بعد وفاة رسول الله ﷺ محطةً مهمة جداً في تاريخ البشرية جمعاء حيث برهنت بالأنموذج العملي الواقعي أن هذا الجمع بين علوم الشرع وعلوم الكون ممكن حقاً، وأن إقامة ميزان العدل بين الناس وفق حاكمية شرع الله ممكنٌ مع المضي في الأخذ بالأسباب المادية والإدارية والتنظيمية للدولة، ومع الانفتاح على علوم الكون وعلوم الشعوب المختلفة وخبراتها مع العرض المستمر على ميزان الشرع لتنقيح ما لا يصلح من ذلك، وإقرار ما يصلح منه، ولقد كانت إمارة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﷺ واسطة العقد في تاريخ دولة الخلافة الراشدة، ترسخت فيها أركان الدولة بكل عناصرها الوضعية الكونية ضمن إطار راسخ من حدود الشرع، وتحت هيمنة كاملة لحاكمية الشريعة، في تناغمٍ وتكاملٍ بديع، لا تناقض فيه بين الشرع والكون ولا تعارض؛ كيف لا ومنَزِّل الشرع هو خالق الكون سبحانه وتعالى...

وسوف نشهد عند تدبر بقية السورة بإذن الله كم كانت عناية السورة بالتنبيه على أصول العلم الكوني وأهمية ذلك في عمارة الأرض لتحصيل مصالح الدارين.

الجهاز الرقابي في الدولة:

بقي أن نقف عند قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ قَالَ هَٰذَا مِن فَضْلِ رَبِّى لِيَبْلُوَنِىٓ ءَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ ۖ وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّى غَنِىٌّ كَرِيمٌ ﴿٤٠﴾ ﴾ لندرك أهمية **الجهاز**

الرقابي في الدولة الإسلامية، وتميزه عن الأجهزة الرقابية في الدول الوضعية، فالأجهزة الرقابية في الدول الوضعية تسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية في حفظ وتوزيع موارد الدولة للنفع العام والخاص، وهي بهذا تحقق مصالح الدنيا العاجلة لشعوبها، وتفلح في ذلك بمقدار ما تحقق من النزاهة في عمل هذه الأجهزة، غير أنها تفعل ذلك غير آبهة بمفهوم الحلال والحرام، **أما الجهاز الرقابي في الدولة الإسلامية فإنه مع تحقيق ميزان العدالة الاجتماعية هذا يضع نصب عينيه حدود الحلال والحرام، فيقف عند محارم الله ويرتع في حلاله**، وهكذا حاله مع كل خيرٍ يرد على الدولة أو نازلةٍ تصيبها، فيكون عمل الجهاز الرقابي: هذا الذي أصاب الدولة من خير — أو شر بمفهوم المخالفة – إنما هو اختبارٌ من الله تعالى ليرى وقوفنا عند حدوده ومحارمه، فإن كنا وقّافين عند حدود الله في هذا الخير — أو السوء الذي أصابنا — فله الشكر سبحانه أن وفق لذلك الخير والصبر ولمراجعة النفس إن كان الابتلاء بالسوء، وإن كان غير ذلك كنا — عياذاً بالله – على كفرانٍ من النعمة وجحودٍ لنعمة الإيمان والإنعام، فوجب تصحيح المسار والتوبة إلى الله والكف عن الحرام والاستغناء بالحلال، فإن عاقبة ذلك كله تعود على المكلفين، فهم الفقراء إلى غنى الله وهم المحتاجون إلى كرمه سبحانه وتعالى. **وإن أهمية الجهاز الرقابي للدولة لا تقل في الرخاء عنها في الشدة**، فرخاء الأمم قد يكون استدراجاً تهلك به وتزول، وكم هكلت بذلك أممٌ وزالت، تأمل قوله تعالى: ﴿ **وَلَقَدْ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰٓ أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ فَأَخَذْنَٰهُم بِٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ لَعَلَّهُمْ يَتَضَرَّعُونَ ﴿٤٢﴾ فَلَوْلَآ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا۟ وَلَٰكِن قَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٤٣﴾ فَلَمَّا نَسُوا۟ مَا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَٰبَ كُلِّ شَىْءٍ حَتَّىٰٓ إِذَا فَرِحُوا۟ بِمَآ أُوتُوٓا۟ أَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً فَإِذَا هُم مُّبْلِسُونَ ﴿٤٤﴾** ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿ **وَمَآ أَرْسَلْنَا فِى قَرْيَةٍ مِّن نَّبِىٍّ إِلَّآ أَخَذْنَآ أَهْلَهَا بِٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ لَعَلَّهُمْ يَضَّرَّعُونَ**

[1] سورة الأنعام – 42-44

﴿ ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ ٱلسَّيِّئَةِ ٱلْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَواْ وَّقَالُواْ قَدْ مَسَّ ءَابَآءَنَا ٱلضَّرَّآءُ وَٱلسَّرَّآءُ فَأَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٩٥﴾ ﴾ [1]

ثم إذا تأملنا في ختم الآية بهذين الاسمين من أسماء الله الحسنى: ﴿ فَإِنَّ رَبِّى غَنِىٌّ كَرِيمٌ ﴿٤٠﴾ ﴾ أدركنا **الوجه المقاصدي لهذا الجهاز الرقابي؛**

فالوجه الأول[2] تشير إليه الآية بتقرير الربوبية: ﴿ فَإِنَّ رَبِّى ﴾ فتبين أن قصد الشارع إلى دخول المكلفين في عبودية الله طلباً لما عند الله، هو من جهة حق الله على العبيد، ويتعلق بتوحيد ربوبيته فهو سبحانه وحده له الخلق والأمر، فالخلق خلقه والأمر أمره وحده سبحانه وتعالى، ولقد شاء الله تعالى لحكمته أن يعطي المكلفين من الإنس نوع اختيار يختبر به انقيادهم الاختياري للعبودية لله مع كونهم عبيداً بالقهر، وأن يخاطب المكلفين بأوامر وتشريعات يختبر بها انقيادهم الاختياري للأمر مع كونهم خاضعين لأمره بالقهر أيضاً، فمن اختار الانقياد لعبودية الله فقد وافق اختياره ما اختار الله له، ومن اختار التمرد عن عبودية الله فقد اختار الكفر مع عدم تمكنه من الخروج عن وصف العبودية القهرية، ومن اختار التحاكم إلى شريعة الله وسعى في تنفيذ أوامره فقد وافق اختياره ما اختاره الله له، ومن اختار التمرد عن حاكمية الله وشريعته فشرع قوانين غيرها وعصى أوامره وسعى في ضدها فقد اختار الكفر مع عدم تمكنه من الخروج عن وصف التكليف والخطاب، وعدم تمكنه من الخروج عن عاقبة كفره في العاجل والآجل، وهكذا حال الدول أيضاً؛

فالدولة إما أن تكون دولة مسلمة تبني حضارتها بالعلم والقوة اللذين سخرهما الله لخلقه، وتقيم حاكمية الله فيها بتحكيم شريعته، وتجعل الجهاز الرقابي مشرفاً عليها لضمان موافقة

[1] سورة الأعراف – 94-95

[2] لينظر في أصل هذا التقسيم إلى كتاب الموافقات للإمام الشاطبي رحمه الله

مراد الله فيها، ولتقويم أي خلل يكون ضد ذلك بالخطأ والسهو والنسيان، فتفوز الأمّة بالنجاح في الدنيا والفلاح في الآخرة،

وإما أن تقوم الدولة على التمرد عن عبودية الله وتنسلخ عن تحكيم شرع الله فيها، فهذه وإن نجحت في ظاهر عمارة الدنيا وكان لها من العلم والقوة المادية نصيب، فإنها في الحال إلى ضنك من العيش وفي المآل إلى مهاد من نار وغواش من جهنم، هي مأواهم ولبئس المصير.

وأما **الوجه المقاصدي الثاني** فتشير إليه الآية بتقرير أسماء الله الحسنى: ﴿ غَنِيٌّ كَرِيمٌ ﴿٤٠﴾ ﴾ وتتعلق بقصد الشارع إلى دخول المكلفين في عبودية الله طلباً لتحقيق مصالح المكلفين في العاجل والآجل؛ حيث تنبه الآية الكريمة من خلال تقرير هذين الاسمين من أسماء الله الحسنى وتوحيده بكل منهما أن كل ما ترفل به الأمم من خيرات ونِعَم فإنما هو أثرٌ من آثار كمال ربوبيته لخلق وتكفله بهم أجمعين، وأن ما يتحقق لهم من المصالح العاجلة والآجلة فإنما هو أثر من آثار انقيادهم لتوحيد الله تعالى في ربوبيته وألوهيته وأسمائه وصفاته، فهو سبحانه الرب الكامل الذي يخلق خلقه ويتعهدهم بأسباب الحفظ والبقاء ولا يدعهم هملاً عن أسباب حفظهم وقيوميتهم، فكلما دخلوا في طاعته وأوغلوا في سبل تحقيق مرضاته كلما بارك لهم في أسباب قيام الدنيا وأنعم عليهم بجزيل الثواب والعطاء في الآخرة،كما أن الرخاء الذي تعيشه الأمم فوق تمام كفايتها من أسباب الحياة الضرورية والحاجية فإنما هو أثر من آثار كرم الله تعالى وتوسعته على خلقه.

وهنا مسألة لطيفة في سياق تتبع معالم الرشد في السياسة الشرعية للدولة، **وهي أن في التنبيه على نعمة الله وقيوميته على عبيده بتدبير أسباب رزقهم ومعاشهم إشارة ضمنية إلى أرباب المسؤولية من العباد أن كذلك فافعلوا مع رعيتكم التي استخلفكم الله بحفظها، وأن في التنبيه على الرخاء والسعة التي يوسعها الله تعالى على عباده فوق تمام حاجتهم**

وكفايتهم إشارة ضمنية إلى أن هكذا فليفعل أرباب المسؤولية من العباد فليوسعوا على رعيتهم مهما تيسرت أسباب ذلك دونما سرف أو مخيلة.

فتأمل أيها المتدبر لكلام الله تعالى المعتبر من قصص القرآن العظيم كيف تكون حياة الشعوب والحكومات حين تضع بوصلة بلدانها على محراب العبودية الخالصة لله، وحين تقيم ميزان العدل فيها على وزان شرع الله، كيف تكون الحياة المطمئنة في الدنيا، وكيف يكون الفلاح والفوز في الآخرة، ثم جل بناظريك في دول العالم اليوم لترى الضنك والشقاء، ولترى شعوباً تلعن حكوماتها، وحكوماتٍ تلعن شعوبها، ثم هم يوم القيامة أشد لعناً لبعضهم البعض، وأشد براءةً من بعضهم البعض...

المعلَم السادس عشر: جواز التوسع في أمور الدنيا لتأليف قلوب الكفار

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ قَالَ نَكِّرُوا۟ لَهَا عَرْشَهَا نَنظُرْ أَتَهْتَدِىٓ أَمْ تَكُونُ مِنَ ٱلَّذِينَ لَا يَهْتَدُونَ ﴿٤١﴾ فَلَمَّا جَآءَتْ قِيلَ أَهَٰكَذَا عَرْشُكِ ۖ قَالَتْ كَأَنَّهُۥ هُوَ ۚ وَأُوتِينَا ٱلْعِلْمَ مِن قَبْلِهَا وَكُنَّا مُسْلِمِينَ ﴿٤٢﴾ وَصَدَّهَا مَا كَانَت تَّعْبُدُ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ إِنَّهَا كَانَتْ مِن قَوْمٍ كَٰفِرِينَ ﴿٤٣﴾ قِيلَ لَهَا ٱدْخُلِى ٱلصَّرْحَ ۖ فَلَمَّا رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ لُجَّةً وَكَشَفَتْ عَن سَاقَيْهَا ۚ قَالَ إِنَّهُۥ صَرْحٌ مُّمَرَّدٌ مِّن قَوَارِيرَ ۗ قَالَتْ رَبِّ إِنِّى ظَلَمْتُ نَفْسِى وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَٰنَ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٤٤﴾ ﴾

لقد قامت مملكة سليمان عليه السلام على ركني الإيمان (العلم) والعمران (القوة)[1]؛ فجمع في دولته عليه السلام بين تطبيق منهج العبودية الكاملة لله عز وجل بما شرعه له الله تعالى من عقيدة وشريعة، وعمارة الدولة بما سخره الله تعالى له من سائر مخلوقات الكون. ولكن هذه الثنائية لم تكن ثنائيةً انفصاميةً البتة، بل كانت ثنائيةً تكامليةً اتخذت من عمارة الأرض والدولة محراباً من محاريب الإيمان، ووسيلة من وسائل إقامة بنيان الإيمان في القلوب وإمتاع الجوارح بآثار ذلك في العاجل والآجل، فآل الأمر كله إلى تحقيق الإيمان، أو قل أداء حق الله على العباد كما بين رسول الله مُحَمَّد ﷺ.

ولقد كان مقتضى قيام الدولة الإسلامية على هذين الركنين أن تسعى حكومة هذه الدولة متمثلة في إمامها الأعظم – أو قل رئيسها بمصطلح اليوم – في دعوة كافة البشر إلى ما أمر الله تعالى بالدعوة إليه ألا وهو الدخول في السِلم مع الله تعالى، والانقياد طوعاً إلى دينه، والإيمان به سبحانه وحده رباً وإلهاً واحداً، لا شريك له ولا معبود بحقٍ سواه، ولا حاكم غيره ولا مشرّع لخلقه سواه، حتى إذا انقاد الناس واستسلموا لدعوة الحق هذه كانوا في النعيم العاجل شركاء فيما يفتح به الله تعالى على المتقين من خلقه من بركات السماء وخيرات

[1] كنا قد قلنا إن ركني بناء الدولة هما العلم والقوة؛ لكن اخترت التعبير عن العلم بالإيمان وعن القوة بالعمران لخصوص المشهد الذي تعرض له الآيات في هذا الموضع، فلا تعارض أو إشكال بإذن الله

الأرض، وكانوا في الآجل على قدمٍ سواء كلٌ بحسب سعيه وعمله داخلين في رحمة الله والفوز بجنته ورضاه.

وإن الدولة الإسلامية بهذا المفهوم دولةٌ "توسعية"، تسعى إلى توسيع رقعتها وبسط سلطانها؛ لا لأجل إظهار تفوقٍ عرقي كما فعلت فارس والروم بالأمس البعيد، وكما فعلت النازية والشعوبية في الأمس القريب، ولا لأجل كسبٍ مادي كما فعلت بريطانيا عبر مملكتها العظمى، ولا لأجل سيادة أبيض على أسود كما فعلت فرنسا وهولندا وبلجيكا الأفاعيل في أفريقيا، ولا لأجل قهر الناس وإذلالهم واستعبادهم باعتبارهم خُلقوا عبيداً لعرقهم الخاص كما يفعل الكيان الصهيوني بعقيدته التوراتية المحرفة، ولا لأجل تعبيد الناس لدين محرفٍ قائم على عبادة المخلوق والكفر بالخالق كما فعلت الحملات الصليبية، ولا لأجل استعباد الناس لمصالحهم الدنيوية كما استعبدت أمريكا إفريقيا بالأمس القريب جهاراً وتفعله اليوم من خلال عصاباتها الوظيفية في أصقاع العالم كافة، ولا من أجل التوحش الهمجي الذي يصوره زوراً وبهتاناً اليوم إعلامٌ مخابراتيٌ قذر ينفر الناس من حكم الإسلام ومن الدولة الإسلامية التي يريدها الله لعباده رحمةً بهم ويريدها العباد لربهم عبادةً له، لا من أجل ذلك كله يجب أن تكون الدولة الإسلامية دولة توسعية، ولكن من أجل حقيقة واحدة ذكرها سليمان عليه السلام وحملها هدهده وأحد أفراد رعيته إلى ملكة سبأ: ﴿ أَلَّا تَعْلُوا۟ عَلَىَّ وَأْتُونِى مُسْلِمِينَ ﴿٣١﴾ ﴾، ولخصها في عبارة بسيطة قريبة من القلوب هينة على النفوس ربعي بن عامر حين دخل على رستم الفرس فقال:"الله ابتعثنا وجاء بنا لنُخرج مَن شاء مِن عبادة العباد إلى عبادة الله تعالى، ومن ضيق الدنيا إلى سعة الآخرة، ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام، فأرسلَنا بدينه إلى خلقه لندعوهم إليه، فمَن قَبِلَه قَبِلنا ذلك منه ورجعنا عنه وتركناه وأرضه يليها دوننا، ومن أبى قاتلناه أبداً حتى نفضي إلى موعود الله"[1]. والمقصود أن الدولة الإسلامية لما قامت على هذا، وكان سعيها في دعوة الناس إلى الدين الحق، وعطفهم على الاستسلام لله تعالى والدخول

[1] تاريخ الطبري، 401/2

تحت حاكميته، كان مشروعاً لها السعي في ذلك بكل وسيلة مباحة، ولقد رأينا شيئاً من معالم السياسة الشرعية المتعلقة بهذا الأمر في بداية السورة حيث كان **الترغيب بالمكاتبة والدعوة "السلمية" نداءً للفطرة السليمة** التي فطر الله الناس عليها، ثم **بالترهيب بالقوة العسكرية وبقوة العتاد وحسن الإعداد لإزالة الموانع الصادة عن سماع دعوة الحق**، فلما استجابت ملكة سبأ وأجابت نبي الله تعالى سليمان عليه السلام وملك الدولة الإسلامية في حينه، كانت معالم السياسة الشرعية في دعوتها لدين الحق متمثلة في **مشهد إقامة الحجة العقلية على المدعو للإسلام لتستتم الحجة العقلية والنقلية**، وهذه فائدة عظيمة جداً: وهي **أن القوة العسكرية في الإسلام ظلٌ يستظل به الداعون إلى الحق والراغبون في سماعه، فهي قوة تمزق الحجب المانعة من الدعوة وتزيل العوائق المانعة من الإنصات إليها، ثم يكون الاختيار**. فلنتدبر إذاً في هذا المشهد العظيم من هذه السورة نتلمس هذه المعالم:

- **تفعيل معالم الهداية الحسية لتتضمن الهداية القلبية المعنوية**: لقد تقدم في بداية السورة ما نقله الهدهد إلى سليمان عليه السلام من مشهد ملك ملكة سبأ وما كان لها من عرشٍ عظيم، فكان من المناسب أن يقيم سليمان عليه السلام الحجة على ملكة سبأ من جنس ما هي فيه من عظمة الملك وبهاء العرش، فاستجلب – بما سخر الله تعالى له من أسبابٍ– عرشها قبل أن تصل إليه، وقال سليمان عليه السلام لما رأى عرش ملكة سبأ مستقراً عنده: ﴿ قَالَ نَكِّرُوا۟ لَهَا عَرْشَهَا نَنظُرْ أَتَهْتَدِىٓ أَمْ تَكُونُ مِنَ ٱلَّذِينَ لَا يَهْتَدُونَ ﴿٤١﴾ ﴾؛ أي غيروا لها عرشها لنرى هل تهتدي فتدرك أنه عرشها قد جلبناه بقدرة الله تعالى من مملكتها إلى ما بين أيدينا، لننبهها بذلك على قدرة الله فنزيل عن عينيها غشاوة الملك وعظمة الملك فيكون ذلك سبباً – إن شاء الله – لهدايتها القلبية للإيمان بالله تعالى وتوحيده عز وجل؛ **ففي هذه الآية تضمينٌ**

معنوي، حيث ضمن الهداية الحسية العقلية في ﴿أَنَّهَتَدِيَ﴾ و ﴿يَهۡتَدُونَ ﴿٤١﴾﴾ معنى الهداية القلبية، ولهذا نظائر في القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿وَأَلۡقَىٰ فِي ٱلۡأَرۡضِ رَوَٰسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمۡ وَأَنۡهَٰرٗا وَسُبُلٗا لَّعَلَّكُمۡ تَهۡتَدُونَ ﴿١٥﴾﴾ [1]، وقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ مَهۡدٗا وَجَعَلَ لَكُمۡ فِيهَا سُبُلٗا لَّعَلَّكُمۡ تَهۡتَدُونَ ﴿١٠﴾﴾ [2]، حيث ضمنت الآية الهداية الحسية بالسُبُل التي جعلها الله في الأرض للناس معنى الهداية القلبية للإيمان بالله عز وجل المتفرد بالخلق والأمر، ليقيم الحجة على الناس بتوحيد الربوبية والألوهية لله وحده لا شريك له. ويؤيد هذا المعنى قوله تعالى في الآية التي تليها: ﴿فَلَمَّا جَآءَتۡ قِيلَ أَهَٰكَذَا عَرۡشُكِۖ قَالَتۡ كَأَنَّهُۥ هُوَۚ وَأُوتِينَا ٱلۡعِلۡمَ مِن قَبۡلِهَا وَكُنَّا مُسۡلِمِينَ ﴿٤٢﴾ وَصَدَّهَا مَا كَانَت تَّعۡبُدُ مِن دُونِ ٱللَّهِۖ إِنَّهَا كَانَتۡ مِن قَوۡمٖ كَٰفِرِينَ ﴿٤٣﴾﴾، والمقصود أن سليمان عليه السلام أراد أن يقيم عليها الحجة لتقلع عن الشرك الذي كانت عليه لتسلم لله رب العالمين بإذن الله.

- **التمكين والدعوة:** وهكذا يجب أن تكون السياسة الشرعية للدولة الإسلامية قائمة على أمرين:
  - تمكين شرع الله في دار الإسلام،
  - ودعوة الناس إلى الإسلام في دار الكفر.

وقد تشرع فيما بين هاتين الغايتين بعض أحوال المداراة حسب أحوال الدولة الإسلامية من القوة والضعف، ولكن على الدولة أن تأخذ كل أسباب القوة الشرعية والكونية لتتمكن من تحقيق هاتين الغايتين لتقوم بواجبها في تعبيد العباد لرب العباد. ولا يفهمن أحد أن هذا قهرٌ للأفراد على اعتناق الإسلام، فسليمان عليه السلام حين لوح بالقوة

[1] سورة النحل - 15
[2] سورة الزخرف - 10

العسكرية التي لا قِبل لأحد بها استعمل ذلك ليمزق موانع الكبر الصادة عن سماع الحق، ثم ألقى إليها مع رسوله الهدهد بالحجة النقلية :قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ إِنَّهُۥ مِن سُلَيۡمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ٣٠ ﴾ [1]، حتى إذا أقبلت ملكة سبأ إليه أقام عليها الحجة العقلية ﴿ قِيلَ لَهَا ٱدۡخُلِي ٱلصَّرۡحَۖ فَلَمَّا رَأَتۡهُ حَسِبَتۡهُ لُجَّةٗ وَكَشَفَتۡ عَن سَاقَيۡهَاۚ قَالَ إِنَّهُۥ صَرۡحٞ مُّمَرَّدٞ مِّن قَوَارِيرَۗ قَالَتۡ رَبِّ إِنِّي ظَلَمۡتُ نَفۡسِي وَأَسۡلَمۡتُ مَعَ سُلَيۡمَٰنَ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٤٤ ﴾ ، فوفقها الله تعالى للهداية والإسلام.

- **تأليفُ قلوب الناس لسماع الدعوة وشهود بنيان الشريعة:** إن الدولة الإسلامية دولةُ خيرٍ ورحمةٍ للناس أجمعين، ولا بد لتبليغ هذا الخير ولظهور آثار هذه الرحمة من إقامة الدولة الإسلامية على الوجه الذي يجذب قلوب الناس لسماع دعوة الحق، ولا بد كذلك من تمكين وحراسة هذا الأنموذج بقوةٍ عسكريةٍ ترهب مَن تُسوِّل له نفسه تشويه بنيانه، وتعطيل رسالته، وصد الناس عن سماع هذا الحق. ويجب أن تكون الدولة الإسلامية بهذا المفهوم —كما ذكرنا – دولة توسعية، ويجب أن تكون الدولة الإسلامية بهذا المفهوم دولةً فاعلةً في القيام بتمثيل هذا الحق، وبتبليغ هذا الحق، وبدعوة سائر الدول والأمم إلى الإسلام، بإرسال الرسل والكتب تارة، وبتحريك الجيوش لكف يد من يصد عن سماع الحق تارة، وبدعوة الناس إلى "زيارة" الدولة الإسلامية تارة، وبإقامة الحجة العقلية تارة، وهكذا تتنوع الأساليب بتنوع أحوال المدعوين، ولكن لا بد من أن تستحوذ الدولة الإسلامية على كل مقومات الأساليب المختلفة المطلوبة باختلاف هذه الأحوال حتى لا تتعطل الدعوة إلى الله أبداً.

ولا يغرنك من يبث شبهة التعايش السلمي البارد ومبادئ عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى التي أرست أركانها عصابة الأمم –المدعوة سالفاً عصبة الأمم والمعروفة

[1] سورة النمل - 30

اليوم بهيئة الأمم المتحدة – وما يسمى زوراً وبهتاناً بالشرعية الدولية، فإن أكابر مجرمي هذه العصابة هم أكثر الدول تدخلاً في شؤون الدول الأخرى لا سيما بلاد المسلمين، وهم أكثر من ينغّص على المسالمين بحروبٍ مهلكةٍ مدمرةٍ لم تشهد الإنسانية لإجرامها ووحشيتها مثيلاً، وإذا طرحنا هذه العصابة جانباً، فإن الواجب الإنساني والشرعي يحتم على المسلمين الذين استجابوا لله ولرسوله، والذين استجابوا لما يحييهم في الدنيا والآخرة، والذين أخرجهم الله من ذل وضنك عبادة العباد إلى عز وسعادة عبادة رب العباد، والذين آمنوا بالجنة والنار، إن واجبهم أن يُشفقوا على إخوانهم في الإنسانية من مصير ضنك العيش في الدنيا، والخلود في النار في الآخرة. ومَن زعم أن ترك الناس في جحيم الدنيا والآخرة هو مقتضى التعايش والإخوة الإنسانية فقد زعم زوراً وباطلاً، ومتى كان كتم الحق وعدم تبليغه للناس مظهراً من مظاهر الخير، ومتى كان ترك الآخرين يحترقون في الجحيم مظهراً من مظاهر الرحمة، ألا ساء ما يصفون.

ولو أنك أتيت أحداً اليوم فقلت له إن الدولة الفلانية تملك من أجهزة رصد الأعاصير والأحوال الجوية المهلكة ما يمكن أن تحذر به مواطنيها من مهلكة عظيمة تأتي عليهم، فإذا بها تطلق التحذير لمواطنيها، ولكنها تمتنع عن تبليغ هذا الخطر لمواطني دولةٍ مجاورةٍ لا تملك أجهزة رصد مماثلة، بحجة أن هذا تدخلٌ في شؤون الدول الأخرى، وأنه خرقٌ لسيادة الدول الأخرى، لشك الناس في عقلك أو لاتهموك بانعدام الإنسانية لتركك ما يسعك فعله مما يمكن إنقاذ أرواح عشرات بل مئات الألوف من الأرواح به، بل ربما جعلوا ذلك جريمة ضد الإنسانية. **فكيف بالأمة الإسلامية التي تملك أجهزة الرصد – كتاب الله وسنة رسوله ﷺ – وقد كشفت لها هذه الأجهزة عن مهلكةٍ عظيمة تقوم يوم القيامة، كيف لا تقوم بالبشارة والنذارة الواجبة تجاه دول العالم الأخرى التي لا**

تؤمن بكتابٍ مُنزَل ولا برسولٍ مرسَل، أليس واجب هذه الأمة الإنساني والشرعي أن تقوم بهذا كله؟

- **التلطف في الخطاب الدعوي**: بقيت مسألة تتعلق بقوله تعالى على لسان سليمان عليه السلام: قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ نَنظُرۡ أَنَهۡتَدِيٓ أَمۡ تَكُونُ مِنَ ٱلَّذِينَ لَا يَهۡتَدُونَ ﴿٤١﴾ ﴾ ولم يقل أم تكون من الضالين أو الكافرين، ولعل في هذا إشارة إلى **التلطف في الخطاب مع المدعوين للإسلام، ليكون أكثر تأليفاً لقلوبهم لسماع الحق، والانقياد له، وعدم النفرة منه لأول وهلة**. وهذه فائدة مهمة تدور في فلك المداراة في الأسلوب دون مداهنة في المضمون، فليلتفت لهذا المعنى خاصةً من يقيم في دول الكفر، ويخالط أفرادها ليميز بين مواضع المداراة الجائزة التي لا تميع العقيدة، ولا تتجاوز حدود المباح، وبين مواضع المداهنة الممنوعة التي يتربص بها أئمة الكفر بالمسلمين ليضعفوا عقيدتهم ويوهنوا التزامهم بشريعتهم.

- **السياحة في بلاد المسلمين**: ويجدر بنا قبل ترك هذا المشهد العظيم من مشاهد هذه السورة أن نذكر كلمة حول السياحة في بلاد المسلمين، فلقد فتح المسلمون بلادهم لما يسمى اليوم بالسياحة، وجاء الناس من كل حدب وصوب، وكان حرياً بالمسلمين أن يوجهوا هذه السياحة وجهتها الصحيحة بفرض ما يجب فرضه على السائحين مما يحفظ مروءة المجتمعات المسلمة، وبإظهار ما يجب إظهاره من معاني الدين الإسلامي وشعائره التي تبهر الأعين وتأسر القلوب كما أبهر سليمان ملكة سبأ بالصرح، وكما أسر قلبها بالحجة الساطعة على وحدانية الله عز وجل، ليَخرج الناس من بلادنا وقد عاينوا أغلى ما نملك – أعني هذا الدين – لعل الله أن يهدي بذلك مَن شاء منهم فيعود سفيراً إلى قومه يدعوهم بلسانهم إلى الإسلام لرب العالمين. أما أن تصبح السياحة في بلاد المسلمن ذريعةً لفتح الخمارات، وإقامة النوادي الليلية وشواطئ

العراة، ثم نختم ذلك بجولةٍ سخيفة أمام مسجد أو بناء لا نريهم منه إلا نمطاً معمارياً لا يُدخل جنةً ولا يُنقذ مِن نار، فهذا لعمري غاية الخسران، وهذا لعمري غاية الخيانة لله ولرسوله وللناس أجمعين.

وقفة مع نهاية قصة سليمان عليه السلام في سورة النمل

انتهت قصة سليمان عليه السلام وملكة سبأ عند هذا الموضع من السورة، ولقد جمع مشهد القصة بين مملكتين عظيمتين مع اشتراكٍ وافتراق؛

أما الاشتراك ففي عظمة الدولة المادية، وإن كان لمملكة سليمان عليه السلام تفوقٌ بفضل ما حباه الله تعالى إياه مِن مُلك لا ينبغي لغيره عليه السلام ليكون علَماً على نبوته، غير أن مملكة سبأ لم تكن بالمملكة قليلة الشأن فقد أوتيت من كل شيء وكان لملكتهم عرشٌ عظيم، فهي مملكة أو دولة "ناجحة" إذا قصرنا النظر على دار الدنيا، وهي مملكة قد حققت معاني عمارة الأرض والاستخلاف الأرضي كغيرها من الحضارات والأمم التي بلغت شأناً ومنزلاً عظيماً في تاريخ الحضارات،

ولكن الافتراق بين مملكة سليمان عليه السلام ومملكة سبأ كان في مسألة الإيمان والكفر، كان في مسألة **إقامة دولة سليمان عليه السلام وعمارة الأرض فيها عبادةً لله وانقياداً لشرعه سبحانه وتعالى،** وكان تحقيق مصالح العباد من هذه الدولة ثمرةً من ثمار هذه الدولة الإيمانية التي أخذت بأسباب البناء المادي كما أخذت بأسباب البناء المعنوي، **أما دولة سبأ فمع أنها نجحت بالمقياس الحضاري الدنيوي ألا إنها فشلت في الميزان الحضارى الربانى،** ولهذا سلط الله تعالى عليها من يسوقها إلى آخية الإيمان مخيراً إياها بين البقاء على ذل الكفر أو الارتقاء إلى عز العبودية لله تعالى، وكفى بهذا المشهد رداً على من يسعى إلى إلغاء الفرق بين الإيمان والكفر، بين المؤمن والكافر، وبين الدولة الإيمانية والدولة الكافرة... وكفى بسعي سليمان عليه السلام إلى تعبيد كل الدول والأمم لله تعالى مع اكتفاء مملكته ودولته ونجاحها وعظمتها دليلاً على أن واجب الدولة الإسلامية أن تسعى في ذلك، وأنه ليس من العلاقات الدولية الصحيحة في شيء أن تدع الدولة المسلمة غيرها من الدول الكافرة تسير بشعوبها نحو

الجحيم؛ جحيم الدنيا بضنك العيش الناجم عن الإعراض عن أمر الله، وجحيم الآخرة حين يلقى بالضعفاء والكبراء من هذه الدول في جهنم خالدين فيها أبداً.

وإن العجب لا ينقضي اليوم من تبرير قيام دولة الاحتلال الصهيوني المجرم في أرض فلسطين والقدس بذريعة أن يهود اليوم يستعيدون حقوقهم في أرض القدس والهيكل وينتسبون زوراً وبهتاناً لسليمان عليه السلام – بغض النظر عن صحة كون الهيكل المنسوب لسليمان عليه السلام – فإن سليمان عليه السلام وكافة أنبياء بني إسرائيل أنبياء الله ورسله، وإن أتباعهم بحق هم المسلمون، ونحن المسلمين اليوم أولى الناس برسل الله وأنبيائه كما أخبر النبي ﷺ، فعجيب حقاً أن ترى مَن يُقر لهؤلاء المحرّفين لعقيدة التوحيد، المبدّلين للتوراة والإنجيل، قاتلي الأنبياء والرسل يُقر لهم بحقٍ مزعومٍ في إقامة الدولة الدينية اليهودية على جغرافيا هذا الإرث المزعوم – ومن هؤلاء المقرين لهذه الدعوى الباطلة أناس من بني جلدتنا يتكلموا بألسنتنا– ثم تجد كل هؤلاء ينكرون على المسلمين حق إقامة الدولة الإسلامية القائمة على كتاب الله المحفوظ من التبديل، ويشنعون على فكرة الدولة الإسلامية، ويشوهون الإرث التاريخي للدولة الإسلامية القائمة عبر العصور. فليختر هؤلاء الإقرار للجميع بحقه في قيام دولته الدينية ولتحكم بيننا الأيام، أو الإنكار على الجميع حق إقامة الدولة الدينية، ونحن مع هذا لا نقبل هذا الإنكار بل نقول ما قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَٰذَا ۖ فَإِن شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ ۚ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَهُم بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴿١٥٠﴾ ﴾[1]. أما أن يقر العالم المنافق اليوم لكفار اليهود بحقهم في دولة دينية على أساس كتابٍ محرف وعقيدةٍ محرفة وإرثٍ تاريخي مزور، وينكروا على المسلمين المؤمنين حقهم وواجبهم في إقامة دولة دينية إسلامية على كتابٍ محفوظ وسنةٍ غضة بيضاء نقية، فهيهات هيهات أن نقبل ذلك أو أن يقبل ذلك عاقل أو منصف.

[1] سورة الأنعام - 150

ونحن بهذه المناسبة نبشر القوم بل نبشر العالم أجمع بأننا سنقبل دعوى اليهود بأن معبد سليمان وهيكل سليمان عليه السلام مبني في القدس، وسنقوم لأجل ذلك باستعادة هذا المعبد الذي أقيم لعبادة الله وحده لا شريك الله، وسنستعيد إرث سليمان عليه السلام لأننا نحن المؤمنين به حقاً لا أولئك الشرذمة من المبدّلين المحرّفين قتلة الأنبياء والمرسلين، نعم سنعيد بناء دولة سليمان الإسلامية في القدس، فنحن أولى بسليمان عليه السلام من هذه الشرذمة المجرمة التي هو بريء منها ومن دعواها ومن إجرامها، وسنعلو بعزة الإيمان لنتبر ما علونا تتبيراً...

ثم تحولت السورة من مشهد قصة سليمان عليه السلام ومملكة سبأ إلى مشهدين تاريخين من قصص الأمم الغابرة؛ تلك هي **قصة الملأ المفسدين من قوم صالح عليه السلام، وقصة قوم لوط وما أصابهم من الهلاك**، ونجد في المشهدين ملحظاً مهماً نبينه فيما يأتي إن شاء الله، ألا وهو أن في مشهد الملأ المفسدين من قوم صالح بيانَ منظومة المقاصد الشرعية وضابط المصلحة والمفسدة فيها، وأن في مشهد قوم لوط أنموذجاً تطبيقياً لتقنين منظومة الإفساد المجتمعي ومعاندة فطرة الله وشرع الله عز وجل، وما ترتب على ذلك من هلاك المجتمع – أو الدولة – بأسره، وفي هذا الترتيب مناسبةٌ وملاءمةٌ عجيبة لموضوع السورة، فلنتدبر أخي المؤمن هذا الإعجاز القرآني الرباني العجيب لعله يكون حادياً لنا على السعي نحو تطبيق شرع الله ووضع ميزان المصلحة والمفسدة على وزان الشرع لا على وزان الهوى.

مناسبة الانتقال من قصة سليمان عليه السلام إلى ثمود قوم صالح عليه السلام

لقد توقفت متحيراً في الانقطاع المفاجئ عن خبر قصة سلمان عليه السلام والتحول إلى ذكر قصة ثمود، ثم فتح الله تعالى بما أذكره ها هنا، راجياً من الله تعالى التوفيق والتسديد للصواب:

لم تذكر لنا سورة النمل شيئاً عن نهاية دولة سليمان عليه السلام ومملكته العظيمة، بل انتقلت إلى ذكر خبرٍ مقتضبٍ عن ثمود قوم صالح فيه بيان أمره عليه السلام لهم بتوحيد العبادة لله تعالى، والعمل بالحسنات وترك السيئات والاستغفار منها، ثم بيان هلاكهم لما أمعن نفرٌ منهم في الإفساد في الأرض ولم يأخذ الباقون على أيديهم، ولعل في هذا التحول من النهاية المفتوحة لقصة سليمان إلى القصة المختصرة عن هلاك ثمود إشارةً إلى أن مملكة الحق ودولة الإسلام إذا قامت على توحيد الله عز وجل، وإقامة ما أمر الله تعالى به، وإبطال ما نهى الله عنه في شريعته فإنها باقية ما شاء الله أن تبقى، ولأجل هذا بقيت قصة سليمان في السورة مفتوحة، ثم التفتت السورة إلى قصة ثمود لتنبه على أن الدول إذا قامت على غير العبودية لله تعالى، ونصبت موازين الباطل وعطلت موازين الحق، ولم يأخذ أهلها على بعضهم البعض في إنكار المنكر فإنها إلى زوالٍ لا محالة. وإن في قِصر قصة ثمود في هذا السياق دلالة على أن دولة الباطل مهما طالت فإنها إلى لا شيء، وإن ديلتها ليست إلا مكراً يمكره الله تعالى بها، ليكون الأخذ الأليم الشديد ولتبقى الديار خاويةً والآبار معطلةً شاهدةً على فسق أهلها وخروجهم عن سنن الله تعالى في الكون. **فكان في ترك قصة سليمان مفتوحة والالتفات إلى قصة ثمود هذه الإشارة العظيمة إلى سبب بقاء الأمم وسبب زوالها**، والله تعالى أعلم وأحكم.

المعلَم السابع عشر: ميزان المصلحة والمفسدة في السياسة الشرعية

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ ﴿٤٥﴾ قَالَ يَٰقَوْمِ لِمَ تَسْتَعْجِلُونَ بِٱلسَّيِّئَةِ قَبْلَ ٱلْحَسَنَةِ ۖ لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿٤٦﴾ قَالُواْ ٱطَّيَّرْنَا بِكَ وَبِمَن مَّعَكَ ۚ قَالَ طَٰٓئِرُكُمْ عِندَ ٱللَّهِ ۖ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ ﴿٤٧﴾ وَكَانَ فِي ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ ﴿٤٨﴾ قَالُواْ تَقَاسَمُواْ بِٱللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُۥ وَأَهْلَهُۥ ثُمَّ لَنَقُولَنَّ لِوَلِيِّهِۦ مَا شَهِدْنَا مَهْلِكَ أَهْلِهِۦ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ ﴿٤٩﴾ ﴾

تقدم معنا الكلام على هذا الانتقال من التدبر في قصة دولة الإيمان برئاسة سليمان عليه السلام، ودولة الكفر برئاسة ملكة سبأ وكيف أبى الله تعالى أن يقر دولة الكفر على حالها دون دعوةٍ أو جهاد، إلى التدبر في مسألةٍ لا تقوم الدول بدون تحقيقها ألا وهي مسألة مقاصد التشريع وميزان المصالح والمفاسد، وفيما يلي مزيد بيان بإذن الله:

إن الدولة الإسلامية دولة تقوم على أساس تعبيد الخلق للخالق، وتحكيم شرع الخالق في الخلق، ولهذا أرسل الله تعالى الرسل ليبينوا للناس ويذكّروهم أن المقصود مِن خَلْقهم هو عبادة الله تعالى، كما في الآية الكريمة : ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ ﴾، حيث أرسل الله تعالى صالحاً عليه السلام إلى قومه ثمود، كما أرسل من قبله ومن بعده رسلاً إلى أقوامهم يذكرونهم عهد التوحيد، ويأمرونهم بتحكيم شرع الله فيهم، وإن في هذا الالتفات في السورة الكريمة من بيان مملكة سليمان عليه السلام الإسلامية العظيمة وتعامله مع الدولة الكافرة ودعوتها بالترغيب والترهيب إلى الإسلام، إلى هذا المشهد من قصة صالح عليه السلام مع قومه واستمالة قلوبهم إلى الإسلام والنهي عن الإفساد والفساد فيه تنبيهٌ على وحدة العقيدة الإسلامية من جهة، وتنبيهٌ على أهمية ميزان المصالح والمفاسد في السياسة الشرعية في الدولة الإسلامية من جهة أخرى. فأما الدولة الإسلامية القائمة على هدي الرسل فلا

مصلحة عندها فوق مصلحة التوحيد والدعوة إلى عبادة الله وحده لا شريك له، وأما الدول والمجتمعات الكافرة فالموفَّق منها مَن سلك مسلك ملكة سبأ فأجابت دعوة الرسل، والهالك مَن سلك مسلك ثمود قوم صالح عليه السلام فرفضوا الدعوة وعاندوها، بل حاربوها وجعلوا الإفساد في الأرض عنوان حربهم لها.

إن مقصود انتماء الفرد إلى الجماعة تحصيل المصالح ودرء المفاسد التي لا يتسنى للفرد تحصيلها أو درؤها بمفرده، فكانت صيغ الارتباط الجماعي وسيلةً لتحقيق هذه المصالح ودرء هذه المفاسد، وكان من طبيعة النفس البشرية أن تتعارض مصالح بعض الأفراد ومفاسدهم مع مصالح ومفاسد غيرهم، فيكون دور المجتمع – أو الدولة – تنظيم العلاقات بين الأفراد بحيث تقل العواقب السلبية لهذا التعارض، ويتم تحقيق أكبر قدر من التوزان بين مصالح الفرد والجماعة، كما يكون دور المجتمع والدولة حراسة الأفراد من طغيان بعضهم البعض. وتتميز الدولة الإسلامية عن الدولة اللادينية (العلمانية[1]) بشمولية منظومة المصلحة والمفسدة لكل من الدنيا والآخرة، كما تتميز بانضباطها بضابطين مهمين هما:

- الضابط الأول وهو **ضابط العقيدة**، ويشير إليه قوله تعالى في الآية: ﴿ **وَلَقَدْ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ** ﴾ فرسالات الرسل تنص على مقصد العبودية الخالصة لله تعالى، وهذا فضلاً عن كونه المقصد الكلي الأعظم لجميع الرسالات السماوية بل لخلق الإنسان أصلاً، فإنه يعبر في الحقيقة عن أعظم مصالح الإنسان ألا وهي الفوز بالجنة والنجاة من النار[2].

[1] كلمة secularism ترجمت إلى العلمانية وهي ترجمة مبهمة توهم نسبة المصطلح والمفهوم إلى العلم في حين أن أصل النسبة هي إلى العالم أي الدنيا مقابل الكنيسة (أو الدين بشكل عام) فهي من حيث النسبة اللغوية منسوبة إلى الدنيا وأصل المصطلح (العالمانية)، ومن حيث النسبة المعنوية منسوبة إلى اللادينية على الصحيح ويمكن مراجعة الموسوعة البريطانية والمعاجم اللغوية الأجنبية كمريام وبستر

[2] وهذه مسألة لا تجدها في الدولة اللادينية كما أنك لا تجدها في الدولة القائمة على الدين المحرف كدولة الكنيسة في أوروبا التي انصرفت عن التوحيد إلى الشرك، والتي تحولت من تعبيد الناس لله تعالى وحده لا شريك له إلى تعبيد الناس للكنيسة في صورة منفرة وصلت بالناس إلى الكفر بالكنيسة وبالدين وبرب العالمين جراء الويلات التي جرتها الكنيسة على شعوبها باسم الدين. وهكذا كل فئة تسوق الناس بالغلو في الكفر أو الغلو باسم الدين فإن مصيرها إلى الهلاك والإهلاك في الدنيا والآخرة.

- الضابط الثاني وهو **ضابط الشريعة الربانية**، ويشير إليه قوله تعالى: ﴿ لِمَ تَسْتَعْجِلُونَ بِٱلسَّيِّئَةِ قَبْلَ ٱلْحَسَنَةِ ﴾، فهناك حسنات وهناك سيئات، وسواءٌ أكان معنياً بالسيئات والحسنات الأعمال الطالحة والأعمال الصالحة، أم كان معنياً بها النقم والنعم فإن النتيجة واحدة، لأن الأعمال الطالحة تستجلب النقم، والأعمال الصالحة تستجلب النعم، فلا بد إذاً من مرجعية تحدد هذه الحسنات والسيئات إن كانت أعمالاً، أو تحدد أسبابها وذرائعها إن كانت مآلاتٍ لهذه الأعمال. ولنقل بصيغةٍ أخرى إنه لا بد من مرجعية لمنظومة المصالح والمفاسد في الدولة، وهذه المرجعية في الدولة الإسلامية وفي السياسة الشرعية التي تقوم على تعبيد الخلق للخالق لا يمكن أن تكون بحال من الأحوال غير شريعة الله تعالى التي أنزلها في كتبه، وبلَّغها على لسان رسله، وأقام من أقام منهم في قومهم ليقيم الدين وليحكم بشرع رب العالمين.

ثم إذا تدبرنا الآيات في هذا الموضع وجدنا أن الناس – الشعب – قد انقسموا أمام هذين المقصَدَين إلى فريقين مختصمين؛

فريقٌ أجاب دعوة الرسل، وصدَّق بها، وانقاد لشريعة رب العالمين[1]،

وفريقٌ رفض الدعوة، وخاصم أهلها، وناصبهم العداء، واستفرغ وسعه في فتنة المستجيبين للرسل عن استجابتهم، وفتنة المنقادين للشريعة الربانية عن شريعتهم.

ولكن الأمر لم يقف عند هذا الحد، بل تجاوزه إلى أن قام الفريق الرافض لدعوة الرسل بشن الغارة على الفريق المستجيب للرسل، وعلى التآمر على قتل الرسول نفسه، فهم يناصبون الرسل وأتباعهم العداء: ﴿ قَالُوٓاْ ٱطَّيَّرْنَا بِكَ وَبِمَن مَّعَكَ ﴾، وهم يستعلمون في سبيل ذلك سلاحاً خطيراً لا يزال يستعمل إلى اليوم وهو **سلاح التلبيس على الناس بقلب الأسماء والمسميات، فهم يسمّون ما سمّاه الله تعالى حسنةً سيئة، ويسمّون ما سمّاه الله تعالى سيئةً**

[1] وهذه هي حقيقة الإيمان: تصديق الخبر والانقياد للشرع

حسنة، ويجعلون دعوة الرسل إلى الصلاح فساداً وإفساداً، ويسمون دعوتهم هم إلى الفساد في نفس الأمر صلاحاً وإصلاحاً، ويتذرعون بذلك كله إلى قتل الرسل وحملة ميراث الرسل من العلماء الربانيين وأتباع الرسل في كل حين، تأمل قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ فِي ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ ﴿٤٨﴾ قَالُوا۟ تَقَاسَمُوا۟ بِٱللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُۥ وَأَهْلَهُۥ ثُمَّ لَنَقُولَنَّ لِوَلِيِّهِۦ مَا شَهِدْنَا مَهْلِكَ أَهْلِهِۦ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ ﴿٤٩﴾ ﴾، ولعمري إنها لَقِمّةُ الوقاحة من هؤلاء الرهط المفسدين أن يرفضوا دعوة رسل رب العالمين، ويقيموا على الفساد، ويجانبوا الإصلاح، ثم يتكتموا على فعلهم الفاسد المفسد، ثم يتنكرون ويتنصلون من عاقبة إفسادهم – وهو قتل النبي المرسل وأهله معصومي الدماء – ويتآمرون على مواجهة ولي الدم المفجوع بذلك القتل الإجرامي العمد العدوان بالكذب الصراح، ثم هم يسمون فعلهم هذا وكذبهم هذا صدقاً، وإفسادهم إصلاحاً، ويسمون إصلاح أتباع الرسل طيرةً وإفساداً، ورسالتهم ضلالاً، فعجباً لهذه الوقاحة، وعجباً لهذا التلبيس وقلب الأسماء والمسيمات.

ولو تأملت في منظومة الدول العالمية اليوم، لرأيت هذا المنهج قائماً فيما يسمى زوراً وبهتاناً **بالحرب العالمية على الإرهاب**؛ إنها نفس منهجية مُفسِدي قومِ صالح عليه السلام، يسمُّون تدمير البلاد وقتل الأبرياء وتشريد العباد إصلاحاً، ويسمون مقاومة الناس لذلك ومطالبتهم بتحكيم شريعة رب العالمين إفساداً، ثم يخاطبون ما تبقى من هذه الشعوب بذلك الخطاب الوقح الصفيق وهم يمُنُّون عليهم أنهم صادقون في تخليصهم من الإرهاب، وأنهم لم يقتلوا أحداً من الأبرياء وإنما كان قتلهم متوجهاً "للإرهابيين"، بل إن هذه الدول الظالمة الجائرة المعتدية تطالب الدول المستضعفة المعتدى عليها بسداد نفقات هذه الحرب على الإرهاب، فيا عجباً كيف تنقلب الموازين ويستفحل الظلم عندما يتجرد العباد عن ميزان الصلاح والفساد الرباني، ويقيموا ميزان الفساد والصلاح الدنيوي القائم على الهوى والطاغوت.

والمقصود أن **السياسة الشرعية لا بد من أن تقوم على ميزان المصالح والمفاسد، فإما أن يكون هذا الميزان ربانياً فتستقيم أحوال البلاد والعباد، وإما أن يكون شيطانياً طاغوتياً فتضطرب أمور البلاد والعباد، ويستفحل الظلم والهرج وتستباح الدماء والأعراض والأموال**، ولعلك تقلب ناظريك في العالم اليوم فتجد مصداق ذلك غيرَ محتاجٍ إلى دليل أكثر من تقليب النظر في أرجاء المعمورة.

ولا بد من التنبيه على مسألة خطيرة اليوم، ألا وهي اتخاذ قضية المصالح والمفاسد الشرعية مطيةً لتبرير وتقنين و"تحليل" شتى أنواع المحرمات المخالفة لروح الشريعة ونصوصها وأحكامها، بحجة أن المصلحة تقتضي ذلك والشرع يقصد تحقيق مصالح العباد، وأن عدم مجاراة الواقع والتطور مفسدة والشرع ينهي عن المفاسد ويقصد درءها ورفعها عن العباد.

والحقيقة أن ميزان المصالح والمفاسد الشرعية هو صورةٌ جامعةٌ لكمال التشريع الإسلامي تعين المجتهد على فهم الأحكام، واستنباط نوازلها بما يتفق مع معاني العبودية الشاملة لله تعالى، ومعاني حفظ الكليات الخمس وفق ضوابط المصلحة الشرعية، كما يعين المكلَّف على تذوق حلاوة التشريع ومعانيه، وليس ميزان المصالح والمفاسد تشريعاً بذاته يُقلِّبُه الناس حسب أوهائهم بمجرد تسمية هواهم مصلحةً، وتسمية ما لا يوافق هواهم مفسدةً، فتنبه لهذا الفارق فإنه عظيم، وإنه لهذا البحث مجالاً آخر غير هذه الرسالة، لكن وجب التنبيه على هذا الخطر الذي يحدثه تمييع مفهوم المصلحة والمفسدة والانفلات عن ضوابطه الشرعية.

والمقصود أن السياسة الشرعية للدولة الإسلامية التي تقيم شرع الله تعالى حقاً لا بد لها من مراعاة ميزان المصالح والمفاسد لجميع رعاياها، وهذا ما تدعيه كل نظم الحكم في العالم، ولكن ما يجب أن يميز الدولة الإسلامية مراعاتها لمصالح ومفاسد العباد في الدارين، ومراعاة ذلك وفق ما شرعه الله ورسوله ﷺ، ولا بأس بعد ذلك أن تطور الدولة من شتى أنواع الوسائل ما يعين على درء تلك المفاسد وتحقيق تلك المصالح، بل لا بأس أن تنقل وتتعلم من سائر الأمم

ما قد تكون تقدمت فيه من هذه الوسائل شريطة مراعاة القيدين السابقين؛ العقيدة والشريعة.

وبهذا تعلم أن من يقرن بين التمسك بالشريعة الإسلامية وبين الجمود الحضاري و"التخلف" الفكري إنما هو جاهلٌ بطبيعة السياسة الشرعية أو مغرضٌ مناوئ للشريعة متمرد عليها يتخذ من شبهته هذه مطيةً لمعاندة شرع رب العالمين بمنظومة حكم وضعيٍ وضيع يشرّع فيه العباد للعباد، ويتخذ الناس فيه بعضهم بعضاً أرباباً من دون الله، وليس أقل خطراً من هذه الشرذمة شرذمة أخرى تدعي أنها تقيم حكم الله وتحكم بكتابه وسنة رسوله ﷺ، ثم هي تعيث في الأرض فساداً بكل ما هو مضاد للشريعة الغراء نصاً وروحاً. فالشرذمة الأولى التي تعاند الشريعة جهرةً تُنفِّر الناس من الإسلام بالطعن فيه، في حين أن الشرذمة الأخرى التي تتظاهر بتحكيم الشريعة وهي تعيث في الأرض فساداً إنما تنفر الناس من الإسلام حقيقةً، لأنها تربط كل أفعالها ومواقفها بالإسلام، وتوهم الناس بادعائها أن ما تنشره في الأرض من المظالم والمفاسد هو بأمر الإسلام.

إن الدول التي تقيم أنظمتها وقوانينها على أسس مصلحية دنيوية إذاً تغفل – بل تلغي من حسابها – مصالح العباد الأخروية، وتغامر بها مغامرة خطيرة جداً تفوت معها أي لذةٍ أو مصلحة دنيوية سابقة مهما عظمت، وتضمحل أمامها كل شهوةٍ دنيوية سابقة مهما طابت، في حين أن الدولة التي تقيم أنظمتها وقوانينها على أسس المصلحة الدنيوية والأخروية، وتتخذ من الأولى مطيةً لبلوغ الآخرة، هي الدولة التي تؤتمن على مصالح الناس حقيقةً، وهي الدولة الربانية التي يأمن فيها كل مؤمن على دينه، وتُقام الحجة فيها على كل ضالٍ عن أمر ربه، فيحيا من حيّ عن بينة، ويهلك من هلك عن بينة، وهذه هي **الكرامة الإنسانية الحقيقية أن يُمكَّن الناس من سماع رسالة ربهم وشهود أثرها واقعاً حياً في حياة الناس، ولا كرامة في دولٍ تعيش حياتها كالبهائم ينكح الذكران فيها بعضهم بعضاً، وتنكح الإناث فيها**

بعضهم بعضاً، وتستحل الخبائث وتحرم الأطايب، ولا كرامة في دولٍ لا تفرق بين من يعبد الخالق وحده سبحانه لا شريك له، وبين من يعبد حجراً أو شجراً أو لا يعبد شيئاً البتة.

بقيت مسألة وهي الإشارة اللطيفة التي تضمنها ذكر مؤامرة قتل نبي الله صالح عليه السلام ضمن خطة الإفساد هذه، وهذه الإشارة هي سعي أعداء الله تعالى في كل وقت وحين إلى محاربة رسله ومحاربة سنتهم بالطريق الحسية بالقتل، وبالطريق المعنوية بتشويه رسالتهم والطعن فيها، وهذه الخطة "استراتيجية" عامة يمشي أعداء الله اليوم عليها دائبين، وفي سياق هذه الخطة يمكن أن نفهم الحملة المسعورة على شخص رسول الله ﷺ (وهذا مرادف السعي في قتل الرسل في القديم)، والطعن المنهجي في سنة الرسول ﷺ ، والتشويه المنهجي لسيرة الرسول ﷺ (وهذا مرادف السعي في تشويه الرسالة والطعن فيها في القديم أيضاً)، فيجب أن يكون تصدّينا لهذه المؤامرة على قدر فهمنا لأبعاد هذه المؤامرة وبما يناسبها من الوسائل، لأن الدولة المسلمة التي تفرط في الدفاع عن شخص رسولها ﷺ[1] وعن منهجية قيامها على سنن الرسول ﷺ دولة آيلة للسقوط، في حين أن الدولة المسلمة التي تبذل الغالي والنفيس في سبيل الدفاع عن الرسول والرسالة هي دولة آمنة ثابتة منصورة بأمان الله لها، وبتثبيت الله لها، وبنصر الله لها.

[1] راجع غير مأمور رسالتنا بعنوان:" إسعاف المؤمنين بنصرة خاتم المرسلين" والموسوم أيضاً ب" نصرة خاتم الأنبياء"

المعلَم الثامن عشر : عاقبة الإفساد في الدولة

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَمَكَرُوا۟ مَكْرًا وَمَكَرْنَا مَكْرًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٥٠﴾ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ مَكْرِهِمْ أَنَّا دَمَّرْنَٰهُمْ وَقَوْمَهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٥١﴾ فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةًۢ بِمَا ظَلَمُوٓا۟ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٥٢﴾ وَأَنجَيْنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ﴿٥٣﴾ ﴾

إن السياسة الشرعية كما تقدم إنما هي سياسة الناس وفق مصالحهم العاجلة والآجلة، فإذا ضيع الساسة هذه المصالح وعاثوا في دولتهم بأنواع المفاسد كانت مجتمعاتهم ودولهم مهدَّدَةً بعاجل العقوبة وآجلها في الدنيا والآخرة، وإن مدار القصص القرآني معظمه على هذه المسألة، وعلى التنبيه على سنن الله في بقاء الأمم وزوالها. وإن هذا المشهد من السورة ينبه على عاقبة أهل المكر السيء، وكيف جرَّ السكوت عن إفسادهم في المجتمع زوالهم وزوال المجتمع، ويجدر بنا التوقف عند معالم هذا لمشهد لما له من أثر في توجيه مسائل السياسة الشرعية:

- المسألة الأولى: **إن الأمم والدول محكومةٌ بنوعين من السنن؛ سنن كونية، وسننٌ شرعية.** فلا تغتر دولة من الدول بتمكنها من الأسباب الكونية التي سخرها الله تعالى لعبيده مؤمنهم وكافرهم، لأن سنن الله الشرعية تحكمهم شاؤوا الانقياد لها أم أبوا، فمن مكر بعباد الله تعالى قد يفعل ذلك وهو متمكن من آلة المكر وقوانينها الكونية سواءٌ أكان ذلك قوةً عسكرية، أم هيمنة اقتصادية، أم دسائس استخباراتية، أم بطانة عميلة من المنافقين، وقد ينجح في تحقيق موجبات هذه الوسائل بقدر تمكنه من آلاتها وقوانيها الكونية، كما هو الحال في واقعنا المعاصر من منظومات التجسس الهائلة التي تقوم على شبكات الأقمار الصناعية والتواصل السلكي واللاسلكي ونحو ذلك، لكن مجرد التمكن من هذه الآلات وعلومها إذ أذن الله تعالى بذلك كوناً، لا يُخرج الدول عن هيمنة الله تعالى كوناً وقدراً ولا عن حسابها على مكرها وطغيانها

شرعاً. وإن ميزان السنن الكونية شيء، وميزان السنن الشرعية شيء آخر، ولا تلازم بين الاثنين، فكم من دولة ملكت من أسباب الكون ما هيمنت به ردحاً من الزمن، فإذا بها تسَّاقط تساقط الذباب في النار بمكر الله تعالى وأخذه الأليم؛ أين قوم نوح، أين قوم عاد، أين قوم صالح، اين قوم لوط، أين أصحاب الأيكة، أين الحضارة الرومانية، أين الحضارة الإغريقية، أين الإمبراطويرية الفارسية، أين الإمبراطورية البريطانية التي لا تغيب عنها لشمس، أين الدولة النازية التي أرعبت الناس، أين الاتحاد السوفياتي، بل أين الدول الإسلامية التي نسيت ما قامت عليه من شرع الله وانصرفت كما انصرف غيرها من أهل المصالح الدنيوية القاصرة إلى بناء القصور والتقاتل على الملك العضوض، أين ذلك كله لو كانت الدول إنما تقوم على قوانين الهيمنة المادية فحسب؟ إن قاعدة :﴿ وَمَكَرُواْ مَكۡرٗا وَمَكَرۡنَا مَكۡرٗا ﴾ سنة شرعية يأخذا الله تعالى بها من خرج من الأمم عن ميزان المصالح والمفاسد الشرعية، واستحدثت لنفسها ميزاناً وضعياً وضيعاً من المصالح والمفاسد تحكم به وتحاكم إليه، شعروا بذلك أم لم يشعروا.

- المسألة الثانية: إن **تقسيم الناس إلى قسمين ظالم ومتقي هو سنة قرآنية**، وليس من أساس الحكم السليم شرعاً ولا عقلاً ولا عرفاً المساواة بين الظالم والمتقي، لكن الدول العلمانية الوضعية تنكر على أهل الإسلام إقامة دولتهم على شريعة الله تعالى، وتنكر على دولة الإسلام تمييز المتقين عن الظالمين في المعاملة وتسمي ذلك ظلماً، نعم، هي تنكر على الدولة الإسلامية حض الناس على الصلاة ولكنها تلزم مواطنيها بتحية العلم، وهي تنكر على الدولة الإسلامية جباية الزكاة ولكنها تقوم بفرض الضرائب والمكوس، وهي تنكر على الدولة الإسلامية حراسة عقيدة التوحيد بمنع أهل الأهواء من نشر أهوائهم وأفكارهم المنحرفة ولكنها تكمم أفواه الإعلام التي لا تمجد الدولة والوطن، وهي تنكر على دولة الإسلام إقامة حد الردة ولكنها تحكم بإعدام الخائن

لوطنه، وهي تنكر تقسيم دولة الإسلام مواطنيها إلى مسلمين وأهل ذمة ومستأمنين ومعاهدين ولكنها تقسم مواطنيها إلى مواطن صالح وآخر خارج على القانون وآخر زائر ومقيم... **إن قضية أعداء الرسل لا تتعلق بمبادئ إقامة الدول وتقسيم الناس وفق أفكار الدولة وحكمهم بقانونها، وإنما قضيتهم تحوم حول التمرد على الله تعالى ورفض شريعته والكفر بعقيدته، ثم يجيزون لأنفسهم فرض أفكار "الدولة" وفلسفتها الشيوعية والليبرالية والرأسمالية والنازية والشعوبية والعلمانية على شعبها بل على شعوب الأرض جميعاً، ويحملون الناس على ذلك كرهاً بقوة القانون، ويجرّمون من يخالف ذلك بجريمة الخيانة العظمى والتآمر على الدولة،** فالمواطنون في نظر الحكم العلماني صالحون تمنُّ عليهم الدولة بحقوق المواطنة، وخارجون عن القانون يُحرمون من بعض حقوقهم أو كلها، وخائنون يُحكم بإعدامهم، أما إذا جاءت دولة الإسلام لتعامل مواطنيها حسب التزامهم بدين الله عز وجل على أساس كونهم مسلمين أو ذميين أو كفاراً معاهدين مستأمنين أو كفاراً محاربين كانت تلك عندهم الطامة الكبرى، والبلية العظمى، وانصبت كل أوصاف الظلم والقمع والإرهاب على نظام الحكم الإسلامي لأجل ذلك، وهم – أي أصحاب النظم الوضعية – أشد تطرفاً في الحكم على الناس بعلمانيتهم وأنظمتهم الوضعية الوضيعة، بل هم يتهمون أهل الإسلام بإكراه الناس على الإسلام في حين أن الغالبية العظمى من مواطني الدول المدنية الحديثة لا يختارون هذه الأوطان أو الجنسيات بل يولدون وقد تم تفصيل جنسياتهم وفق قوانين الدول الوضعية إما بالمولد وإما بجنسية الأبوين أو أحدهما ولا يسمون ذلك إكراهاً، ولكنه كما قلنا مجرد التمرد على حكم الله. **فليعلم المسلم إذاً أن تقسيم الناس إلى مؤمن وكافر، صالح وفاسق، مرتد ومنافق هي قسمة شرعية نزل بها وحي رب العالمين،** قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ

﴿ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٢﴾ ﴾[1]، وإن نظم السياسة الشرعية التي تساوي بين المسلم والكافر بأنواعه هي نظم متمردة على الله عز وجل شأنها شأن الأنظمة الوضعية الأخرى، ولو لم يكن من شأن هذا التقسيم الشرعي إلا تنبيه الناس على مناط الهلاك والنجاة في العاجلة إذا جاء عذاب الله، وفي الآجلة حين يحكم بين الناس إلى جنةٍ أو إلى نار لكفى به داعياً إلى مراعاة هذا التقسيم والعمل بمقتضاه. تأمل مصداق هذا في قوله تعالى: ﴿ فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةًۢ بِمَا ظَلَمُوٓاْۗ ﴾أي بسبب ما ظلموا، وقوله تعالى: ﴿ وَأَنجَيْنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ ﴿٥٣﴾ ﴾

- المسألة الثالثة: في قوله تعالى: ﴿ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ مَكْرِهِمْ أَنَّا دَمَّرْنَٰهُمْ وَقَوْمَهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٥١﴾ ﴾ دلالة مهمة على أن المجتمعات والدول التي لا تنكر على أهل الفساد والإفساد تحكم على نفسها بالهلاك مع الهالكين، وأنه لا نجاة ولا بقاء للأمم إلا ببقاء **منظومة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر** فيها. بل إن قصة سليمان عليه السلام المتقدمة تشير إلى أن واجب الدولة الإسلامية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في دول الأرض قاطبة لا في دولتها فحسب. ولعمري لا ينقضي العجب ممن يبيح لدول العلمانية المعاصرة غزو دول العالم واحتلالها وتدميرها بذريعة نشر ديمقراطيتها المزعومة، وينكر على دولة الإسلام مجاهدة أئمة الكفر الصادِّين شعوبهم عن سماع دعوة الحق، وتلقي رسالة رب العالمين التي فيها سعادتهم في الدارين ليختاروا بعد ذلك اختياراً مُبَصَّراً ما إذا كانوا يريدون البقاء على ضلالهم وكفرهم وتنكيس فطرة الله في حياتهم، أم أنهم يعودون إلى آخية التوحيد ويطمئنون إلى تحكيم شريعة رب العباد في البلاد والعباد.

[1] سورة التغابن - 2

- المسألة الرابعة: **علم الآثار**: إن هذا العلم من العلوم الحديثة التي تعنى بدراسة حضارات وآثار الأمم والدول الدارسة، ومن المؤسف أن هذه الدراسة في صورتها المعاصرة تخلو من أي مقصد من المقاصد القرآنية التي وردت لأجلها قصص الأمم السابقة من التدبر في عاقبتها، والاتعاظ بمآلات سلوكها، والالتفات إلى سنن الله الكونية والشرعية فيها، وقد قال الله تعالى في هذا الموضع من السورة: ﴿ فَٱنظُرۡ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ مَكۡرِهِمۡ أَنَّا دَمَّرۡنَٰهُمۡ وَقَوۡمَهُمۡ أَجۡمَعِينَ ٥١ فَتِلۡكَ بُيُوتُهُمۡ خَاوِيَةَۢ بِمَا ظَلَمُوٓاْۗ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةٗ لِّقَوۡمٖ يَعۡلَمُونَ ٥٢ ﴾ **فالعلم الذي نبهت عليه الآية ليس مجرد العلم بآثار الحضارات السابقة وصور بيوتها وتخطيط مدنها، بل هو العلم بعاقبة مكر الماكرين من هذه الأمم مهما بلغ التطور العمراني والمدني فيها**، وإن منزلة العلم الأول من الثاني منزلة الوسيلة من القصد، فمن اقتصر على الوسيلة ولم يلتفت إلى القصد كان جاهلاً على الحقيقة.

وهنا مسألة دقيقة، وهي أن الباحثين في الآثار من المستشرقين ومن سار في فلكهم من المنسلخين عن الهوية العقدية للأمة الإسلامية يحاولون اختزال مظاهر الحضارة الإسلامية في مظاهر عمرانية بنيانية تلغي من الاعتبار مقومات النهوض والسقوط القِيمي الحضاري للأمة الإسلامية، بحيث يُختزل الرصيد التاريخي لهذه الأمة في مجرد أنماط بنيانية وهندسات عمرانية لا ذكر معها لشيء من رسالة التوحيد التي حملها الفاتحون من القرون الأولى ومن سار على أثرهم بإحسان إلى يوم الدين إلى العالم أجمع ناشرين ألوية الهدى والنور ومُخمِدين لضلالات الكفر والفجور. وهذا الموضع من السورة مناسبة عظيمة لإعادة النظر في كيفية دراسة وتدريس علم الآثار في بلاد المسلمين، وتوجيه ذلك في الداخل الإسلامي نحو تعرُّف أسباب الثبات على الحق وعواقب التفريط فيه، وتوجيه ذلك في الخارج نحو دعوة الأمم المقيمة على الشرك

والضلال إلى دين الحق والتنبيه بمآلات الأمم الكافرة المعاندة لرسالة الرسل ممن يرون آثارهم البائدة وبيوتهم الخاوية إلى مصيرهم المماثل إن هم عاندوا دعوة الحق ولم ينقادوا لرسالة خاتم الأنبياء مُحَمَّد ﷺ كما انقادت لها ملكة سبأ عندما دعاها سليمان عليه السلام الحاكم المسلم في الدولة الإسلامية آنذاك. أكتب هذه الكلمات وواقع عِلم الآثار في بلاد المسلمين مؤلم ومخزٍ حيث يوجه إلى إحياء ضلالات الشرك والكفر التي تنكص الناس على أعقابهم، أو إلى إحياء نعرات القومية والشعوبية التي تفرق بين المسلمين، ثم إنك ترى من ينتصر لهذه الآثار ورموزها بما لا ينتصر به لمقتل نفسٍ معصومة أو هتك عرض معصوم أو استباحة مالٍ محترم في أرجاء الأمة الإسلامية قاطبة.

والحاصل من التدبر في هذا الموضع تيقن أن الدول التي تسكت على ما يستشري فيها من فساد أو إفساد دولٌ آيلةٌ إلى السقوط مهما بلغت من القوة والعظمة في أسباب الدولة المادية والكونية. وإن الدول التي تسكت على فساد وإفساد جزء من أفرادها تحت أي ذريعة من الذرائع هي دول بالية آيلة للسقوط أيضاً. ولا بد لنظام السياسة الشرعية الصحيح في الدولة الإسلامية من ترسيخ وتفعيل نظام محاسبة يقف على مسافة واحدة من جميع أفراد المجتمع بدءاً بالحاكم وانتهاء بأصغر فرد مخاطَبٍ بأحكام شرع الله عز وجل. ثم ليكن اسم هذا الجهاز جهاز الحسبة أو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أو نظام المحاسبة والشفافية فليست العبرة بالأسماء والمباني وإنما العبرة بالمسميات والمعاني التي تقام لأجلها هذه النظم.

المعلَم التاسع عشر: جريمة تقنين الفساد وتنكيس الفطرة وزوال الأمم

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦٓ أَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ ﴿٥٤﴾ أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ ٱلنِّسَآءِ ۚ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴿٥٥﴾ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓا۟ أَخْرِجُوٓا۟ ءَالَ لُوطٍ مِّن قَرْيَتِكُمْ ۖ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ ﴿٥٦﴾ فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَهْلَهُۥٓ إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ قَدَّرْنَٰهَا مِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ ﴿٥٧﴾ وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِم مَّطَرًا ۖ فَسَآءَ مَطَرُ ٱلْمُنذَرِينَ ﴿٥٨﴾ ﴾

تقدم في الآيات السابقة مشهد زوال وهلاك قوم ثمود حين عاث نفرٌ منهم بالفساد والإفساد في المجتمع، وسكت باقي المجتمع – خلا الذين آمنوا واتبعوا صالحاً عليه السلام– على ذلك المنكر وعلى تلك الطائفة التي تعيث به، **وكان هلاك القوم بممارسة الفساد وهم يقرّون أنه فساد ويعترفون بذلك، ولكنهم كانوا يتكتمون عليه تارة، ويتسترون بالمكر به تارة، ويختلقون الذرائع التي تنجيهم – بظنهم – من عاقبته عند ظهوره للعلن تارةً أخرى**، وبيَّنَّا ما في ذِكر هذه القصة من التنبيه على سببٍ من أسباب زوال الأمم ألا وهو استشراء الفساد والإفساد والسكوت عليه. ثم انتقلت السورة ها هنا إلى ذكر قصة قوم لوط عليه السلام، وهي تنبه بذلك على مرحلةٍ أمعن من الفساد ألا وهي مرحلة **تقنين الفساد واستحلاله وترويجه ونشره والدعوة إليه ومحاكمة الناس إليه**، والكفر البواح بأصول الفطرة الإنسانية السليمة والشريعة الربانية القويمة.

فجريمة قوم لوط[1] **تميزت بأمرين اثنين** هما :

معاندة الفطرة الإنسانية السليمة،

وتقنين المنكر.

[1] ولقد يسر الله تعالى لي إخراج رسالة بعنوان : "تحذير أهل الصراط من أهل السحاق واللواط" تنبيهاً على خطورة هذه الجريمة في عصرنا هذا ومنهجية أصحابها في معاندة رسل الله وشرائعه، فليرجع إليها غير مأمور

- **معاندة الفطرة:** يشير إلى هذا خطاب لوط عليه السلام لهم حيث قال الله تعالى: ﴿ وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦٓ أَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ ﴿٥٤﴾ أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ ٱلنِّسَآءِ ۚ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴿٥٥﴾ ﴾، إن الإنسان الذي يخوض في الحرام بسرقة مالٍ أو قتل نفسٍ أو ارتكاب زنا أو نحو ذلك إنما يخوض بهذه الذنوب في حرماتٍ حرّمها الله عليه من مالٍ معصوم ودمٍ معصوم وعِرضٍ معصوم، لكنه في الجملة لا يكون خارجاً عن نوازع الفطرة السليمة، وإنما هو يفعل الذنب بنوع جموحٍ من الفطرة وخوض فيما لا يحل له من جهة الحق الذي لغيره فيه، ولذلك تجد أن الشريعة لا تعاكس الفطرة في التحليل والتحريم، وإنما تصرف العبد من الحرام إلى الحلال من جنسه. **ولكن فعل قوم لوط لم يكن مجرد ذنبٍ ناجمٍ عن غلبة شهوة فطرية ونزعة طبيعية، بل كانت على العكس من ذلك تنكيساً للفطرة وانقلاباً على مقتضياتها،** فدلت على تمردٍ خبيث وانتكاسٍ خطير في نفوس أصحابها، وكانت دالةً بطبيعتها على مدى الخلل الحاصل في قلوب أصحابها بالكلّية.

- **تقنين المنكر وتطبيع الجريمة:** وأما الأمر الثاني الذي تميز به مجرمو قوم لوطٍ عليه السلام فهو الطامة الكبرى ألا وهو تقنين هذا المنكر العظيم، وجعله أصلاً صحيحاً وجعل الفطرة السليمة ومقتضياتها أمراً باطلاً – وفق قانونهم – يستحق النفي والتغريب مع الإنكار على صاحبه، تأمل قول الله تعالى حكايةً عن هذه النفوس الخبيثة: ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓا۟ أَخْرِجُوٓا۟ ءَالَ لُوطٍ مِّن قَرْيَتِكُمْ ۖ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ ﴿٥٦﴾ ﴾، قال الحافظ ابن كثير رحمه الله:"أي يتحرجون من فعل ما تفعلونه، ومن إقراراكم على صنيعكم، فأخرِجوهم من بين أظهركم، فإنهم لا يصلحون لمجاورتكم في بلادكم، فعزموا على ذلك، فدمّر الله عليهم وللكافرين أمثالها"[1]، قلت:

[1] تفسير القرآن العظيم – ابن كثير 269/6

وهذه مرحلة خطيرة من مراحل إباق المجتمعات وخروجها عن طاعة رب العالمين، وهي مرحلة معاندة شرع الله بشرعٍ مضاد، ومعاندة فطرة الله بفطرة مضادة، ومضادة رسل الله وأتباعهم "برسلٍ" مضادة يسمونهم مفكرين وتنويرين وإصلاحيين وتقدميين، ويسمّون أتباع الرسل بالرجعيين والظلاميين ونحو ذلك.

إنها منظومة متكاملة مضادة لمنظومة العقيدة الربانية والشريعة الربانية، يراد بها إقامة سلطانٍ مضاد لسلطان الله في الأرض، وعمارة الكون عمارةً مضادة لمقصد الله تعالى من الخلق. ونحن نتأمل حولنا اليوم فنجد **النظام العالمي الجديد والجموح الليبرالي الهائج إنما يدور في فلك هذه المنظومة المضادة، وإذا قام لهم أحدٌ من أتباع الرسل نصبوا له نفس الفزّاعة وهددوه بنفس التهديد الذي مارسه قوم لوط مع لوط عليه السلام ومن آمن معه : ﴿إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ ﴿٥٦﴾﴾!**

ومن الجدير بالذكر التنبيه على قضية امرأة لوط؛ فالقرآن الكريم قد ذكر فاحشة قوم لوط تصريحاً، وبيّن ما بينته الآية الكريمة في هذه السورة على بشاعته ونفرة الأسماع فضلاً عن الفطر السليمة عنه، من أنه إتيان الذكور الذكور وتركهم نساءهم اللاتي خلقهن الله تعالى لهن ليكن أزواجاً طاهرات عفيفات، فأبوا إلا فاحشة إتيان الذكران، وإن منطوق الآية هنا: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ النِّسَاءِ ۚ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴿٥٥﴾﴾ يشير إلى هذه الصورة من الفاحشة، وهي قد تدل بمفهومها على فاحشة السحاق، ولكن لا نص على ذلك، ولا نص على أن امرأة لوطٍ كانت خائنة لزوجها من جهة الفاحشة، وإنما كانت خيانتها لزوجها لوط عليه السلام خيانة الكفر من جهة الدين، قال ابن كثير رحمه الله:"﴿فَأَنجَيْنَاهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا امْرَأَتَهُ قَدَّرْنَاهَا مِنَ الْغَابِرِينَ ﴿٥٧﴾﴾ أي: **من الهالكين مع قومها؛ لأنها كانت ردءاً لهم على دينهم، وعلى طريقتهم في رضاها بأفعالهم القبيحة،**

فكانت تدل قومها على ضيفان لوط، ليأتوا إليهم، لا أنها كانت تفعل الفواحش تكرمةً لنبي الله ﷺ لا كرامة لها"[1].

والشاهد أن امرأة لوط هلكت مع الهالكين دون مباشرة الفاحشة التي باشروها وإنما باستحلالها تلك الفاحشة والدعوة إليها والإعانة عليها، وهكذا يجب على المجتمعات والدول أن تحذر من أثر معاندة الله عز وجل، ومعاندة فطرته، ومعاندة شريعته بسنِّ القوانين المخالفة لشريعة الله، وترويج الفواحش المضادة لفطرة الله، وتقديم الردء والمعونة لأهل الفواحش المجاهرين بها المستحلين لها، فإن ذلك كله عنوان الكفر، وذريعة الهلاك، وبريد الخلود في النار.

إن الأمم تزول بهذه المظالم الشنيعة التي يظلم الناس بها أنفسهم، وبالترويج "الإعلامي" للفواحش والفجور، وبالقانون الوضعي الوضيع الذي يبيح ما حرَّم لله ويحرِّم ما أحل الله، وها هي الدول الغربية – قِبلة الديمقراطية والحضارة المدنية الحديثة – تبيح ما حرّم الله من اللواط والسحاق، وتسن القوانين لزواج اللوطيين من بعضهم البعض، والسحاقيات من بعضهن البعض، وتحّرم ما أحلَّ من زواج المكلّفين شرعاً بحجة أنهم دون سن الثامنة عشرة، ومن تعدد الزوجات على الصورة التي أباحاها الله تعالى، فما أشقى القوم، وما أهلك الأمم التي تقوم على محادة الله ورسله ومعاندة فطرة الله في خلقه، وما أسرعها إلى الهلاك والفناء، مهما ظنت أنها تعمر الأرض وتعمّر فيها.

وقفة مع القوانين "الدساتير" الوضعية:

إن مقتضيات الفطرة السليمة لا تتوقف عند فطرة نكاح الرجل ما أباحه الله من النساء ونكاح المرأة ما أباح الله تعالى لها من الرجال، بل إن كل مقتضيات الفطرة تخضع لهذا القانون الذي سنّه الله في خلقه، **وهو قانون هلاك المعادين للفطرة السليمة والدين الحق،**

[1] تفسير القرآن العظيم – ابن كيثر 269/6

وإن خَلْقَ الله تعالى الإنسانَ لعبادته والانقياد لأمره فطرة سليمة، يعاندها التمرد على عبادة الله ويعاندها عدم الانقياد لشريعة الله، ويعاندها عدم تحكيمها في الناس، ويعاندها السعي إلى تعبيد الخلق للخلق، ويعاندها استعباد الناس بقوانين وشرائع وضعها الناس، ويعاندها اتخاذ الناس بعضهم بعضاً أرباباً من دون الله، وإن هذه القضية لقضيةُ الساعة ولهي الأزمة التي جرّت الويل والشقاء على أمة المسلمين، أعني أزمة تحكيم الشرائع الوضعية وتعطيل الشريعة الربانية، أو ما درج على تسميته "بالعلمانية" و"فصل الدين عن الدولة"، وليس هذا موضع الاستطراد في هذه المسألة، ولكنه موضع الإشارة إلى أن معاندة فطرة الله ودينه بأي قانون يبيح الفاحشة، ويبيح الربا، ويبيح أي شيء حرّمه الله، أو يحرّم أي شيء أباحه الله ذريعة لهلاك القوم، فما بالك بمن يضع منظومة متكاملة من القوانين "الدستور" القائمة على مجمل استحلال التشريع من دون الله، والجامع لشتى جزئيات القانون المستبيحة للحرام المحرِّمة للمباح، فأي سياسة تنقذ القوم من وعيد الله تعالى بالهلاك لواضع القانون الوضعي، وناشره، والداعي إليه، والمرهب للناس به، والمحاكم الناس إليه، والموالي والمعادي عليه؟ إنهم اتخذوا ديناً غير دين الله، فأي شيء يتوقعون من الله...

والخلاصة من مشهد قوم صالح وقوم لوط أن الدول تزول باستشراء الفساد والسكوت عليه مع العلم بتحريمه، وأن الدول تزول بالتشريع المعاند لشرع الله الداعي لما سواه، فلا تغرنّ دولة بما استدرجها الله تعالى به من أسباب الرخاء والبناء فإن الأخذ المتربص بهم أخذٌ شديد أليم.

المعلَم العشرون: منهجية فريدة في التنبيه على علوم الكون مع ترسيخ أركان التوحيد

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ قُلِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَىٰٓۗ ءَآللَّهُ خَيۡرٌ أَمَّا يُشۡرِكُونَ ﴿٥٩﴾ أَمَّنۡ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَأَنۢبَتۡنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهۡجَةٖ مَّا كَانَ لَكُمۡ أَن تُنۢبِتُواْ شَجَرَهَآۗ أَءِلَٰهٞ مَّعَ ٱللَّهِۚ بَلۡ هُمۡ قَوۡمٞ يَعۡدِلُونَ ﴿٦٠﴾ أَمَّن جَعَلَ ٱلۡأَرۡضَ قَرَارٗا وَجَعَلَ خِلَٰلَهَآ أَنۡهَٰرٗا وَجَعَلَ لَهَا رَوَٰسِيَ وَجَعَلَ بَيۡنَ ٱلۡبَحۡرَيۡنِ حَاجِزًاۗ أَءِلَٰهٞ مَّعَ ٱللَّهِۚ بَلۡ أَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ ﴿٦١﴾ أَمَّن يُجِيبُ ٱلۡمُضۡطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكۡشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجۡعَلُكُمۡ خُلَفَآءَ ٱلۡأَرۡضِۗ أَءِلَٰهٞ مَّعَ ٱللَّهِۚ قَلِيلٗا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿٦٢﴾ أَمَّن يَهۡدِيكُمۡ فِي ظُلُمَٰتِ ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِ وَمَن يُرۡسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشۡرَۢا بَيۡنَ يَدَيۡ رَحۡمَتِهِۦٓۗ أَءِلَٰهٞ مَّعَ ٱللَّهِۚ تَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ﴿٦٣﴾ أَمَّن يَبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَمَن يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِۗ أَءِلَٰهٞ مَّعَ ٱللَّهِۚ قُلۡ هَاتُواْ بُرۡهَٰنَكُمۡ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴿٦٤﴾ ﴾

إن بناء الدول يعتمد على أساسين؛ أحدهما مادي والآخر معنوي.

ولقد استفاضت السورة في التنبيه على مقومات الأساس المعنوي والقيمي لبناء الدولة، وأن الدولة التي يريد الله تعالى لبني آدم عمارة الأرض بها هي الدولة التي تقيم دينه وتحكّم شريعته، وتحرس عقيدة التوحيد في نفوس أفراده.

ولقد تقدمت أيضاً مواضع في السورة تنبه على بعض مظاهر البناء المادي للدولة كعرش الحكم والصرح الممرد والقوة العسكرية ذات البأس والقوة، وغير ذلك.

ثم وجدنا السورة قد نبهت على **الأسباب المعنوية** لزوال الدول، وها نحن نجد هذا الموضع من السورة قد انتقل إلى التنبيه على **الموارد الطبيعية** التي سخرها الله تعالى للإنسان، لإقامة دولته، وعمارة أرضه مستصحباً عقيدة التوحيد في كل خطوة من خطوات الكشف والتنقيب عن هذه الموارد، وتسخيرها في عمارة دولة الحق، وحراسة دولة الحق، والدعوة إلى دولة الحق.

ولنتدبر في مَشاهد هذا الموضع من السورة لنتلمس معالم السياسة الشرعية فيه بتوفيق الله عز وجل:

أولاً: الاصطفاء:

إن الله محمودٌ على كل أفعاله سبحانه وتعالى، سواءٌ أصابنا منها خيرٌ مباشر أم لم يصبنا، وله سبحانه وتعالى الحكمة البالغة في كل أقواله وأفعاله عز وجل، أدركنا حكمته في فعله المعيَّن أم لم ندركها. وإن من أفعال الله تعالى اصطفاء واختيار مَن شاء مِن عباده لتحقيق ما شاء من مقاصد خلقه، وذلك فضلُ الله يؤتيه من يشاء لا ريب، غير أن حكمة الله تعالى تقتضي أن يكون المصطفَون أهلاً للاصطفاء، وهذا يقتضي أن يسعى المكلَّف بالإقبال على الله تعالى وتعاطي أسباب رضاه التي تؤهله –بإذن الله – لإقبال الله تعالى عليه وقبوله له، كما روى الصحابي الجليل أبو هريرة ﷺ قال: قال النبي ﷺ:"يقول الله تعالى: أنا عند ظن عبدي بي، وأنا معه إذا ذكرني، فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي، وإن ذكرني في ملإ ذكرته في ملإ خير منهم، وإن تقرّب إليَّ بشبر، تقربت إليه ذراعاً، وإن تقرّب إليّ ذراعاً تقربت إليه باعاً، وإن أتاني يمشي أتيته هرولةً"[1]. ولما كان الله تعالى وحده المتفرد بالحكمة البالغة في كل أقواله وأفعاله ناسب التنبيه على وجوب توحيد الله في ذلك، ونبذ كل باطلٍ من آلهةٍ مزعومةٍ يُشرك بها المشركون، ويتخذونها لله نداً في حكمته وخلقه واختياره.

فإذا تدبرنا عمل المكلفين في عمارة الأرض وبناء الدول التي تحتاج كلاً من الأساس المعنوي والأساس المادي – وجدنا أن أحوال المكلفين من حيث التأهل للاصطفاء لا يخرج عن أربعة أحوال؛

- فإما أن يجتمع الأساسان المادي الصحيح والمعنوي (الدين) الصحيح،
- وإما أن يضيَّع كلاهما،

[1] متفق عليه

- وإما أن يتحقق الأساس المادي الصحيح، ويضيع الأساس المعنوي -أي الدين الصحيح- ويتخذ مكانه أساس معنوي فاسد (أيديولوجيا فاسدة)،
- وإما أن يتحقق الأساس المعنوي الصحيح -أي الدين الصحيح- ويكون الأساس المادي مختلاً ضائعاً إهمالاً أو إخفاقاً

فهذه أربعة صور لا خامس لها.

ويجب على المسلمين أن يدركوا اليوم أن دعوى الالتزام بالدين الصحيح دون تحقيق مقتضيات ذلك الالتزام، ودون السعي بأخذ كل ما تيسر من أسباب القوة المادية الصحيحة اللازمة لن تحقق لهم الريادة الأممية، ولا التفوق الحضاري المنشود، لأن الله تعالى لم يخلق الأرض ويستعمرنا فيها لنعيش فيها عيشة الدراويش الطوافين على موائد الخلق، يتقوّتون ويتسولون أسباب عيشهم، ويزينون حالهم لأنفسهم بصَلاتهم وذِكرهم وصَلاحهم المزعوم، وهم لا يزرعون زرعاً، ولا يبنون بناءً، ولا يخترعون دواءً، ولا يصنعون سلاحاً...

إن الله تعالى قد خلق قوانين الكهرباء خلقاً كونياً لا أمراً شرعياً، ليستضيء بها من سعى في كشف هذه القوانين وتسخيرها بإذن الله الكوني لا ليستضيء بها من جلس يدعو الله أن يضيء له مصباحاً وهو جالسٌ في بيته أو في محرابه، وإن الله تعالى قد خلق قوانين المعادن خلقاً كونياً لا أمراً شرعياً ليستصلح بها المقاتل درعاً يستجن به من ضربات الأعداء ورمحاً يطعن به في مَقاتِل عدوّه، لا ليستجنَّ بها مَن لا يجيد صناعتها أو يدفع بها من لا يحسن الطعن بها وهو جالس في "زاويته" ينفخ أوداجه صارخاً بأدعية الويل والثبور على "الأعداء"... **إن الله تعالى قد خلق هذه الأسباب المادية كوناً، وهو يريد منا شرعاً أن ننقب عنها، ونستصلحها، ونحن نوحد الله تعالى في ربوبيته إذ خلق، وفي ألوهيته إذ أمر، وفي أسمائه وصفاته إذ وفَّق وسدد وبرَّك على من أخذ بأسبابه، وعمل بمقتضى حكمته في خلق هذه الأسباب،** حتى إذا استوى هذا المؤمن العامل هو والكافر بربه في الأخذ بأسباب

المادة كوناً رجح المؤمن العامل بفضل الله بضمه أسباب توحيد الله في القصد والدعاء ومُطلَق العبادة وخصوصها المناسب لمقتضى الحال، بل إنه إذا قصرت مادته عن مادة الكافر دون تقصيرٍ منه في تعاطي الأسباب كان الفتح الرباني بأنواع من الأسباب التي هي فوق تصور البشر وفوق مقدورهم، ولكن لا تُستدعى هذه الأسباب العلوية بذرائع العبودية الخالصة إلى الله إلا مع إبراء الذمة باستفراغ الوسع والجهد في الأخذ بالأسباب المادية التي جعلها الله تعالى مناطات لمسبباتها بحكمته وقدرته سبحانه وتعالى. وبالمقابل، إذا اختل أداء المؤمن العامل في أحد المجالين ترجح احتمال غلبة الكافر باجتهاده في المجال المادي الكوني وفق نظام الأسباب الذي خلقه الله تعالى وأجرى الكون بمقتضاه، ولا يبعد أن يجري بعض ذلك التغلب مجرى العقوبة على المؤمن المقصر.

قد أصبح جلياً إذاً **أن الدولة التي تحقق القوة المادية الصحيحة والقوة المعنوية الصحيحة هي الدولة المصطفاة**، فإذا كان التفريط في أحدهما كان بقاء الدول كوناً منوطاً بمن حقق القوة المادية كوناً ولو خالف الأمر شرعاً، **وليدرك أهل الدين الصحيح المفرِّطون في أسباب البناء المادي للدول أنهم مقصرون شرعاً عند التحقيق**. نعم هم مقصرون شرعاً في التقصير في الأخذ بالأسباب المادية، فالمسلمون في الحقيقة ضعفاء في القوة المعنوية الدينية بقدر تفريطهم في القوة المادية اللازمة لبناء الدول، إذ لو كان في دينهم قوة لدفعهم ذلك إلى استكمال ما خلق الله لهم من أسباب الكون، فتنبه لهذا المعنى.

إنَّ تفوق الدول الكافرة على الدول المسلمة المقصرة في أسباب القوة المادية وأسباب البناء المادي يعود إذاً إلى سببين اثنين:

- أولهما نفس التقصير في الأسباب المادية،
- وثانيهما وهن السبب المعنوي عندهم لسوء فهمه وسوء تطبيقه وسوء تمثيله

ولا يبعد أن يكون حكم الله الكوني بتفوق الدول الكافرة في هذا السياق نوعُ تعجيل عقوبةٍ على هذا التفريط في السببين[1]. هذه ثلاثة صور إذاً، وتبقى في أرذل المنازل تلك الدول التي لا هي للقوة المادية أقامت، ولا هي على العقيدة الصحيحة أقامت، فتعست في الدنيا والآخرة.

ثانياً: العلوم الكونية وبناء الدولة:

سردت الآيتان بعد ذلك بعضاً من معالم الكون التي سخرها الله تعالى للإنسان ليمكِّنَه بها من عمارة الأرض وبناء المجتمع والدولة الحاضنين للفرد، قال تعالى: ﴿ أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنۢبِتُوا۟ شَجَرَهَآ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ ﴿٦٠﴾ أَمَّن جَعَلَ ٱلْأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلَٰلَهَآ أَنْهَٰرًا وَجَعَلَ لَهَا رَوَٰسِىَ وَجَعَلَ بَيْنَ ٱلْبَحْرَيْنِ حَاجِزًا ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٦١﴾ ﴾ ؛ فهذه الإشارة الموجزة المعجزة إلى خلق السموات والأرض إشارة إلى ما سخره الله تعالى للإنسان من **موارد مبثوثة ومخزونة السماوات والأرض**، ثم الإشارة إلى **علم الأمطار** ودوران المياه، التي فيها حياة الناس، ثم الإشارة إلى **علم الحدائق** التي فيها إدخال البهجة على قلوب الناس والإسهام في راحتهم واستجمامهم النفسي، ثم الإشارة إلى **علم الأشجار والنباتات** التي فيها معايش الناس وأقواتهم، ثم **علم الأرض والزلازل** التي فيها استقرار الناس وحفظهم من الدمار المتعلق بفقد هذا الاستقرار، ثم **علم الأنهار والبحار** التي فيها مصالح الناس من السفر والصيد والملاحة والتجارة، وتميز المحيطات المالحة بما لا تجده في الأنهار العذبة، وتميز الأنهار العذبة بما لا تجده في المحيطات المالحة، والفصل بين ذلك فصلاً عجيباً يحجز بين الماءين بقدرة الله المنبهة لعباده على عظمة الخالق سبحانه وتعالى.

[1] فإذا ضمت الدولة المسلمة إلى هذا التقصير تضييعاً للحقوق وإشاعة للظلم وأخذت الدول الكافرة بميزان العدالة الاجتماعية فلا تسأل عن حالها، والله المستعان فيما نراه اليوم...

وختمت الآية بقوله تعالى ﴿ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٦١﴾ ﴾ إشارة إلى العِلمين وتحذيرٌ من التقصير فيهما، وهذان العلمان هما؛

علم الكون المعقول

وعلم الوحي المنقول،

فعلوم الكون وموارده التي سخرها الله للإنسان تحتاج من يتعلمها ويتعلم وسائل استخراجها وتسخيرها، وهذا النوع من العلوم لا يُستجلب بآلة الوحي[1] والنصوص المنقولة على لسان الرسل، بل يُستجلب بوسائل العلم التجريبي، **وعلم الوحي المنقول** الذي يذكّر الإنسان بخالقه وبحقوق خالقه عليه لا يُستجلب بالحس والمشاهدة التجريبية ولا يخضع لتصورات "العقل" وإنما يؤخذ عن طريق الوحي المعصوم، ولا ينقص ذلك من أحد العِلمين على حساب الآخر، فإن الله تعالى خلق الكون وأنزل الوحي وخاطبنا بالعمل بهذا وهذا لعمارة الأرض وبناء الدولة بناءاً يُصلح الدنيا للمعاش العاجل ويصلح الآخرة للخلود الآجل.

ثالثاً: ﴿ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٦١﴾ ﴾ :

إن الذين يُغرقون في الماديات والكونيات ويعطلون الوحي لا يعلمون سر هذا التسخير الكوني، ولا يعلمون كم يفوتهم من لذة العبودية لله في الدنيا، والفوز بنعيمه ورضوانه في الآخرة.

وإن الذين يعطلون الكون ويزعمون توكلهم بالوحي مع تقصيرهم في الأسباب لا يعلمون كم هم مقصرون في عبادة الله ودينه إذ نسبوا إلى دين الله من العجز ما ليس فيه، ولا يعلمون كم فاتهم من شهود اسم الله الحكيم وصفته الحكمة فيما خلق وسخر من موارد الكون وقوانين

[1] أي بعد انقطاع الوحي وإلا فإن الله تعالى قد يوحي إلى رسله وأنبيائه ما شاء من علوم الكون كما أوحى لداود عليه السلام صناعة الدروع السابغات وعلم نوحاً عليه السلام صناعة السفينة، ولكن المقصود أن علوم الكون ليست في الجملة من هذا الباب لا سيما بعد انقطاع الوحي، والله أعلم

الأسباب المادية التي تفوق الوصف، وهم مع فوزهم في الآخرة بمقام التوحيد أدنى مرتبةً ممن شهد كمال التوحيد بالعمل بمقتضى أسماء الله وصفاته حيث خلق الكون عالِماً بما يصلح فيه من معايش الناس، وجعل الأسباب منوطةً بها مسبباتها حكيماً في كل ذلك جل في علاه.

إن هاتين الآيتين قد جمعتا الإشارة والتنبيه إلى كل ما يحتاجه الإنسان من موارد لبناء المجتمع والدولة، فالسماوات والأرض أحاطت بمواطن هذه الموارد فما على الإنسان إلا أن يسعى في البحث والاكتشاف والتنقيب، وإن المسلمين أولى بإرسال مسبارٍ فضائي يبحث في علوم الكواكب والمجرات ويصدح بكلمة التوحيد من ملحدٍ وثني لا يرى في ذلك كله إلا طغيان العلم وجبروت الإلحاد، وإن المسلمين أولى بالتنقيب في أعماق الأرض بحثاً عن كنوزها التي تسخر لبناء الإنسان والمجتمع الفاضل تحت مظلة التوحيد ليأوي إليه كل باحثٍ عن الحقيقة ويطمئن إليه كل هارب من الرذيلة. وإن المسلمين أولى بعلم المياه والزروع وما تشير إليه من مقومات الحياة الإنسانية، وإن المسلمين أولى بعلم الأرض والزلازل وما تشير إليه من أسباب استقرار الإنسان في زيارته العابرة في هذه الدنيا وما تستلزمه من القرار والسكون، وإن المسلمين أولى بعلم البحار والأنهار وما تشير إليه من مصالح الناس في الملاحة والتجارة وتبادل الخبرات بين المجتمعات الإنسانية البعيدة، ويندرج تحت هذه العناوين العريضة ما لا يحصى كثرة من شتى أنواع العلوم التي تنبه على توحيد ربوبية الخالق سبحانه، وعلى رحمته بالعباد بما سخره لهم من موارد الحياة وسعت رحمته كل شيء وجل في علاه، وعلى واجب المسلمين في السعي في الأرض بحثاً وتنقيباً واستكشافاً وتسخيراً.

رابعاً: تقلب أحوال الدول وتوحيد الألوهية:

نبهت الآيات بعد ما تقدم من الإشارة إلى الأخذ بكلٍ من أسباب القوة المادية والمعنوية في بناء الدولة على تقلب أحوال الدول لاختلال أحد هذين الأمرين، مما يضطر الإنسان – وهو وحدة بناء المجتمع والدولة – إلى طلب كشف النوازل ورفع البلاء بالدعاء، فنبهت الآية

على توحيد الله في ألوهية القصد والدعاء عند وقوع النوازل، مثال ذلك ما يقع في الدول من زلازل وبراكين وسيول وعواصف وقحط وجدب وغير ذلك، فلا يليق بالدولة التي عرفت الله بوحدانية ربوبيته فيما خلق من أسباب قيامها التي تقدمت الإشارة إليها، أن تدعو غير الله تعالى في نوازلها التي تضطرب فيها الأسباب الكونية لبقائها، كما لا يليق بأفراد هذه الدولة كذلك أن يدعو غير الله في الضراء، وقد تعرف عليهم سبحانه وتعالى في الرخاء والسراء بشتى أنواع النعم وأسباب الحياة في دولتهم، **فهذا تنبيه على الخلل الذي قد يصيب الدولة في خصائصها وبنيتها المادية الكونية**، وهو تحريضٌ ضمنيٌ على كشف الأسباب الكونية للوقاية من آثار هذا الخلل كما هو معلوم اليوم من علوم الرصد الجوي والأرضي ونحو ذلك.

وأما قوله تعالى ﴿ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ ﴾ فهو **تنبيه على استصحاب أو اضطراب الأسباب المعنوية العَقَدية لاستمرار الدولة**، يعني: أنه كلما التزمتم أيها الناس – حكّاماً ومحكومين – بعقيدة التوحيد، وطبقتم شريعة الله في البلاد والعباد، كلما استوجبتم استمرار استخلاف بعضكم بعضاً على هذه الدولة، فإذا ضيعتم عقيدة التوحيد كان السوء والأخذ الشديد، وكان استخلاف قومٍ آخرين إما عقوبةً لكم وإما استصلاحاً للدولة التي لم ترعوا أسباب بقائها. ويستأنس لهذا المعنى بقوله تعالى : ﴿ أَمَّن يَهْدِيكُمْ فِي ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ﴾ إشارة إلى كشف النوازل بالأخذ بكلٍ من أسباب كشفها المادية من حيث الأخذ بالأسباب كالاسترشاد بآلات الملاحة في البر والبحر، وأسباب كشفها المعنوية من حيث توحيد الله تعالى بالدعاء لكشف هذه النوازل، ولا بد من اجتماع الأمرين في كشف البلاء كما نبهنا على ضرورة الأخذ بالأمرين عند إقامة الدولة والبناء، **فمن ظن أنه بآلات الملاحة مستغنٍ عن الله فهو الفقير، ومن ظن أن الدعاء وحده يغني عن الأخذ بما أمر الله من الأسباب المناسبة لمسبباتها والمقدورة للمخاطبين بها فقد وقع في التقصير**، فلا بد من هذا وهذا.

يتبين مما تقدم أنه يتحتم على الدولة الإسلامية ومؤسساتها وأفرادها العمل على كشف وتسخير ما خلقه وسخره الله تعالى من علوم الرصد والكشف المبكر لدفع المفاسد عن الدولة، فالسياسة الشرعية بمفهومها الواسع قائمة على دفع المفاسد قبل وقوعها وحفظ المصالح الموجودة، وإن رفع المفاسد بعد وقوعها واستجلاب المصالح بعد فقدها نوعُ تأخيرٍ ينبئ عن نوع تقصير.

وأما قوله تعالى : ﴿وَمَن يُرۡسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشۡرَۢا بَيۡنَ يَدَيۡ رَحۡمَتِهِۦٓۗ﴾ فيتضمن الإشارة إلى استصلاح الدولة برفع الفساد الواقع فيها سواءٌ أكان ذلك الفساد مادياً أم معنوياً، فاستصلاح الأرض بالرياح المبشرات فيه إشارة إلى استصلاح ما فسد من مقومات بناء الدولة المادية الكونية، ولعل فيه إشارة إلى أن الله يعيد استخلاف المؤمنين العاملين إن هم تداركوا ما كان منهم من تقصير استوجب ضياع دولتهم واستخلاف غيرهم وتسليط عدوهم، **وأن التوفيق لذلك كله إنما يُستجلب بدعوة الله تعالى وحده لا شريك له، لا بدعوة شركاء مزعومين وآلهة باطلة من معسكر الشرق الملحد ومعسكر الغرب الفاجر**، ولا بقرضٍ ملياريَ من صندوق النقد الدولي المحارب لله ولرسوله بحراب الربا الماحقة، ولا بالانسلاخ عن هوية الإسلام تحت وقع تهمة كاذبة يسمونها الرجعية تارة والظلامية تارة والتخلف تارة أخرى، ﴿أَءِلَٰهٞ مَّعَ ٱللَّهِۚ تَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ٦٣﴾

خامساً: تقلب أحوال الدول وتوحيد الأسماء والصفات:

إن الله تعالى الواحد في ربوبيته هو الذي خلق أسباب قيام الدول الكونية المادية وأنزل أسباب قيام الدول الشرعية المعنوية، وإن الله تعالى الواحد في ألوهيته هو الذي أعاد واستصلح ما فسد وخرب ونزل بالدول من سوءٍ لاختلال سببٍ أو أكثر من أسباب قيامها الكونية والشرعية، وإن الله تعالى هو الواحد في أسمائه العلي الخالق المبدئ والمعيد والرزاق، وهو الواحد في صفاته العلو والخَلق والبدء والإعادة والرزق، وقد نبهت الآيات على أسباب بناء

الدولة ثم نبهت على أسباب كشف السوء عنها بدعاء المضطرين إليه تعالى، ثم نبهت على إحيائها بالهداية بأسباب كشف البلاء وإرسال الرياح المبشرات رحمة منه، ونبهت بفناء الدول وانقضائها على وحدانية الله في مشهد البعث والنشور بعد انقضاء هذه الدنيا الفانية ليجازي المحسن بإحسانه والمسيء بإساءته، ونبهت على وحدانية الله في الرزق لئلا تغتر دولة ما بقوة أسبابها المادية، ولا تغتر دولة ما بكشفها شيء من علوم السماوات والأرضين، فليس من شيء في السماوات والأرض إلا هو خاضع لله تعالى مفتقر إليه، والحاجة إلى الرزق إشارة إلى الفقر إلى الرازق. وفي هذا تنبيه للدولة أنها كلما أمعنت في تحصيل أسباب القوة والبقاء كلما اشتد افتقارها إلى الله تعالى الذي أمدها بهذه الأسباب، فمتى جاوزت الدول "القوية" حدها فطغت في الأرض وتجبرت وسطت على غيرها من الدول بغير الحق كلما عرضت نفسها للهلاك بانقطاع أسباب الرزق عنها وبإهلاك الله تعالى لها.

لقد جمعت هذه الآيات إذاً بين مشاهد توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية وتوحيد الأسماء والصفات، لتدرك كل دولة وأمّة أنها مخاطبة بعبودية الله تعالى وحده لا شريك له، لا شريك له رباً منفرداً بالخلق والأمر، ولا شريك له إلهاً منفرداً بالقصد إليه والدعاء إليه، ولا شريك له في أسمائه الحسنى وصفاته العلى منفرداً بها فلا يخاطَب بها وبمقتضاها غيره سبحانه وتعالى. وإن كل دولة لا تقوم على توحيد ربوبية الله تعالى هي دولة هالكة، وإن كل دولة لا تقوم على توحيد ألوهية الله تعالى هي دولة هالكة، وإن كل دولة لا تقوم على توحيد أسماء الله وصفاته هي دولة هالكة.

المعلَم الحادي وعشرون: افتقار من استغنى بعلوم الدنيا عن علم الآخرة

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُۚ وَمَا يَشۡعُرُونَ أَيَّانَ يُبۡعَثُونَ ﴿٦٥﴾ بَلِ ٱدَّٰرَكَ عِلۡمُهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِۚ بَلۡ هُمۡ فِي شَكّٖ مِّنۡهَاۖ بَلۡ هُم مِّنۡهَا عَمُونَ ﴿٦٦﴾ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبٗا وَءَابَآؤُنَآ أَئِنَّا لَمُخۡرَجُونَ ﴿٦٧﴾ لَقَدۡ وُعِدۡنَا هَٰذَا نَحۡنُ وَءَابَآؤُنَا مِن قَبۡلُ إِنۡ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ﴿٦٨﴾ قُلۡ سِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَٱنظُرُواْ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلۡمُجۡرِمِينَ ﴿٦٩﴾ وَلَا تَحۡزَنۡ عَلَيۡهِمۡ وَلَا تَكُن فِي ضَيۡقٖ مِّمَّا يَمۡكُرُونَ ﴿٧٠﴾ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلۡوَعۡدُ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴿٧١﴾ قُلۡ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعۡضُ ٱلَّذِي تَسۡتَعۡجِلُونَ ﴿٧٢﴾ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو فَضۡلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَهُمۡ لَا يَشۡكُرُونَ ﴿٧٣﴾ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعۡلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمۡ وَمَا يُعۡلِنُونَ ﴿٧٤﴾ وَمَا مِنۡ غَآئِبَةٖ فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٍ ﴿٧٥﴾ ﴾

إن قانون الأسباب الذي خلقه الله تعالى ليسير الكون على انتظامه، قد يفضي إلى تمكين الدول الكافرة والفاجرة الآخذة بأسباب القوة المادية عند غياب الدولة المسلمة الآخذة بالسببين المادي والشرعي أو مع وجود الدولة المسلمة المقصرة في أحد السببين على نحو ما تقدم في الفصل السابق، وإن هذا المشهد ليؤدي إلى أمرين خطيرين هما:

- افتتان الدولة الكافرة بقوتها المادية وعلومها الكونية فتتمادى في كفرها وطغيانها استدراجاً من الله تعالى، بل وتسليطاً منه تعالى لها على الدولة المسلمة المقصرة عقوبةً لها على تقصيرها كما روى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: أقبل علينا رسول الله ﷺ فقال:"يا معشر المهاجرين، خمسٌ إذا ابتُليتم بهن، وأعوذ بالله أن تُدركوهن: لم تظهر الفاحشة في قومٍ قط حتى يعلنوا بها إلا فشا فيهم الطاعون والأوجاع التي لم تكن مضت في أسلافهم الذين مضوا، ولم ينقصوا المكيال والميزان إلا أُخذوا بالسنين وشدة المؤونة وجور السلطان عليهم، ولم يمنعوا زكاة أموالهم إلا مُنعوا القطر من السماء

ولولا البهائم لم يُمطروا، **ولم ينقضوا عهد الله وعهد رسوله إلا سلط عليهم عدواً من غيرهم فأخذوا بعض ما في أيديهم**، وما لم تحكم أئمتهم بكتاب الله ويتخيروا مما أنزل الله إلا جعل الله بأسهم بينهم"[1]

- وافتتان الدولة المسلمة الضعيفة بمشاهدة قوة الدولة الكافرة ونسبة قوتها إلى ذلك الانفكاك المقيت بين أسباب القوة المادية والشرعية (فصل الدولة عن الدين) فتدخل الدولة المسلمة – أو بقاياها – في متاهات الضلال المتنوعة كالتبعية والولاءِ للدولة الكافرة القوية، وتتبع مسار الدولة الكافرة القوية من حيث الانفكاك عن الأسباب الشرعية واللهث وراء سراب القوة المادية المجردة، بل والأسوأ من ذلك كله أن تدخل في متاهة محاربة الدين والتدين بذريعة محاربة الرجعية والتطرف، ولا تسأل حينئذٍ عن حال الدولة حين تدخل في صراع مع هويتها وماهيتها وسبب وجودها بل جُل بناظريك في ربوع العالم الإسلامي اليوم لترى عاقبة هذا الأمر ومآله الوخيم.

لقد جاءت هذه الآيات بعد مجموعة الآيات المنبهة على العلوم الكونية التي أشرنا إلى أهميتها في بناء الدول وقيامها، لتعيد التوازن إلى العقل الفردي والجمعي فيدرك أن هذه الأسباب والعلوم الكونية فرعٌ عن رحمة الله بالخلق وربوبيته الكاملة لهم لا تغنيهم عن الله رب الخلق وصاحب الأمر، ولا تغنيهم عن الأسباب الشرعية والعلوم الغيبية النقلية التي ترشدهم إلى ما فيه كمال صلاحهم في العاجل والآجل. وكان هذا التنبيه على ثلاثة مستويات:

1. التنبيه على أن هناك **علوماً لا تُدرك بطريق كشف العلوم الكونية الحسية المادية**، قال تعالى: ﴿ قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُۚ وَمَا يَشۡعُرُونَ أَيَّانَ يُبۡعَثُونَ ٦٥ بَلِ ٱدَّٰرَكَ عِلۡمُهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِۚ بَلۡ هُمۡ فِي شَكّٖ مِّنۡهَاۖ بَلۡ هُم مِّنۡهَا عَمُونَ ٦٦ ﴾، فمن هذه العلوم علم الغيب الذي لا يعلمه مَن في السماوات والأرض – وهذه من صيغ

[1] سنن ابن ماجة - 4019

العموم- إلا الله جل في علاه، ومن هذه العلوم علم المعاد وميقات البعث، ومنها علوم الآخرة بكل تفصيلاتها وأحداثها وتأويلاتها، لا يعلم ذلك كله إلا الله، ثم من أطلعه الله تعالى مِن عباده على ما شاء من هذه العلوم خبراً عن طريق الوحي المعصوم، ولا ريب أن من كان موقفه من مصدر هذه العلوم -أعني الوحي- هو الإنكار فإنه سيبقى في شكٍ من هذا الوحي، وسيبقى في عماية عن هذه العلوم، حتى تأتيه الطامة الكبرى حين لات ندم كما بينت الآية. وها هي الدول الكافرة على مر العصور كما هي اليوم تتمادى في طغيانها، وشكها في الوحي، وتكذيبها بعلومه، والافتتان بما استدرجها الله تعالى فيه من كشفٍ وتسخير للعلوم الكونية، وها هي بقايا الدولة المسلمة تسير في ركاب هذه الفتنة غير مكترثة بما ميزها الله تعالى به من علوم الوحي المعصوم، بل بلغ بها الشقاء أن سعت حكومات ومؤسسات بقايا الدول المسلمة في محاربة الوحي، ومحاربة علوم الوحي، وإطلاق ألسنة الإعلام المسعورة في هدم ثوابت الدين، وإسقاط هيبته من قلوب عامة المسلمين بذريعة محاربة الرجعية واللحاق بالمدنية العصرية ومجاراة دول الكفر المارقة. والشاهد أن الدول المنكرة للوحي المستغنية بعلوم دنياها عن علوم آخرتها دولٌ سائرةٌ نحو شقائها العاجل والآجل، إنها دولٌ ومجتمعات متخبطةٌ في عمايات الشك والضلال، لا تغني عنها علومها الكونية مهما بلغت، ولا يحقق لها استقرارها النفسي والاجتماعي مهما تطورت وسائل الراحة المادية والكشوف الكونية، ولا تحتاج لتأكيد هذا المعنى إلا التجول بناظريك في المجتمعات الغربية المتطورة مادياً وتتبع نسب الانتحار والاكتئاب ومعدلات الأمراض النفسية العقلية وقتل النساء[1] والأطفال تعنيفاً وإجراماً أسرياً اجتماعياً لم تشهد البشرية له مثيلاً.

[1] ظهرت دراسات اجتماعية في فرنسا وقت مراجعة هذه الكلمات تستنفر المؤسسات المعنية للتصدي لظاهرة"قتل النساء" في فرنسا بمعدل قتل امرأة كل ثلاثة أيام على أيدي "شركائهن" أي أخدانهن، فتأمل حاملة لواء الديمقراطية التي تمنع النقاب وتحارب الحجاب زعماً أنها تحرر المرأة المسلمة من القمع وتدافع عن قيم العلمانية في فرنسا، وهي تنظر إلى قتل نسائها كظاهرة اجتماعية تحتاج التصدي لها ودراسة أسبابها!

2. **الإنكار على الأمم المكذبة بالبعث:** جاءت الآيات بعد ذلك لتبين مصير الأمم المكذبة بالبعث، وأنها لا تخرج عن سنن الأمم الماضية التي كذبت بالبعث فأفناها الله تعالى بعد قوتها وظهورها وعلو أمرها في الدنيا فلم يبق منها إلا آثارها في الأرض، قال الله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا وَءَابَآؤُنَآ أَءِنَّا لَمُخۡرَجُونَ ﴿٦٧﴾ لَقَدۡ وُعِدۡنَا هَٰذَا نَحۡنُ وَءَابَآؤُنَا مِن قَبۡلُ إِنۡ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ﴿٦٨﴾ قُلۡ سِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَٱنظُرُواْ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلۡمُجۡرِمِينَ ﴿٦٩﴾ ﴾؛

وهنا يجدر التنبه إلى عدة مسائل بينتها الآيات الكريمة،

(أولها) أن مستند منكري البعث هو استشهادهم بأحوال أسلافهم الذين سفّهوا أقوال الرسل المخبرين بالبعث، واستشهادهم المزعوم بالحس وهو أن هذا البعث الذي أُخبروا به لم يحدث وبالتالي فهم غير ممكن. وهذا فيه مناقضةٌ للعقل لأن الإمكان العقلي لا يحيل إعادة الخلق على من أنشأه ابتداءً، وفيه مناقضةٌ للحس الذي يشهد أن كل الأمم والحضارات المعروفة لها نوع اهتمامٍ بموتاها يشير إليه تهيئة موتاهم لما بعد الموت، وهذا يشير بدلالة الواقع والحس المشهود على نوع إيمانٍ لدى هذه الأمم بمرحلة ما بعد الموت، ولعل من أكبر الأمثلة على ذلك ما يسعى إلى مشاهدته كل سواح العالم في الأهرامات المصرية وما كشفته التنقيبات الأثرية من تحنيط أجساد الموتى وحشد مقابرهم بكافة أنواع التجهيزات لحياة ما بعد الموت، وهكذا كثير من الأمم والحضارات البائدة، فدليل الحس يكذب استشهاد منكري البعث بأحوال الأمم السالفة.

(ثانياً) إن الأمر بالسير في الأرض والنظر في مصير الأمم المجرمة التي كذبت الرسل وكذبت بالبعث إشارة ضمنية إلى أن الله تعالى يبعث الأفراد بعد الموت كما بعث القرون المتأخرة من بعد هلاك القرون الأولى، كما أهلك قوم نوح عليه السلام ومن

في الأرض جميعاً ثم بث من بعد ذلك الإهلاك أمما وشعوباً من ذرية نوح كما بثها من ذرية آدم بعد أن لم يكونوا، وفيه إشارة ضمنية أيضاً إلى أن الله تعالى يهلك الأمم المكذبة الحالية ويبيد دولتها كما أهلك القرون الأولى وأباد دولتها بتكذيبها بالبعث وبارتكابها غير ذلك من الجرائم.

(ثالثاً) إن الدول المتقدمة المغترة بتقدمها العلمي اليوم والسادرة في غي التقدم العلمي وطغيانه هذا لهي أجدر الدول والأمم بالتصديق بالبعث استناداً إلى العقل والحس الذي لا يؤمنون بشيء سواه، ذلك أن الكشف العلمي والتجربة الحسية في هذه الدول اليوم هي التي يقوم باحثوها وعلماء الوراثة فيها باستخراج بقايا المادة الوراثية من شتى أنواع الأحافير (الميتة) ثم يقومون باستنساخ[1] هذه المواد الوراثية واستنساخ أنسجتها وأعضائها، وكذلك استنساخ الأنسجة والأعضاء، بل والكائن الكامل من المادة الوراثية الخلوية للحيوان الحي، كل هذه الشواهد الحسية العلمية التي يزعم المنتسبون إلى العلم التصديق بمقتضياتها تلزمهم وتلجئهم إلى الإيمان بالبعث، بل إن مجرد محاولة العلماء اليوم "بعث" واستنساخ الكائنات الحية القديمة من بقايا مادتها الوراثية يدل دلالة قطعية على أن عقوهم تقبل الاحتمال العقلي لفكرة البعث، وإلا كان سعيهم فيما يقطعون باستحالته عبثٌ وجنونٌ تسقط معه كل حججهم العقلية المزعومة، ولكنه الجحود والاستكبار الذي سيهلكهم كما أهلك مَن قبلهم مِن الأمم.

3. **التنبيه على أن تكذيب الرسل لا مستند له سوى الجحود:** أخذت الآيات بعد الإنكار على الأمم المكذبة بالبعث ببيان حال هذه الأمم مع الرسل، وإمعانها في التكذيب بهم والجحود برسالتهم، وسرد المزيد من حججهم الواهية، قال تعالى:

[1] لا يخفى أن هذا الاستنساخ ليس بعثاً على الحقيقة التي أخبر الله عنها بل هو استنساخ صور مطابقة للمعلومة الوراثية ولكن المقصود أن فكرة البعث هي أقرب للقبول اليوم من أي وقت مضى عند من يزعمون احتكامهم إلى العقل والحس فقط

﴿ وَلَا تَحۡزَنۡ عَلَيۡهِمۡ وَلَا تَكُن فِي ضَيۡقٖ مِّمَّا يَمۡكُرُونَ ٧٠ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلۡوَعۡدُ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ٧١ قُلۡ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعۡضُ ٱلَّذِي تَسۡتَعۡجِلُونَ ٧٢ ﴾ ؛ فقد جاءت الآيات لتسري عن رسول الله ﷺ ما كان يجد في نفسه من حزن وضيق إشفاقاً منه على قومه، وحذراً من التقصير حاشاه في تبليغ رسالة ربه، فنبهت على حال الكفار من التكذيب بالبعث والنشور والإمعان في الاستهزاء والجحود سائلين سؤال استهزاء ﴿ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلۡوَعۡدُ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ٧١ ، والحق أن الرسل قد أخبرت بهذا الموعد وأنه يوم القيامة ولكن الكفار جحدوا وطلبوا التعيين –وهو من الغيب الذي استأثر الله بعلمه – وذلك أن عقولهم الطاغية لا تطيق أن يكون هناك عِلمٌ لا يستطيعون الإحاطة به، وهكذا النفس البشرية المتمردة تنكر وتكذب بما لا تدركه أو تحيط به. ولعل خوف الظَلَمة من عاقبة ظلمهم إن هم بُعثوا وحوسبوا وجوزوا على ظلمهم هو الذي يدفعهم إلى التكذيب بما تعلم فطرهم وقلوبهم أنه آتٍ لا محالة، ولكنه هروب الجاني من العقوبة، واستمرار العبد الآبق في إباقه. ولهذا كان الرد الحاسم: ﴿ ٧١ قُلۡ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعۡضُ ٱلَّذِي تَسۡتَعۡجِلُونَ ٧٢ ﴾ ، وعسى من الله إيجاب[1]، فلتعتبر الأمم الكذبة بأحوال الأمم من قبلها، ولتعلم أن ما كذبت به من خبر الرسل عن البعث والنشور آتٍ لا ريب لا يرده تكذيبهم به، ولا يدفعه عنهم جحودهم لقدومه، ولا يطعن في صدق خبر الرسل عنه عدم وقوعه عند استعجالهم له وطلبهم له، فالأمر في ذلك كله لله تعالى وحده لا لأمانيهم الباطلة. ولا يخفى ما في هذا الخبر من تهديد للأمم المكذبة بعاجل العقوبة — على سنن من كان قبلهم من الأمم المكذبة والدول البائدة — مع الوعيد بآجلها.

[1] أي أنه واقعٌ لا محالة

4. **إرسال الرسل مِن أعظم نِعم الله على الخلق**: إن قيام وبقاء الدول كما قدمنا مراراً يحتاج إلى جملةٍ عظيمة من الأسباب المادية والشرعية، ولما كانت الأسباب المادية المحسوسة من أسباب طغيان العباد بعضهم على بعض، وتمردهم على أوامر خالقهم جل وعلا، نبهت الآيات على النعمة العظيمة التي يحتاج إليها الخلق أشد من حاجتهم للطعام والشراب والأكل والمسكن وشتى أنواع الأسباب المادية، ألا وهي نعمة إرسال الرسل التي بها ارتقى الإنسان من رتبة الحيوان، والتي بها ارتفع شأن الإنسان بين الخلائق التي همها الطعام والشراب والنكاح إلى ذلك المخلوق المختار لعمارة الأرض وعبادة الله، ولهذا نبهت الآيات بعد بيان حال الأمم المكذبة بخبر الرسل عن البعث على أن نعمة إرسال الرسل هي أعظم نعم الله تعالى على الإنسان وعلى المجتمعات وعلى الأمم والدول، قال تعالى: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَشْكُرُونَ ﴿٧٣﴾ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴿٧٤﴾ وَمَا مِنْ غَآئِبَةٍ فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴿٧٥﴾ ﴾ ؛ وسر المسألة أن للإنسان حاجتين: حاجة حسية مادية وأخرى روحية معنوية، وتلبية حاجته الحسية المادية إنما تكون بالطعام والشراب والملبس والمأوى وأسباب الراحة والترفيه المادية من جمال منظر ورفاهة مركب ونحو ذلك، وأما تلبية حاجته الروحية المعنوية فبالتعرف على خالقه، ومراده سبحانه مِن خلقه، والسبيل إلى طمأنينة قلب المخلوق من الاضطراب الناشئ عن الخوف من المجهول. ولهذا بين الله تعالى أن فضل الله على الناس عظيم جداً في إرسال الرسل لتبلغ عن الله تعالى وتبين للناس سبب الخلق، والمراد منه، ولِتُطلع الإنسان على القدر الكافي الذي تطيقه عقولهم من أمور الغيب ليطمئن إلى أن سعيه في غير سدى، وأن حياته على غير سبيل العبث، وأن ذلك كله مقدورٌ مكتوبٌ قبل وقوعه، ومدَوَّنٌ مكتوبٌ بعد وقوعه ليطمئن الخلق إلى أن ما يقع في الكون فإنما يقع بعلم الله وحكمته، فيطمئن المكلّف حين يرى وقوع ما

يخالف مراد الله الشرعي من الأمور الواقعة خلقاً وكوناً، ويطمئن إلى أن كل ما تقترفه أيدي العباد مسجلٌ مكتوبٌ محفوظٌ فيقع الجزاء على الظالم العاصي بظلمه وعصيانه، وللمحسن المطيع على طاعته وإحسانه، فينتفى العبث عن الخلق، ويطمئن الخلق إلى تحقق ميزان العدل في الآجل، وإن اختل فيما يرون في العاجل، وبغير هذا كله لا تستقيم الحياة، ولا يكون لها معنى والمظلوم يرى الظالم يعبث ويعيث في الأرض فساداً ويموت على ذلك دون قصاص أو عقوبة، والمبتلى يرى غيره يعيش في نعمة ظاهرة ويموت هذا على بلواه وذلك على نعمائه فلا تستقيم للحياة عنده معنى، وكذلك الدول الضعيفة الفقيرة ترى الدول القوية الجائرة الطاغية تعيث في الأرض فساداً وتمتد دولتها قروناً متعاقبة على هذا الطغيان فتفقد الأمم الضعيفة الفقيرة المظلومة المغلوبة على أمرها أي أمل في الحياة الكريمة، فإما أن تنقاد إلى عبودية اختيارية للدول الطاغية لتنعم بشيء من فتات النعم التي ترفل بها، وإما أن تتنظر مصيرها كغيرها من الدول الفقير الضعيفة لترزح تحت نير العبودية القهرية لهذه الأمم المتسلطة الطاغية، فأي معنى للحياة إذاً – بدون الإيمان بالغيب وبدون رسالة الرسل- وأي أمل لهذه الشعوب المقهورة التي لا هي بدنياها تمتعت، ولا هي لأخراها أقامت؟ فحاجة الناس للرسل وما أخبرت عنه من الغيبيات ضرورة بشرية روحية معنوية كي يستطيع الناس أفراداً ومجتمعاتٍ ودولاً أن يفهموا "فلسفة" الحياة والابتلاء فيستقيم لحياتهم معنى وهدف، أما بدون ذلك فانظر إلى معدلات الانتحار عند أرقى الدول حضارةً ماديةً اليوم، وانظر إلى مستوى البهيمية التي وصلت إليها أرقى الدول علماً ومادةً وقوةً اليوم، وانظر إلى شقاء الدول الضعيفة الفاقدة لمقومات قيام الدولة المادية والشرعية معاً.

إن قيام الدول وبقاءها إذاً لا بد له من الاستناد إلى الركيزتين معاً، الحسية والمعنوية، وكما نبهت الآيات في موضع سابق على اختلال ميزان القوى الحسية المادية من خلال

التنبيه على ما يحدث من أعاصير وعواصف وزلازل، فقد نبهت الآيات في هذا الموضع كذلك على ما يحدث من اختلال الموازين المعنوية للأمم، حين تكذب بالبعث وبرسالات الرسل وبالغيبيات التي أخبرت عنها الرسل، فيؤول ذلك إلى زوال هذه الأمم كما زال مَن قبلها من الأمم المجرمة المكذبة. وفي هذا معنى مهم جداً للدول المسلمة اليوم وهو **أن استعادة قوة الدولة المسلمة وريادتها الأممية واشتداد عودها لا يكون بالتخلي عن موروث الرسل والتبرء منه، وإنما يكون باستكمال كلٍ من الأسباب الشرعية من خلال العمل بذلك الذي ورثوه من علوم الرسل، والأسباب المادية لقيام الدول بالسعي الحثيث في الأرض كشفاً وتنقيباً وتطويراً وتحديثاً؛ إنه يكون كما كان أنموذج مملكة سليمان عليه السلام**، المملكة الموحدة لله، الحارسة لجناب التوحيد، المقيمة لميزان العدل بين كافة أتباع الدولة، الداعية إلى الحق، الآخذة بزمام دول الأرض قاطبة إلى آخية التوحيد، المجاهدة في سبيل الله لتحقيق ذلك، والآخذة مع ذلك كله بأرقى وسائل التطور العلمي والعمراني والحضاري وكامل العمل المؤسسي الذي تحتاجه الدولة لتتربع على عرش الأمم قاطبة بفضل الله بالخيرية التي اختارها الله تعالى لها بإيمانها وإسلامها لرسالة الرسل وشريعتها.

المعلَم الثاني والعشرون: الفصل بين دولة الإيمان ودول الكفر

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَقُصُّ عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَكْثَرَ ٱلَّذِى هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴿٧٦﴾ وَإِنَّهُۥ لَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿٧٧﴾ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِى بَيْنَهُم بِحُكْمِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٧٨﴾ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۖ إِنَّكَ عَلَى ٱلْحَقِّ ٱلْمُبِينِ ﴿٧٩﴾ إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ وَلَا تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ ٱلدُّعَآءَ إِذَا وَلَّوْا۟ مُدْبِرِينَ ﴿٨٠﴾ وَمَآ أَنتَ بِهَٰدِ ٱلْعُمْىِ عَن ضَلَٰلَتِهِمْ ۖ إِن تُسْمِعُ إِلَّا مَن يُؤْمِنُ بِـَٔايَٰتِنَا فَهُم مُّسْلِمُونَ ﴿٨١﴾ ﴾

إن شأن الأمم مع دعوة الأنبياء والرسل شأن الأفراد من حيث التصديق بهذه الدعوة والانقياد لأمرها أو التكذيب بها والعصيان والتمرد عليها، ولكن مسألة الاختيار الفردي وإناطة الحساب والجزاء بالاختيار الفردي شيء، ومسألة موقف الدولة من دعوة الرسل وشرائعهم شيء آخر؛

فالله جل وعلا قد جعل **للفرد دائرة اختيارٍ** بإرادة الله سبحانه وبإذنه وبتمكين الله تعالى له الاختيار – ابتلاءً وامتحاناً– بين أمرين هما:

- الانقياد لأمر الله الشرعي اختياراً فيجمع العبودية الاختيارية الشرعية مع العبودية الكونية القهرية فيرتقي بهما ليصبح عزيزاً بعبوديته التامة لله تعالى
- الكفر بأمر الله الشرعي والتمرد عليه فيبقى على العبودية القهرية الاضطرارية لأمر الله الكوني كسائر البهائم والمخلوقات غير المكلَّفة مع تحمل عاقبة اختياره الكفر بأمر الله الشرعي، فتنقلب عبوديته القهرية الكونية ذلاً ومهانةً في الدنيا والآخرة

أما الدول فليس لها هذا الاختيار بإطلاق؛ فالله تعالى أمر أنبياءه ورسله بالجهاد في سبيله لتبليغ وإقامة أمر الدين على مستوى الدول، ولله الحكمة البالغة في ذلك **ليتمكن الأفراد من الاختيار** الذي تقدم بيانه، فالجهاد في سبيل الله يقصد إلى قهر الدول على الانقياد لحكم الله عز وجل بالإسلام أو الجزية ليتمكن أفرد المجتمع من سماع الرسالة

وتلقيها، ومن ثم يتمكنوا من الاختيار – على بصيرة وبيّنة – ما بين الإيمان والكفر. وإن هذه المسألة من أظهر مسائل السياسة الشرعية التي تقدم بيانها في صدر السورة من خلال عمل سليمان عليه السلام.

إن تميز الفرق بين هذين الأمرين يعين على **دفع شبهة الإكراه في الدين وفرض الإسلام بالسيف؛ فمسألة القهر بالسيف صحيحة من وجه وباطلة من وجه؛**

فهي صحيحة من جهة الدول الطاغوتية الحاكمة بغير ما أنزل الله، لأن هذه الأنظمة تمنع الاختيار الحر للأفراد الخاضعين لطاغوتها،

وهي – أي مسألة القهر بالسيف– باطلة من جهة الأفراد عقلاً وشرعاً، وبطلانها عقلاً واضح من جهة أنه غير ممكن عقلاً، لأن حقيقة الإيمان في القلب وهذا مما لا يستطيع أحد أن يقهر أحداً عليه، وبطلانها شرعاً من جهة أن الشرع لم يأمر بذلك وأتباع الشرع لم يقوموا بفرض الإسلام على الأفراد فرداً فرداً، فهذا مما لم يرد فيه نص، ولم تُعرف فيه واقعة على مدى التاريخ الإسلامي، ولعل هذه الصورة تتضح إذا قارنت سلوك الفاتحين المسلمين من عهد رسول الله ﷺ إلى اليوم بالسلوك الهمجي لمحاكم التفتيش في الأندلس حيث كان الفرد يسام ألوان العذاب والنكال لإكراهه على دين الكنيسة.

إن الآيات التي بين أيدينا تبين موقف بني إسرائيل كأمة من الأمم التي أرسل الله إليها الرسل وأنزل إليها الكتب، وخاطبها بالشرائع والأوامر والنواهي، وتجمع هذه الآيات ما بين الموقف الجمعي والفردي من رسل الله تعالى وكتبه – وآخرها القرآن الكريم– الذي أثنى على مؤمني بني إسرائيل وفضح كافريهم حيث قال تعالى: ﴿ إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَقُصُّ عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَكْثَرَ ٱلَّذِى هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴿٧٦﴾ وَإِنَّهُۥ لَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿٧٧﴾ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِى بَيْنَهُم بِحُكْمِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٧٨﴾ ﴾ لتبين لنا الآيات أن دعوة التوحيد ورسالة الرسل وخطاب الوحي

والكتب السماوية هو ميزان الحكم على الدول، وأن فلاح الدول في الدنيا والآخرة منوطٌ بجمع هذا السبب الشرعي – وهو الانقياد لحكم الله تعالى – مع جملة الأسباب الكونية التي أشارت إليها السورة في مواضع متفرقة أشرنا إليها في موضعها، ليعلم المهتمون بالسياسة أن الدولة مهما بلغت من أسباب القوة والنهضة المادية ومهما جمعت من أسباب قيام الدولة الكونية مما سخره الله تعالى لها خَلقاً وفق نظام القانون الكوني السببي، فإنها لن تبلغ منزلة الكمال الحضاري وهي معرضةٌ عن دين الله، ولن يكون لها الفلاح والبقاء بمعزل عن هذا الإيمان والانقياد الجمعي لدين الله وشريعة الله وأوامر الله ونواهيه، وإن كل يوم يمده الله تعالى لمثل هذه الدول المارقة الآبقة إنما هو مدٌ في استدراج وإمهالٌ يعقبه أخذٌ أليم شديد...

وتأمل مصداق ما تقدم في واقع الدول التي تمسك بزمام الحضارة المادية اليوم في إباقٍ تام وتمردٍ تام على دين الله وشريعته، لتجد الإفلاس الأخلاقي والخواء الروحي الذي تعيشه هذه الدول وهي تعيث في الأرض بشتى وسائل العبث والدمار، ولتجد قوله تعالى في الآيات التالية لما تقدم: ﴿ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۖ إِنَّكَ عَلَى ٱلْحَقِّ ٱلْمُبِينِ ﴿٧٩﴾ إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ وَلَا تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ ٱلدُّعَآءَ إِذَا وَلَّوْا۟ مُدْبِرِينَ ﴿٨٠﴾ وَمَآ أَنتَ بِهَٰدِى ٱلْعُمْىِ عَن ضَلَٰلَتِهِمْ ۖ إِن تُسْمِعُ إِلَّا مَن يُؤْمِنُ بِـَٔايَٰتِنَا فَهُم مُّسْلِمُونَ ﴿٨١﴾ ﴾ شاهداً ناطقاً على دول الكفر المارقة بأنها دول أمواتٍ رغم مظاهر العيش الرغيد، وأنها دول صمٍ عميٍ رغم ما توصلت إليه من أسباب التطور التقني والذكاء الاصطناعي ووسائل الحس والرصد والاستشعار التقني؛ نعم إنها دول ميتة رغم ما تحقق لها من طول متوسط عمر أفرادها، وهي دولٌ صماء رغم سماعها طرق الفضاء الخارجي بمسبارها الفضائي، وهي دول عمياء رغم إبصارها الانفجارات الكونية الهائلة بمراصدها عالية الدقة، وهذا موضع تسلية لرسول الله ﷺ وأتباعه المجاهدين من بَعده السائرين على سنته أنه إن جاهد الناس وكسر حواجز تبليغ الدعوة وقهر أنظمة الدول المارقة ليحرر أفرادها ومواطنيها من أغلال الرق البشري ويطلقها في فضاء الحرية السماوية ليهلك من هلك عن بينه ويحيا من

حي عن بنية فإنه – أي الرسول ﷺ ومن آمن به وسار على سنته– قد قام بما يجب عليه، وهو ليس مسؤولاً بعد ذلك عمن كتب الله تعالى له الهداية أو كتب عليه الضلال والشقاء، فهذه مرحلة تالية لمرحلة الجهاد والبلاغ، أما أن يفهم الناس من هذه الآيات الركون إلى التقاعس والكسل والبرود عن الانتصار لحق الله على العباد، بل يدعو الناس إلى "قبول" الآخر و"التعايش" مع الآخر، والرضا بالأديان الباطلة مرادفة وبديلة للدين الحق على وزان واحد وعلى درجة واحدة من الاعتبار، فهذا ليس بأقل موتاً ولا صمماً ولا عمىً ممن وصفتهم هذه الآيات.

إن الدولة الإسلامية إذاً تقيم سياستها الشرعية في الداخل والخارج وفق موجبات الإيمان بالله رباً حاكماً، وبالرسول مبلغاً شارحاً، وبالكتاب مهيمناً، فتقيم **السياسة الشرعية الداخلية** على توطيد أركان الدين الحق الإسلام، وتحكيم شرعه، وتعظيم شعائره، والتربية بأخلاقه، وتبديد سحب الشبهات عن أتباعه، ولجم غرائز الشهوات عن الولوج في محرماته، كما تقيم **السياسة الشرعية الخارجية** على دعوة الدول الكافرة إلى الإسلام، ومجاهدتها بالبلاغ والبيان، وإلا كان الجهاد بالقوة لكسر شوكة الباطل وإزاحة بنيان الطاغوت الذي يحول دون سماع دعوة الحق، فيتمكن الناس من الاختيار بين الدخول في دين الله أفواجاً فينالوا عز الدنيا والآخرة، أو أن يبقوا على ما هم فيه من اعتقاد فرديٍ تحت الحكم الكلي لشرع الله قضاءً متمثلاً في عقد الذمة أو الأمان أو ما شابه من صيغ المهادنة التي تمثل الانقياد الجمعي لحكم الله تعالى مع بقاء حرية الاختيار الفردي لآحاد المجموع، وهكذا **تتحقق الموازنة بين الاختيار الفردي لدين الله والانقياد الجمعي لحكم الله**، وبهذا يتحقق التأليف بين النصوص الشرعية الدالة على جهاد الكفار بالقوة، والنصوص الشرعية الدالة على الاختيار الفردي، ويكون الدين كله لله، والله أعلم.

ليس من السياسة الشرعية إذاً ما يروجه المدلِّسون المبطلون من شعارات التعايش والتآلف البارد التي مآلها إلى الرضا بالكفر وقبوله واعتباره خياراً معتبراً في ميزان الاختيار الإنساني المطلق، بحيث يستوي في هذا الميزان الإنساني العام أن يعبد الإنسانُ اللهَ وحده لا شريك له أو أن يعبد وثناً أو صنماً أو شمساً أو حجراً أو بقرةً أو بشراً، وبحيث يستوي من يقيم شرع الله ومن يقيم شرع الطاغوت، إن أصحاب هذه الشبهات يعارضون الله تعالى حيث قال: ﴿ إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَقُصُّ عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَكْثَرَ ٱلَّذِى هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴿٧٦﴾ ﴾ فبيَّن الله تعالى اختلاف الناس باختلاف معتقداتهم، وهؤلاء يزعمون أن على الناس ألا يختلفوا حول الدين لأن الاعتقاد –كما يزعمون – مجرد تنوع فردي يجب احترامه أيّ كان. وبيَّن الله تعالى أن اختلاف الناس مناطه الإيمان والكفر بما أنزل الله من كتاب وبما شرع من شريعة فقال تعالى: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿٧٧﴾ ﴾ ، وهؤلاء يعارضون الله تعالى في ذلك فيزعمون أن الهدى غير متعين في دين الله، وأن الرحمة ما اطمأنت إليه نفوسهم من قبول هذه الاختيارات والاعتقادات على تنوعها دون تميز حقٍ منها أو باطل، بل هي كلها "حق" كما يزعمون، وبيَّن الله تعالى أنه يقضى بين الناس في هذا الاختلاف قضاء عزيزٍ ينتصر لعباده المؤمنين وحكمَ عليمٍ يعلم وجه الحق ودين الحق فقال تعالى: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِى بَيْنَهُم بِحُكْمِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٧٨﴾ ﴾ ، وهؤلاء يزعمون أن القضاء والفصل في برلماناتهم وانتخابتهم وتصويت الأغلبية التي تجعل الكفر منهجاً مقبولاً، وتجعل السحاق واللواط وإتيان كل جنسٍ أفراد جنسه طريقة عيش محترمة، وتجعل مَن بنى الخمَّارات كمن بنى معاهد العلم، ومن بنى معابد الأوثان والأصنام كمن بنى المساجد، ومن أنفق من الربا كمن أنفق من الكسب الطيب، ثم يقوم هؤلاء المتسامحون المتعايشون المتقبلون بزعمهم للآخر بتجييش الجيوش لنشر ديمقراطيهم وشذوذهم وخمرهم ورباهم في ربوع أرض الإسلام يدمرون ويحطمون كل ما خالف منهجهم، فلا هم للحق أقاموا ولا هم لأهل الحق تركوا. ولقد أكد الله تعالى لرسوله ﷺ ولأتباع الرسول المؤمنين به أن سنة الله في خلقه قد اقتضت التدافع بين الحق والباطل، وتداول القوة والغلبة

بين الدول، فلا يأبه لذلك كله، بل يثبت على ما هو عليه آخذاً بالأسباب، متوكلاً على الله رب الأسباب لأنه على الحق المبين، ومن كان على الحق المبين فلا خوفً عليهم ولا هم يحزنون، فقال تعالى: ﴿ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۖ إِنَّكَ عَلَى ٱلْحَقِّ ٱلْمُبِينِ ﴿٧٩﴾ ﴾ ، أما أهل الباطل فيعارضون ذلك، ويتوكلون على أنفسهم، وعلى تقدمهم العلمي، وعلى قوتهم المادية والعسكرية، وعلى شياطين الإنس والجن الذين يوحون إليهم زخرف القول غروراً، فكيف يستوي هؤلاء وهؤلاء، وكيف نساوي بين من كان مؤمناً ومن كان كافراً، ألا ساء ما يحكمون...

المعلَم الثالث والعشرون: مقدمات الساعة والفصل بين الأمم

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِذَا وَقَعَ ٱلْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَآبَّةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ ٱلنَّاسَ كَانُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا لَا يُوقِنُونَ ﴿٨٢﴾ وَيَوْمَ نَحْشُرُ مِن كُلِّ أُمَّةٍ فَوْجًا مِّمَّن يُكَذِّبُ بِـَٔايَـٰتِنَا فَهُمْ يُوزَعُونَ ﴿٨٣﴾ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُو قَالَ أَكَذَّبْتُم بِـَٔايَـٰتِى وَلَمْ تُحِيطُوا۟ بِهَا عِلْمًا أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٨٤﴾ وَوَقَعَ ٱلْقَوْلُ عَلَيْهِم بِمَا ظَلَمُوا۟ فَهُمْ لَا يَنطِقُونَ ﴿٨٥﴾ أَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا جَعَلْنَا ٱلَّيْلَ لِيَسْكُنُوا۟ فِيهِ وَٱلنَّهَارَ مُبْصِرًا ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَـٰتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٨٦﴾ ﴾

إن تمايز الدول والمجتمعات إلى دول مسلمة وأخرى كافرة، إلى دولٍ تنقاد لشرع الله تعالى وتحكِّمه وتتحاكم إليه في كل شؤونها، ودولٍ تستكبر عن الانقياد لشرع الله تعالى فتعطله ولا تحكِّمه ولا تتحاكم إليه، بل تعطله وتحارب من يدعو إليه، وتحكِّم قوانين وضعيةً وضيعةً ناتجة عن عقول وآراء بشرية مشتتة في وديان الأهواء والشهوات والشبهات، إن هذا التمايز يستدعي موقفاً للفصل بين هذه الدول والمجتمعات والأمم، فكان من المناسب أن تنبه الآيات في هذا الموضع على مقدمات الساعة الكبرى التي يكون فيها الفصل بين هذه الأمم، وقد جاء التنبيه على هذه المقدمات بذكر واحدةٍ من هذه العلامات الكبرى تنبيهاً بها على غيرها حيث قال الله تعالى: ﴿ وَإِذَا وَقَعَ ٱلْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَآبَّةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ ٱلنَّاسَ كَانُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا لَا يُوقِنُونَ ﴿٨٢﴾ ﴾، وهذا من باب ذكر الشيء بذكر بعض أفراده، غير أنه يجدر بنا التنبيه على المناسبة العظيمة لذكر هذه العلامة – وهي الدابة التي تكلم الناس فتسمي مؤمنهم وكافرهم – دون غيرها من علامات الساعة في سياق الفصل بين الأمم؛ وهي أن **الإيمان والكفر هما مناط الفصل بين الدول والأمم والمجتمعات والأفراد**، فكان من المناسب الإشارة بهذه العلامة من علامات الساعة الكبرى لما تنبه عليه – بين يدي يوم الفصل– من مناط الفصل بين الأمم والحكم بينها ألا وهو مناط الإيمان والفكر، ولقد

فصّلت الآيات التاليات في ذلك حيث قال تعالى: ﴿ وَيَوۡمَ نَحۡشُرُ مِن كُلِّ أُمَّةٖ فَوۡجٗا مِّمَّن يُكَذِّبُ بِـَٔايَٰتِنَا فَهُمۡ يُوزَعُونَ ٨٣ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُو قَالَ أَكَذَّبۡتُم بِـَٔايَٰتِي وَلَمۡ تُحِيطُواْ بِهَا عِلۡمًا أَمَّاذَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ٨٤ وَوَقَعَ ٱلۡقَوۡلُ عَلَيۡهِم بِمَا ظَلَمُواْ فَهُمۡ لَا يَنطِقُونَ ٨٥ ﴾ ؛ فالله تعالى قد أخبر أن يوم الفصل لا يتعلق بالأفراد فحسب، بل يفصل يوم القيامة بين الأمم ويفصل بين الدول والجماعات، وهذ من باب التنكيل والتبكيت والتوبيخ والتقريع[1]، لأن الأمم تعدل وتظلم، ولأن الأمم تنصر الحق وتهدم الباطل، أو تنصر الباطل وتهدم الحق، ولأن الأمم يعتدي بعضها على بعض أو ينتصف بعضها لبعض، ولأن الأمم تصدق الرسل أو تكذبهم، ولأن الأمم تحكِّم كتب الله المنزلة أو تعطلها، ولأن الأمم توالي أولياء الرحمن وتعادي أولياء الشيطان أو توالي أولياء الشيطان وتعادي أولياء الرحمن، فكان لا بد من الفصل بين الأمم لشفاء قلوب أهل الحق ولحسرة قلوب أهل الباطل، وهذا من تمام عدل الله تعالى وحكمته ومن كمال عزته وكبريائه، ومن كمال جبروته وانتقامه لأوليائه من أعدائهم الذين هم أعدائه، وفي هذا تنبيهٌ حازمٌ لمن يوالي الدول والجماعات في الدنيا: أن من والى أهل الحق حُشر معهم يوم القيامة وفي زمرتهم، وأن من والى أهل الكفر والباطل حشر معهم يوم القيامة وفي زمرتهم، فليختر امرىء لنفسه منزلاً، ولتختر الدول "الضعيفة والفقيرة" ولاية الله أو ولاية أعدائه أو الثبات على الحق وأوليائه، فإنه سينزل منزله يوم الفصل يوم القيامة بحسب ما اختار من الموالاة والتقرب في الدنيا...

وفي هذا الموضع بعض المناسبات اللطيفة التي يجدر التنبيه عليها، منها:

- أن الله **ذكر حشر الأفواج من الأمم وحبس أولهم على آخرهم بعبارة قريبة من العبارة التي ذكرت حشر جنود سليمان وشعبه في مملكته**، فذكر تعالى في فاتحة السورة هذا المشهد من الدنيا فقال تَعَالَىٰ:﴿ وَحُشِرَ لِسُلَيۡمَٰنَ جُنُودُهُۥ مِنَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ

[1] وقد تكررت هذه المسألة في القرآن فذكر الله تعالى حشر الأمم وحشر الزمر وحشر الأفواج وحشر الصفوف وحشر الأخلّاء وحشر الأزواج

وَٱلطَّيۡرِ فَهُمۡ يُوزَعُونَ ﴿١٧﴾ ﴾ ، وذكر في خاتمة السورة هذا المشهد من الآخرة: ﴿ وَيَوۡمَ نَحۡشُرُ مِن كُلِّ أُمَّةٖ فَوۡجٗا مِّمَّن يُكَذِّبُ بِـَٔايَٰتِنَا فَهُمۡ يُوزَعُونَ ﴿٨٣﴾ ﴾ وهذا تنبيه على أن الفواتح عنوان الخواتم، **وتنبيه وتحذير مما يترتب على الاصطفاف الدنيوي في دار الاختيار والاختبار من الاصطفاف الأخروي في دار القهر والجزاء**، والجزاء من جنس العمل.

- أن الله تعالى ذكر أنه يحشر من كل أمةٍ ﴿فَوۡجٗا﴾ أي جماعةً ممن كذب بالوحي واستكبر عن الانقياد لأمر الله، ورسل الله، وكتب الله، وشرائع الله سبحانه وتعالى، ثم بعد حشر هذه الزمر هم يوزَعون، أي يجمع أول هذه الأمم وآخرها ممن استحق العقوبة فيجازيها بما تستحق بعد موقف التوبيخ والتقريع هذا، ولعل في هذا الحشر – أي حشر جماعةٍ من كل أمة مكذبة ثم ردهم جميعاً أولهم وآخرهم إلى موقف العقوبة– إشارة إلى ثنائية التابع والمتبوع، ومبالغة في تقرير هذه الحسرة التي تقع فيها الأمم المكذبة "قيادةً وشعباً"؛ فلم تغن عن فوج القيادة كثرة التابعين، ولم تغن عن القاعدة الشعبية فوج القادة المكذبين، بل جمع هؤلاء وهؤلاء ليحشروا في جهنم عياذاً بالله، ولعل التنبيه الأهم في هذه الآية هو للسواد الأعظم من الأمم التي أعزها الله بخطاب الوحي، فأبت إلا أن ترزح تحت نير الذل باتباع أئمة الكفر والطغيان والتمرد على دين الله وشرع الله عز وجل، فليحذر هؤلاء من سوء الخاتمة ومن فداحة الفاجعة، **وليعلم كلٌ من التابع والمتبوع على غير هدى من الله أن هذه السياسة التي تقوم على تحكيم غير شرع الله في عباد الله سياسةٌ فاشلةٌ مهما بلغت الأمم التي تطبقها من تطور حضاري في الحياة الدنيا، لأنها سياسة ستهوي بهم في دركات جهنم والعياذ بالله.** ولتعلم الأمم كل الأمم أن السياسة الناجحة هي السياسة التي تأخذ

بزمام العباد إلى آخية الإيمان بالله، والانقياد لشرع الله، وتحكيم كتاب الله لتسعد في الدنيا وتنجو في الآخرة، وما سوى ذلك فمحض أوهام ومتاع الغرور.

- إن ذكر آية الليل والنهار في قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا ٱلَّيْلَ لِيَسْكُنُوا۟ فِيهِ وَٱلنَّهَارَ مُبْصِرًا ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَـٰتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٨٦﴾ ﴾ بعدما تقدم من ذكر الأمم المكذبة مناسبة لطيفة، وهي التنبيه على أنه كما يجيء النهار ليكشف سواد الليل ويبصر الناس بنور النهار ما ستره عنهم ظلام الليل، فكذلك يأتي يوم الفصل يوم القيامة ليكشف بحكم الواحد الديان ما اختلف فيه الناس من الحق والباطل، فيدمغ الحقُ الباطلَ كما يسلخ النهارُ ظلامَ الليل، فلتقرَّ أعين المؤمنين بالله إذاً، ولتطمئن قلوبهم إلى أن ميزان الحق سيقوم، وأن الله تعالى سيفصل بين الأمم، فتثاب الأمم المؤمنة وتكرم، وتعاقب الأمم المكذبة وتهان في يوم لا تنفع فيه الندامة، ولا تجدي فيه الحسرة على ما فات. وهذا كله إنما هو تثبيت للأمم التي تقيم سياساتها الشرعية على ما يرضي الله عز وجل، وتقوية لها على الصبر والتصبر على ما تلاقيه من فتنة الدول والأمم المكذبة المستكبرة الصادة عن سبيل الله، فإن هؤلاء المكذبين ليسوا إلا كظلام الليل الذي لا يلبث أن يمحوه نور النهار، وهذه مناسبة لطيفة جداً في هذا الموضع والله تعالى أعلم.

المعلَم الرابع والعشرون: الحسنات والسيئات ميزان فلاح الدول في الآخرة

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ ۚ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ ﴿٨٧﴾ وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ ۚ صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِيٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ ۚ إِنَّهُۥ خَبِيرٌۢ بِمَا تَفْعَلُونَ ﴿٨٨﴾ مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيْرٌ مِّنْهَا وَهُم مِّن فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ ءَامِنُونَ ﴿٨٩﴾ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي ٱلنَّارِ هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٩٠﴾ ﴾

جاءت هذه الآيات بعد التنبيه على مقدمات الساعة وعلاماتها الكبرى لتحقق وقوع الساعة وابتداء ذلك بالنفخ في الصور في مَشهدِ فزعٍ لا ينجو منه إلا من شاء الله تعالى أن ينجو، فإذا بكل الخلق يأتي صاغراً داخراً خاشعاً لله قهراً وإجباراً، بعد أن أُعطي فرصة الانقياد في الدنيا حريةً واختياراً، وإذا بميزان الأعمال يقام، وإذا بالحسنات توضع، فيؤمَّن من طاشت كفة حسناته من الفزغ ويطمئن، وإذا بالسيئات توضع فيكب من طاشت كفة سيئاته في النار فيفزع ويجزع.

وهنا مناسبة عظيمة لذكر الآية المقحمة في سياق مشهد الآخرة هذا ألا وهي قوله تعالى: ﴿ وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ ۚ صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِيٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ ۚ إِنَّهُۥ خَبِيرٌۢ بِمَا تَفْعَلُونَ ﴿٨٨﴾ ﴾؛ فالله تعالى قد نبه في هذه الآية على ما يغتر به الناس من مشاهدة ظاهر الأشياء دون الإلمام ببواطنها وحقيقتها، وها هي الجبال، ذلك الخلق العظيم الذي خلقه الله تعالى، يحسبه الناظر خلقاً جامداً لعظمته وضخامته، ويحسبها ثابتة قائمةً لا تزول، ولكن الذي صنعها وأتقن خلقها يخبر عن حقيقتها، وأنه تمر مر السحاب، وتسير سيراً حثيثاً حتى تسوي بالأرض وتندك بها دكاً يوم القيامة، وكذلك كل خَلقٍ استعظمه الناس في الدنيا فهو كذلك يوم القيامة لا ثبات له ولا بقاء له على حاله، بل الشأن يومئذٍ هو ما أخبر عنه الله تعالى الخبير بما يفعل الخلق، وهو أن هذه المظاهر كلها تزول، ولا تبقى إلا أعمال العباد

والأمم تنصب لها الموازين للحسنات والسيئات كما تقدم. وهذه إشارة ضمنية إلى عدم الاغترار بالأمم والدول "القوية" التي يحسبها الناظر ثابتة قائمة ثبات الجبال الرواسي، فهذه الأمم والدول مهما بلغت من القوة الظاهرة فإن الله تعالى خبير بها وبأفعالها، فهي ليست بأثبت من الجبال التي يسيرها الله يوم القيامة سيراً حثيثاً تندك به، وتنقضي عظمتها، ويتلاشى اتساعها، وهذا كله تثبيتٌ وتطييب لقلوب المؤمنين والأمم المؤمنة، لا سيما في حالات الاستضعاف الذي قد تمر به ألا تغتر بأحوال الأمم المتجبرة المتكبرة مهما بلغت من القوة والجبروت، وأن تثبت على الحق الذي يثقل موازين حسناتها يوم القيامة فذلك حبل نجاتها، والله تعالى أعلم وأحكم.

المعلَم الخامس والعشرون: ختام السورة تأكيد على تعبيد الدول لله، وحكمها بكتاب الله

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّمَآ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَٰذِهِ ٱلْبَلْدَةِ ٱلَّذِى حَرَّمَهَا وَلَهُۥ كُلُّ شَىْءٍ ۖ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٩١﴾ وَأَنْ أَتْلُوَا۟ ٱلْقُرْءَانَ ۖ فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن ضَلَّ فَقُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿٩٢﴾ وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ سَيُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ فَتَعْرِفُونَهَا ۚ وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٩٣﴾ ﴾

إن السورة الكريمة لما افتتحت بالتنبيه على هذا الكتاب العظيم الذي أنزل على رسول الله مُحَمَّد ﷺ، وبينت أن سنة الله تعالى في أنبيائه أن يسيروا على نهج التوحيد ومسلك الجهاد في سبيله إقامةً لدولة الإسلام وعمارةً للأرض بها، وبيَّنت سنة الله مع المخالفين المقيمين على الشرك والساعين في الفساد والمقنّنين له، ونبهت على ما سخره الله تعالى من وسائل مادية لإقامة الدول، ونبهت على تقلب أحوال الدول من خلال بيان تقلب أحوال السماوات والأرض، وأنذرت الناس علامات الساعة الكبرى المنبئة بقرب الفصل بين الأمم المسلمة والكافرة، اختتمت السورة بعد ذلك كله بالعودة إلى نهج التوحيد، تنبيهاً على ضرورة سعي الأفراد والأمم والجماعات في الأخذ بأسباب لقاء الله عز وجل على التوحيد، فكان الخطاب بالتوحيد للأفراد في الفعل المفرد ﴿ أَعْبُدَ ﴾ وكان الخطاب بالتوحيد للأمة في قوله تعالى ﴿رَبَّ هَٰذِهِ ٱلْبَلْدَةِ ﴾، وقوله تعالى: ﴿ هَٰذِهِ ٱلْبَلْدَةِ ﴾ وإن كان مراداً به مكة المكرمة زادها الله شرفاً ورفعة بدليل قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِى حَرَّمَهَا ﴾ ، فإن المقصود بخطاب التوحيد فيها خطاب التوحيد في سائر القرى والبلدات بدليل قوله تعالى: ﴿ وَلَهُۥ كُلُّ شَىْءٍ ۖ ﴾ ؛

وهنا لفتةٌ لطيفةٌ وهي قوله تعالى: ﴿ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٩١﴾ ﴾ حيث جاء لفظ "المسلمين" مع أن مرتبة الكمال تتمثل في لفظ "المؤمنين"، ليكون ذلك التعبير أعم في شمول كل من استسلم لحكم الله تعالى في أرضه وبلاده من المحسنين، والمؤمنين، والمسلمين، بل ومن

أهل الذمة، والهدنة المستسلمين لحكم الله تعالى[1] في إقرارهم على دينهم مقابل الجزية والتزام أحكام دولة الإسلام، ليكون ذلك أقرب لمعاينتهم للإسلام الحي العملي فيكون ذلك أدعى لتأليف قلوبهم، والله تعالى أعلم. ويدلك على هذا المعنى ويؤكده قوله تعالى: ﴿ فَمَنِ ٱهۡتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهۡتَدِي لِنَفۡسِهِۦۖ وَمَن ضَلَّ فَقُلۡ إِنَّمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُنذِرِينَ ﴿٩٢﴾ ﴾ حيث يدل على **أن القصد من إقامة الدولة الإسلامية هو تعبيد الناس بالمجمل لشريعة رب العالمين، وتمكين من استهدى بشرع الله من إظهار عبوديته لله تعالى، وتمكين من لم يستهدي الله من سماع الرسالة، ومعاينة أحوال أهل الشريعة، فإن كتب الله له الهداية فبها ونعمت، وإن لم يستهدي الله ولم يكتب الله له الهداية فقد تحققت النذارة وتم غرض الرسالة ولله الحمد.** وبهذا تندفع – كما ذكرنا سابقاً – شبهة من يزعم أن في إقامة الدولة على أساس الدين الإسلامي عقيدةً وشريعةً إكراهاً للأفراد على الدخول في الإسلام، وأن هذا يتناقض مع قوله تعالى:﴿ لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ ﴾[2]، فالمقصود من إقامة الدولة الإسلامية هو التعبيد المجمل للناس – مؤمنهم وكافرهم – لشرع الله تعالى، ثم يكون لآحاد الناس الاختيار ؛ فمن انقاد للإسلام استطاع أن يظهر ذلك، ومن لم يهتدي فإما أن يبقى تحت القانون العام للدولة وله حرية دينه وفق عقد الذمة أو الأمان (وهذا ضمن مفهوم المواطَنة الإسلامية)، وإما أن يغادر إلى حيث يريد. وإن تعجب فاعجب ممن ينكر هذه الصيغة على دولة الإسلام ثم يطالب وينادي بما هو أشد من ذلك لدولة الأصنام، فها هي الدول "الكبرى" اليوم تغزو العالم وتدمر الدول بحجة نشر الديمقراطية ونشر الحرية ونشر العلمانية المدنية ونشر الشيوعية وما هذه كلها إلا أيديولوجيات (عقائد) يدين بها أصحابها ويجيشون الجيوش لغزو من لا ينقاد لها لينقادوا لها...

[1] هذا المعنى من جهة النظر السياسي الشرعي وباعتبار مفهوم المواطنة الإسلامية وليس من جهة تمييع العقيدة وخلط الأوراق كما يلبّس البعض

[2] سورة البقرة - 256

ويجدر التنبيه في هذا الموضع على بعض المعاني المستخلصة من التدبر في هذه الآيات مما يتعلق بإقامة الدولة الإسلامية وتعهدها بالسياسة الشرعية المُصلحة لأحوال الراعي والرعية، فأقول مستعيناً بالله:

- إن أحوال الدول لا تختلف عن أحوال الأفراد من حيث علاقتها بالله عز وجل؛ فلا بد للدولة العادلة المسلمة من أن تحقق معاني التوحيد الكاملة من توحيدٍ للربوبية كما يشير إليه قوله تعالى: ﴿ رَبِّ هَٰذِهِ ٱلْبَلْدَةِ ﴾ فلا تبطر الدول معيشتها وتظن أنها هي الرازقة المانحة المانعة، بل لا خالق ولا رازق ولا قيوم لهذه البلدة ولسائر البلاد إلا الله سبحانه وتعالى، ولا بد لها من توحيد الألوهية كما يشير إليه الأمر في قوله تعالى: ﴿ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَٰذِهِ ٱلْبَلْدَةِ ٱلَّذِى حَرَّمَهَا ﴾ فلا تطغى هذه الدول وتضع الشرائع الوضعية الوضيعة فتحلل وترحم كيف تشاء، بل لا يحرم ولا يحلل بحق إلا الله سبحانه وتعالى، ولا بد لها من توحيد الأسماء والصفات كما يشير إليه قوله تعالى:﴿ وَلَهُۥ كُلُّ شَىْءٍ ﴾ فلا تشرك هذه الدول أو تكفر، فتظن أو تزعم أنها هي المتفردة بالعزة والغني والقدرة والقضاء، بل لا أحد سوى الله يستحق أسماء الكمال وصفات الجلال، فهو وحده المحمود على تفرده في معاني الملك والغنى والعزة والقدرة وسائر أسماء الله الحسنى وصفاته العلى تقدست أسماؤه وعلت صفاته سبحانه وتعالى.

وإن الدولة القائمة على تحقيق هذه العلائق التوحيدية لهي الدولة العادلة المسلمة الفائزة الفالحة في الدنيا والآخرة، وقمنٌ بشعب هذه الدولة أن يعيش في نعيم الدنيا العاجل ويتمتع بنعيم الآخرة الآجل، وإن الدول القائمة على تقطيع علائق التوحيد مع خالقها وبارئها ورازقها وعلى إشراك غير الله تعالى في حكم البلاد والعباد وتحريم ما أحل الله وتحليل ما حرم الله وعلى تعطيل أسماء الله وصفاته عن اعتقادهم وحياتهم القولية والفعلية لهي الدولة الظالمة الفاجرة الخاسرة في الدينا والآخرة، وقمنٌ بشعبها

أن يعيش حياة الضنك في الدنيا، وأن يحشروا عمياً في الآخرة، جزاء ما أعرضوا عن آيات الله ونسوها، فالحمد لله على كمال عدله وتمام نعمته وجبروت نقمته.

- إن **الدول بحاجة مستمرة إلى حراسة منظومتها القيمية وأحوالها القولية والعملية،** وهو ما كان يعرف في تاريخنا الإسلامي **بالحسبة،** وهو ما يتعارف عليه الناس اليوم بمراقبة الأداء وضبط الجودة وأجهزة المحاسبة والشفافية ونحو ذلك، ولقد نبهت الآية على هذا المبدأ في كلمتين جامعتين هما: ﴿ وَأَنْ أَتْلُوَاْ ٱلْقُرْءَانَ ﴾ فهذا الأمر بالتلاوة ليس إشارة إلى حلقات القراءة المعطلة عن الفهم والعمل، ولا هي مسابقات حفظ القرآن المجردة عن إقامة معانيه وأحكامه وحدوده، بل هو إشارة إلى العرض المتكرر للقرآن الكريم على الناس أفراداً وجماعات ليتحقق المؤمن به من قيامه على معانيه وحدوده وأحكامه، وليتمكن من لم يؤمن به من الاستهداء والاسترشاد به. **إن مهمة ﴿ وَأَنْ أَتْلُوَاْ ٱلْقُرْءَانَ ﴾ في الدولة المسلمة إذاً هي مراقبة أداء الدولة من حيث إقامة معاني القرآن الكريم وحروفه، والتحقق من حسن تحكيمه في حياة الناس إجمالاً، وحسن تطبيق جزئياته في أحوال الناس تفصيلاً، وحسن تبليغه لمواطني الدولة الإسلامية جملةً وتفصيلاً بحسب الأحوال الفردية والجمعية ومقتضيات هذه الأحوال؛** فنحاسب القائمين على أمانات الناس بآيات أداء الأمانة، ونزجر المفسدين بالجرائم الكبرى بآيات الحدود الرادعة، ونحاسب القائمين على ثروات الدولة بآيات الحفظ والعلم المناسبة، ونؤلف قلوب العامة والخاصة بآيات الأخلاق السامية، ونؤدي دعوة التوحيد لمواطني الدولة الإسلامية من أهل الذمة والأمان بآيات الدعوة الجامعة، وهكذا تكون تلاوة القرآن محققة لكافة مؤشرات أداء الدول القيمية والمادية.

- ﴿ وَقُلِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ﴾ ثناءٌ مطلق على الله تعالى لجميلِ صفاته وكمال أسمائه وجلال نعوته، وإقرارٌ تام بالعبودية لله تعالى الجميل الكامل الفرد الصمد الذي يستحق الثناء الجميل والوصف الجزيل والانقياد له بالعبادة والقصد والرجاء وحده لا شريك له، سواءٌ أأنعم على الناس نعيماً معيناً أم لم يشأ ذلك، فهو المستحق للحمد على كل حال، وعلى الدولة المسلمة العادلة أن تعيش حالة حمد الله تعالى في كل الأحوال والمنازل، وأن يكون ذلك شعارها ودثارها، بحيث يعيش شعبها جماعةً وأفراداً حالة الحمد المتفرد لله تعالى، ويكون كل شكرٍ للمخلوقين من أفراد هذه الدولة القائمة بالحق تابعاً لهذا الحمد الجميل والشكر الجزيل لله سبجانه وتعالى، وما أجمل وصف الآية للقرية المسلمة المطمئنة ﴿ رَبَّ هَٰذِهِ ٱلۡبَلۡدَةِ ﴾ فالدولة المسلمة دولة مربوبة لله تعالى، ومن اتخذ الله رباً وإلهاً وحقق معاني الربوبية والألوهية الخالصة لله جل وعز فكيف يعيش في غير رغدٍ وطمأنينة، وهل طيب العيش وهناؤه إلا في حمد الله تعالى على كل حال.

- ﴿ سَيُرِيكُمۡ ءَايَٰتِهِۦ فَتَعۡرِفُونَهَاۚ ﴾ وهذا الوعد من الله تعالى لمن حقق مقام الحمد، بأنه سيمده بأسباب الطمأنينة المستمرة، ليتجدد تودد الله تعالى إلى خلقه المؤمن به المنقاد لأمره بتجديد أسباب التعرف إلى الله تعالى، والتعبد له، والتقرب إليه سبحانه وتعالى؛ ولئن كانت هذه الإراءة والتعريف على مستوى الأفراد متعلقة بما يليق بحاجة كل فرد ومدى رُقيّه في معراج الإيمان، فإنها على مستوى الدولة تتعلق بمدى تحقيق هذه الدولة لمعاني العبودية الشاملة للخالق، وبمدى إقامة ميزان العدل، والحكم بما أنزل الله بين المخلوقين، ولا بد من التنبه إلى أن هذه الإراءة قد تكون في الأمة المسلمة بأن يريها الله تعالى ما تحب ما أقاموا أمر الله على الوجه الذي بلغه رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمل به الصحب الكرام ومن تبعهم بإحسان عبر تاريخ هذه الأمة

العظيمة، وقد تكون في الأمة الكافرة أو الظالمة ما خالفوا أمر الله تعالى وعصوا الرسول ﷺ وحققوا أسباب الهلاك التي قصّها الله تعالى من سير الأمم الغابرة الهالكة بمعاصيها واستكبارها عن أمر الله ورسل الله. **وليعلم المسلم الحي المحب لله ورسوله ﷺ أن هذه الأمة العظيمة لم تر الآيات العظام من رحمة الله تعالى التي يُعرِّفها الله تعالى بها بنفسه العلية في يوم من الأيام إلا بإقامة شرع الله تعالى والتزام سنة رسوله ﷺ، وليعلم المسلم الحي المحب لله ورسوله ﷺ أن هذه الأمة لم تر الآيات العظام من نقمة الله تعالى التي يذكّرها بها بنفسه العلية في يوم من الأيام إلا بانحرافها عن شرع الله تعالى وتهاونها في سنة رسوله ﷺ**، فلتتفقد الأمة الإسلامية والدولة الإسلامية مَوَاطِنَ شهود هذه الآيات المعرِّفة بالله تعالى في نفسها، ولا تظنن أن لها على الله تعالى حقاً أو كرامةً على الله تعالى في حال من الأحوال، بل هي متقلبة بين حال الطاعة والمعصية، فمهما أطاعت استجلبت رحمة الله تعالى بفضل الله تعالى وكرمه لا باستحقاق منها على الله، ومهما عصت وطغت فلا تلومن إلا نفسها، وتأمل تاريخ الأمم لتجد مصداق ما تقدم. ولتعلم الأمة الإسلامية اليوم أن نصر الله عز وجل لا يُستجلب بمخالفة أمره، وموالاة أعدائه، وحرب أوليائه، وإنما يُستجلب بالانطراح التام في محراب عبودية الله، وموالاة أوليائه، وحرب أعدائه، وإقامة ميزان شريعته في الأرض. ولتعلم الأمة الإسلامية أن ما تعيشه اليوم من الضعف والهوان وتسليط الأعداء إنما هو من تأويل قوله تعالى:﴿ سَيُرِيكُمۡ ءَايَٰتِهِۦ فَتَعۡرِفُونَهَاۚ ﴾ وأنه لا انتقال من شهود آيات السخط والعذاب والنقمة إلى آيات الرضى والرحمة والنعمة إلا بالعود الحميد إلى الله تعالى.

- ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ ٩٣ ﴾: اختتمت السورة الكريمة بهذا الخبر المتضمن معنى الوعيد؛ فلتعمل كل أمةٍ بما عملت فإن ذلك غير خافٍ عن الله تعالى، بل إن الله

تعالى محاسبٌ الأمم يوم القيامة، وسائلها عما أجابت به الرسل، وإن الله تعالى مُوقفُها عند حدود كتبه وشرائعه التي أنزلها إليهم، ومجازٍ الأمم وما عبدت، والأفراد وما اتبعت، فمن عمل خيراً فليحمد الله، ومن عمل غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه. وهكذا لتكن الدولة المسلمة على حذرٍ من أن تحيد عن أمر الله، أو أن تفرّط في سنة رسول الله ﷺ، أو أن تبتغي شرعاً تحكم به العباد والبلاد غير شرع الله، أو أن تعادي أولياء الرحمن وتوالي أولياء الشيطان، لتكن على حذرٍ من ذلك كله، فإن الله تعالى ليس بغافلٍ عن شيء من ذلك كله، ولتكن الأمة المسلمة تجاه هذه الآية أشد وجلاً من الأمة الكافرة الظالمة الفاجرة، فإنه ليس أسوأ من الكفر إلا الكفر بعد الإيمان عياذاً بالله من خاتمة السوء وعاقبة الخذلان.

الخلاصة

أستعرض في هذا الموضع رؤوس المسائل التي مرت معنا في ظلال هذه السورة الكريمة، لتكون مرجعاً سريعاً لعيون هذه المعالم والخطوط العريضة لها بإذن الله، وهي:

- إن مقصود إقامة الدولة الإسلامية التحول بالدين الحق من حالةٍ فرديةٍ معزولةٍ إلى حالةٍ مجتمعية كُلّيةٍ مَهيبةٍ تُقام فيها شعائر الله وتعظَّم، ويرتفع فيها بنيان الإسلام داراً لكلُّ مؤمنٍ، وحجةً على كل الناس، ومنارة دعوة إلى الله، ورادعاً لكل ظالمٍ عن فتنة مسلمٍ عن دينه.

- إن أعظم الظلم في سياسة الدول هجر التحاكم إلى الشريعة وتحكيم ما سواها من قوانين وضعية، ولقد ألزمنا الإسلام بالتحاكم إلى الشريعة وأطلق لنا العنان لتطوير أساليب الحكم المناسبة لأحوال الزمان والمكان.

- إن الفرق ما بين الدولتين العادلتين الكافرة والمسلمة أن الكافرة عدلت للدنيا فكان جزاؤها بقدر الدنيا، وأن المسلمة عدلت للدنيا والآخرة فكان جزاؤها بقدرهما.

- إن التشريعات الوضعية القائمة على حكمة المخلوق القاصرة وعلمه المحدود شريعةٌ وضيعة، وإن التشريعات القائمة على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وما تفرع عنهما من اجتهادٍ معتَبَر هي شريعة رفيعة شريفة؛ فلا حكمة أعظم من حكمة الله، ولا علم أوسع من علم الله، ولا شريعة أرفع من شريعة استنارت بحكمة الله ونهلت من علم الله.

- إن المسلم الساعي إلى إقامة دولة الإسلام وتحكيم شرع الله يستمد قوته من الطمأنية التي يبثها الله تعالى في قلبه ويشرح بها صدره، فهو مطمئن إلى الحق

سواءٌ أقَبِل الناس ما جاءهم به أم لم يقبلوه، تحقق ما يسعى إليه من تحكيم شرع الله أم لم يتحقق.

- نحن ندعو إلى تحكيم شرع الله تعالى ونخاطب الناس بالشريعة المعجزة التي تحقق للبشرية ما لم ولن تحققه أي شريعة أخرى من سعادة الدنيا وفلاح الآخرة، وإن البشرية التي تعيش على حافة الهاوية أحوج ما تكون اليوم إلى قيام الدولة الإسلامية التي يستنقذ الله تعالى بها من شاء من الخسران في الدنيا والآخرة.

- يجب على الدولة الإسلامية شرعاً أن تعمل على بناء مصانعها، وزراعة طعامها، وصناعة دوائها، وتطوير سلاحها وتهتم بذلك اهتمامها بتحفيظ القرآن ومدارسة الحديث ومباحثة الفقه وممارسة الوعظ، فبعلم الشريعة الربانية يُساس الناس، وبعلوم الكون المشروعة تتحقق مصالح الناس في معاشهم ومعادهم.

- إن الدولة الإسلامية ليست دولة "دراويش"، وليست دولةً قائمة على الجهل والعزوف عن علوم الكون الذي سخره الله تعالى لبني آدم، بل هي دولة تجمع بين النقل والعقل، بين الوحي الصحيح والعقل الصريح، لا تضرب أحدهما بالآخر

- الأنموذج القرآني للسياسة الشرعية يؤلف بين الراعي والرعية، فلا الراعي يغفل عن أفراد رعيته، أو يتكبر عن الرجوع إلى حقٍ قصّر في أدائه، ولا الرعية تسكت عن ظلم، أو تخاف أن تطالب بحقٍ، مهما كانت مكانة الفرد فيها.

- إن أول الواجبات الإنسانية والشرعية على مجتمعاتنا ودولنا المسلمة اليوم الكفر بالشرعية الدولية الباطلة المزعومة، وهجر التحاكم إليها، والتبرؤ من أحكامها الجائرة، مع تجديد عقد الإيمان بالله، والعودة إلى التحاكم إلى شرع الله لتعود للإنسان حرمته وكرامته.

- إن الحاكم المسلم نائبٌ عن رسل الله في إقامة ميزان العدل والحكم بين الناس بما أنزل الله من القسط، فلا يقام حدٌ دون درء شبهة، ولا تقام عقوبة دون تحقق من معصية، ولا يُرهب الناس بسلطان الحكم دون ضمان عدالة القضاء

- إن على أفراد الجيش المسلم الالتزام التام بالنظام العسكري ، والحراسة التامة للعقيدة العسكرية. وإن على كل قائد عسكري مسلم تفقد التزام الجميع بالنظام العسكري تأميناً منه للجهوزية القتالية، وتفقد التزام الجميع بالقيم الإسلامية تأميناً منه للعقيدة القتالية، وعلى الجميع التزام قاعدة لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق.

- إن الحاكم المسلم يجعل من جهاز المخابرات وسيلةً لحفظ الدين وسياسة الدنيا، في حين أن الحاكم الكافر والعاصي يجعل من جهاز المخابرات وسيلةً لتمكين حكم الطاغوت والبغي على الناس بغير الحق ضمن حدود الدولة وخارجها، فليختَر الشعب أيهما يريد.

- إن الحاكم المسلم مسؤولٌ عن تبليغ رسالة التوحيد إلى كل من لم تبلغه، وهذا يستلزم تحري أحوال البلاد والممالك الدانية والقاصية ليقوم الحاكم المسلم بمهمة البلاغ عن رسول الله ﷺ.

- إن من الأنباء العظيمة التي يجدر بالدولة الإسلامية الاشتغال برصدها اليوم وقائع التطاول القذر على الإسلام وعلى رسول الله ﷺ وعلى كتاب الله عز وجل،وإذا لم يكن من أهم مهمات الدولة الإسلامية حراسة وصيانة جناب النبوة والانتصار للرسول ﷺ فلا كانت الدولة.

- إن مسألة تولي المرأة للولايات العامة بذريعة "تمكين المرأة" ليست إلا مخالفةً صريحة للشرع، ومناقضة صارخةً للفطرة السوية، ومظهراً لمعاندة ومكابرة دين الإسلام العظيم، ومنهجاً من مناهج هدم المجتمعات وتقويض بنيانها.

- إن العلاقة بين الدولتين المسلمة والكافرة علاقة جهادٍ بالحق أو طغيانٍ بالباطل؛ فدولة الإسلام تجاهد دولة الكفر بالحق لِتُسلم لله ولتنضوي تحت حكم الله تعالى، ودولة الكفر تصول على دولة الإسلام بغياً وعدواً لِتُسلم لإبليس ولتنضوي تحت راية إبلس وجنده.

- لا أحسن معاملةً بين الدول من دولة تدعو إلى الخير وإلى الإيمان وإلى طريق الجنة، ولا أسوا معاملة بين الدول من دولةٍ تقرُّ على الضلال وعلى الكفر وعلى السبيل المفضي إلى النار؟!

- إن مفسدة الفتنة المسلحة في المجتمع المسلم الذي يقيم الصلاة ويعظِّم هذه الشعيرة أعظم من المصلحة المرجوة بالتنابذ فيه. وإن مجاهدة منكرات المجتمع الذي تظهر فيه شعائر الصلاة إنما تكون بالبيان، والمقال، وتحمِّل الدعاة، والعلماء الربانيين لما يصيبهم من أذى الدعوة إلى الله، وخطاب السلطان الجائر، درءاً لفتنة الاقتتال الأعظم التي تدمر المتجمع بأسره.

- إن واجب الحكومة الإسلامية التثبّت في الأخبار التي تتعلق بها المصالح والمفاسد العظيمة، فلا مجال للمجاملة التي تعرض الأمة للخطر.

- كلما عظمت مكانة المسؤول عنه ومنزلة المسؤول كانت المساءلة والمحاسبة أعظم، أما محاسبة الضعيف وترك الشريف فإنه هلاك الأمم كما أخبر المعصوم ﷺ.

- جواز اتخاذ ما يلزم من وسائل تسيير سياسة الدولة الداخلية والخارجية كاتخاذ الكاتب والمراسلات، وإن الكتاب الموثق على نحو ما جرى به العرف بين الدول والحكومات حجة في التعامل وحجة في بلاغ الدعوة

- الدولة الإسلامية دولةٌ واقعيةٌ مرنةٌ، لا يمنعها التزام شرع الله من الاستفادة منتجارب الشعوب الإنسانية ومراعاة الأعراف الإنسانية المشتركة التي لا تتعارض مع ضوابط الشريعة.

- إن العلاقة بين الدولة الإسلامية والدول الكافرة هدفها النبيل دعوة الأمم والدول والملوك والشعوب إلى إسلام الوجه لله تعالى، والدخول في السلم مع الله، لا إقامة علاقات فارغة تُجامل على حساب دين الله، وتداهن على حساب توحيد الله.

- يدخل نظام الشورى في باب الوسائل والمشتركات الإنسانية التي يقصد منها سياسة الدولة وفق مصالح الشعب العليا ضمن الإطار العقدي أو الفكري للدولة

- لا يصلح مصطلح الديمقراطية أن يكون مناطاً مطلقاً للتكفير لأنه مصطلح مجمل يحتاج لتفصيل، فما كان من جهة العقيدة كتحكيم غير شرع الله فهذ مناطٌ مناسب للكفر، وما كان من جهة أسلوب الحكم مع التحاكم لشرع الله كأساليب تمثيل الشعب ونظم المحاسبة والشفافية والمسؤولية فهذا موافق للشرع شرط التزامه بضوابط الشريعة.

- إن الحاكم المسلم هو المسؤول عن قرار الحرب والسلم مراعياً فيه مصلحة الأمة الإسلامية، وإن استشارة المجلس العسكري من ناحية الاستعداد والخطط العسكرية المطروحة لا يعطي المجلس العسكري ولا الجيش ولا أحد من القيادات العسكرية حق اتخاذ قرار الحرب، بل لا بد أن يخضع القرار العسكري والجيش لأمر الحاكم الشرعي

- إن الحاكم المسلم الكيِّس لا يتعسف باستعمال حق قرار الحرب والسلم انتصاراً لرأيه واعتزازاً بالإثم، بل يستعمل حق القرار مستشعراً عِظم المسؤولية ومجتهداً في طلب الحق، وتحقيق أكبر قدر من المصالح ودرء أكبر قدر من المفاسد قاصداً

بذلك مرضاة الله عز وجل، وبقدر ما يكون الحاكم المسلم مخلصاً لله تعالى في تحري القرار الصائب بقدر ما يكون التوفيق والتسديد الرباني له

- تقوم السياسة الشرعية على دفع المفاسد باحتمال أدناها، وجلب المصالح بتضييع أدناها، وإن تأطير هذا المبدأ شرعاً يعطيه صفة الإلزام ديانةً، بحيث يجب على الحاكم أن يتصرف بمقتضى هذه القاعدة العظيمة.

- إن رفض سليمان عليه السلام هدية ملكة سبأ كان من أجل أن مقصد الهدية لم يكن حسن الجوار أو ود العلاقة بين الدول والحكام وإنما كان من أجل إسقاط حق الله لصالح حظ الذات، فإن أمن هذا المعنى فلا بأس بقبول الهدية تأليفاً للدول الكافرة وتمهيداً لدعوتها للإسلام كما قبلها النبي ﷺ.

- إن واجب الدولة الإسلامية تحرير الأمن الاقتصادي الإسلامي وذلك بتحرير عقيدة الرزق، والاجتهاد في الأخذ بالأسباب المشروعة لتحصيل الرزق، مع الرضا بما يحصل في الواقع حتى يتحقق التحرر الاقتصادي في القلوب فتستغني الدولة الإسلامية عن غيرها بالله، وتبرأ من تقصيرها أمام الله باتخاذها كل ما يلزم من أسباب الأمن الاقتصادي الإسلامي.

- إن الدولة التي لا تمتلك القوة التي تحمي بها شعبها وعقيدتها ليست بدولة، وإنما هي تجمع مدني قابل للبيع والشراء، أو تابع صغير في فلك من يحميها، أو قانع ذليل خاضع لمن يستبد بها ويعتدي عليها، إنها دولة ممسوخة مهما كانت قيمها نبيلة وعقيدتها صافية

- كلما كانت القوة العسكرية للدولة الإسلامية أكبر، كلما زادت فرصة حقن الدماء واستسلام العدو رهبةً لا قتالاً، وكلما تهيأت أسباب الدعوة والتألف لاستسلام العدو بدون قتال.

- لا إشكال في ضرب الذل والصغار على الكافر المحارب عقوبةً على الحرابة مع الكفر إذ كان ساعياً في محادة الله ورسله وحرب الله وأوليائه، فهذا من باب المجازاة بما كان يسعى فيه صيالاً على المسلمين.

- إن قصد الشريعة من ضرب الصغار على الكافر الذمي مصلحة نفسه في الحقيقة كما صح في الحديث عن النبي ﷺ :"عجب الله من قومٍ يدخلون الجنة في السلاسل"[1]، وعن أبي هريرة رضي الله عنه ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾[2] قال : خير الناس للناس، تأتون بهم في السلاسل في أعناقهم حتى يدخلوا في الإسلام"[3]

- لن يحقق المسلمون – على فرض بلوغهم في التقوى والتكاليف الشرعية الغاية المرجوة – الخلافة الشرعية مع تخلفهم عن الأخذ بالأسباب الكونية

- لقد أيد الله تعالى المؤمنين به وببعثة مُحَمَّد ﷺ بأنموذج الدولة الإسلامية الكامل متمثلاً بالقوة الشرعية بمعجزة القرآن الكريم، وبالقوة المادية بتسخير العلوم الكونية والأمر بالسعي والجد في التنقيب عنها

- إن القوة المادية والعسكرية في الإسلام ظلٌ يستظل به الداعون إلى الحق والراغبون في سماعه، فهي قوة تمزق الحجب المانعة من الدعوة وتزيل العوائق المانعة من الإنصات إليها، ثم يكون الاختيار.

- إن الدولة الإسلامية دولةُ خيرٍ ورحمةٍ للناس أجمعين، ولا بد لتبليغ هذا الخير ولظهور آثار هذه الرحمة من إقامة الدولة الإسلامية على الوجه الذي يجذب قلوب الناس لسماع دعوة الحق

---

[1] صحيح البخاري
[2] سورة آل عمران - 110
[3] صحيح البخاري

- حريٌ بالمسلمين أن يوجهوا السياحة وجهتها الصحيحة بفرض ما يجب فرضه على السائحين مما يحفظ مروءة المجتمعات المسلمة، وبإظهار ما يجب إظهاره من معاني الدين الإسلامي وشعائره التي تتألف القلوب وتبدد الشبهات.

- يستعمل أعداء الرسل سلاح التلبيس على الناس بقلب الأسماء والمسميات، فهم يسمّون ما سمّاه الله تعالى حسنةً سيئة، ويسمّون ما سمّاه الله تعالى سيئةً حسنة، ويجعلون دعوة الرسل إلى الصلاح فساداً وإفساداً، ويسمون دعوتهم هم إلى الفساد في نفس الأمر صلاحاً وإصلاحاً، ويتذرعون بذلك كله إلى قتل الرسل وحملة ميراث الرسل من العلماء الربانيين وأتباع الرسل في كل حين

- السياسة الشرعية لا بد من أن تقوم على ميزان المصالح والمفاسد، فإما أن يكون هذا الميزان ربانياً فتستقيم أحوال البلاد والعباد، وإما أن يكون شيطانياً طاغوتياً فتضطرب أمور البلاد والعباد، ويستفحل الظلم والهرج وتستباح الدماء والأعراض والأموال

- إن الكرامة الإنسانية الحقيقية أن يُمكَّن الناس من سماع رسالة ربهم وشهود أثرها واقعاً حياً في حياة الناس، ولا كرامة في دولٍ تعيش حياتها كالبهائم ينكح الذكران فيها بعضهم بعضاً، وتنكح الإناث فيها بعضهم بعضاً، وتستحل الخبائث وتحرم الأطايب، ولا كرامة في دولٍ لا تفرق بين من يعبد الخالق وحده سبحانه لا شريك له، وبين من يعبد حجراً أو شجراً أو لا يعبد شيئاً البتة.

- إن قضية أعداء الرسل ليست في مبادئ إقامة الدول وتقسيم الناس وفق أفكار الدولة وحكمهم بقانونها، وإنما قضيتهم تحوم حول التمرد على الله تعالى ورفض شريعته والكفر بعقيدته

- إن تقنين الفساد هو الجريمة الأعظم من ممارسة الفساد؛ فجريمة قوم لوط تميزت بأمرين اثنين هما : معاندة الفطرة الإنسانية السليمة، وتقنين المنكر.

- إن الدولة التي تحقق القوة المادية الصحيحة والقوة المعنوية الصحيحة هي الدولة المصطفاة، وليدرك المسلمون أنهم مقصرون شرعاً في التقصير في الأخذ بالأسباب المادية، فالمسلمون في الحقيقة ضعفاء في القوة المعنوية الدينية بقدر تفريطهم في القوة المادية اللازمة لبناء الدولة.

- إن استعادة قوة الدولة المسلمة وريادتها الأممية واشتداد عودها لا يكون بالتخلي عن موروث الرسل والتبرء منه، وإنما يكون بالعمل بالأسباب الشرعية، والأخذ بالأسباب المادية سعياً حثيثاً في الأرض كشفاً وتنقيباً وتطويراً وتحديثاً

- إن القصد من إقامة الدولة الإسلامية تعبيد الناس بالمجمل لشريعة رب العالمين، وتمكين من استهدى بشرع الله من إظهار عبوديته لله تعالى، وتمكين من لم يستهدي الله من سماع الرسالة ومعاينة أحوال أهل الشريعة فمن اهتدى فبها ونعمت، ومن لم يكتب الله له الهداية فقد تحققت النذارة وتم غرض الرسالة ولله الحمد

الخاتمة

هذا بفضل الله تعالى ما تيسر استنباطه من معالم السياسة الشرعية في هذه السورة العظيمة، وهي تمثل على تنوعها جولةً سريعة في رحاب هذا البنيان العظيم، بنيان الدولة الإسلامية. ورغم عدم استيعاب مسائل السياسة الشرعية أجمع في هذا التجوال السريع، فإن المتدبر لهذه السورة يدرك روعة هذا البنيان، ويتلمس روح التشريع الإسلامي العظيمة في هذه المنظومة السياسية الشرعية الرائعة، ونحن نقول للعالم أجمع: إننا أمة الإسلام باقون؛ باقون لنقيم دولة الإسلام، باقون لنرفع راية الإسلام في أرجاء المعمورة، يسترشد بها أناسٌ يتخبطون في عمايات الجهل والضلال، ويستنصر بها مستضعفون فُتنوا عن دين الحق، وتنكسر بها شوكة الباطل، وتنصب لها موازين العدل والحرية والكرامة الحقيقية للإنسان. نعم، نحن باقون بالإسلام السياسي الذي يقض مجاضعهم، وباقون بالإسلام الجهادي الذي يدك حصونهم، وباقون بالإسلام الفطري الذي يفضح بهيميتهم، وباقون بالإسلام الإنساني الذي يفضح ظلمهم وطغيانهم، باقون بالإسلام كل الإسلام، وسندفع ثمن هذا البقاء ما شاء الله تعالى أن ندفع، حتى نلقى الله تعالى بإحدى الحسنيين نرضى عنه ويرضى عنا، نضحك إليه ويضحك إلينا...

ولا بد من التعاقد على قضيةٍ مركزيةٍ تبقى محور التقاء المسلمين اليوم نشحذ لها همتنا، ونقوي بها عزائمنا، ونستجمع لها طاقاتنا، وطالما كانت دولة سليمان عليه السلام هي الأنموذج القرآني الذي تلمسنا معالمه، فلتكن القدس هي العنوان الجامع لمشروع استعادة الدولة الإسلامية، لعل الله يكرمنا بتأويل قوله عز وجل: ﴿ وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَتُفْسِدُنَّ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا ﴿٤﴾ فَإِذَا جَآءَ وَعْدُ أُولَىٰهُمَا بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَّنَآ أُو۟لِى بَأْسٍ شَدِيدٍ فَجَاسُوا۟ خِلَٰلَ ٱلدِّيَارِ ۚ وَكَانَ وَعْدًا مَّفْعُولًا ﴿٥﴾ ثُمَّ رَدَدْنَا لَكُمُ ٱلْكَرَّةَ عَلَيْهِمْ وَأَمْدَدْنَٰكُم بِأَمْوَٰلٍ وَبَنِينَ وَجَعَلْنَٰكُمْ أَكْثَرَ نَفِيرًا ﴿٦﴾ إِنْ أَحْسَنتُمْ

أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ ۖ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا ۚ فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الْآخِرَةِ لِيَسُوءُوا وُجُوهَكُمْ وَلِيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيُتَبِّرُوا مَا عَلَوْا تَتْبِيرًا ﴿٧﴾ [1]

ختاماً، أسأل الله العظيم القبول لما وفق من إصابة الحق، والعفو عما زل به القلم مما سوى ذلك، واللهَ العظيم أسأل أن يوفقنا للعمل بما قلنا، وأن يجعل ذلك ابتغاء وجهه الكريم، موجباً لرضوانه العظيم، وأنا على يقين بوعد الله الحق، وأن ما استبطأنا منه فبتقصيرنا، وما أثلج الله تعالى به منه صدورنا فبمحض كرم الله تعالى وفضله ومنته، فإلى لقاءٍ في القدس أيها المسلمون، فلعمر الحق لنحن أولى بمعبد سليمان عليه السلام، ولنحن أولى بمسجد الأقصى، ولنحن أولى بتعليم البشرية كيف تقام الدول، وكيف تنصب موازين العدل، وكيف يكون صدق الانتساب إلى أنبياء الله ورسله أجمعين، وكيف نؤدي عن خاتمهم وإمامهم رسوله مُحَمَّد ﷺ أمانة البلاغ عن الله، والله غالبٌ على أمره، ولكن أكثر الناس لا يعلمون، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين...

وكتب/ أفقر خلق الله

وسيم فتح الله

5 ربيع الآخر 1441 هجرية

2 كانون الأول 2019 ميلادي

الجزيرة العربية

[1] سورة الإسراء 4-7

الفهرس

مقدمة	3
تعريف عام بسورة النمل	6
المعلم الأول: القرآن الكريم منهج حياة وأساس قيام الدولة الإسلامية	9
المعلم الثاني: لا شريعة أحكم من شريعة الله، ولا مشرّع أعلم من الله	14
المعلَم الثالث: الاعتبار بأحوال الأمم دأب الدولة الملتزمة بشرع الله مملكة الكفر الفرعونية ومملكة الإسلام السليمانية أنموذجاً	17
المعلَم الرابع: التمكين ثمرة تحكيم شرع الله والأخذ بأسباب الكون	35
المعلَم الخامس: كل المخلوقات رعايا في الدولة الإسلامية الربانية	39
المعلَم السادس: المسؤولية تستلزم المحاسبة والحقوق تستلزم الواجبات	45
المعلَم السابع: جهاز الاستخبارات وسيلة من وسائل قيام الدولة وحفظها	50
المعلَم الثامن: الفطرة السليمة ترفض ولاية المرأة والشرع الحنيف يمنعها	55
المعلَم التاسع: الشرك هو الجريمة الكبرى، وحراسة التوحيد أسمى واجبات الراعي والرعية	62
المعلَم العاشر: الصلاة شعار الإسلام	67
المعلَم الحادي عشر: التثبت من الأخبار	70
المعلَم الثاني عشر: جواز اتخاذ الرسل والسفارة بين الدول	73
المعلَم الثالث عشر: الشورى نظام الحكم	83
المعلَم الرابع عشر: الحاكم المسلم لا يبتغي عرض الدنيا	88
المعلَم الخامس عشر: العلم والقوة ركنا بناء الحضارة، والجهاز الرقابي وسيلة حفظهما	97
المعلَم السادس عشر: جواز التوسع في أمور الدنيا لتأليف قلوب الكفار	107
وقفة مع نهاية قصة سليمان عليه السلام في سورة النمل	115
مناسبة الانتقال من قصة سليمان عليه السلام إلى ثمود قوم صالح عليه السلام	118
المعلَم السابع عشر: ميزان المصلحة والمفسدة في السياسة الشرعية	119

المعلَم الثامن عشر : عاقبة الإفساد في الدولة 126

المعلَم التاسع عشر: جريمة تقنين الفساد وتنكيس الفطرة وزوال الأمم 132

وقفة مع القوانين "الدساتير" الوضعية: 135

المعلَم العشرون: منهجية فريدة في التنبيه على علوم الكون مع ترسيخ أركان التوحيد 137

المعلَم الحادي وعشرون: افتقار من استغنى بعلوم الدنيا عن علم الآخرة 147

المعلَم الثاني والعشرون: الفصل بين دولة الإيمان ودول الكفر 156

المعلَم الثالث والعشرون: مقدمات الساعة والفصل بين الأمم 162

المعلَم الرابع والعشرون: الحسنات والسيئات ميزان فلاح الدول في الآخرة 166

المعلَم الخامس والعشرون: ختام السورة تأكيد على تعبيد الدول لله، وحكمها بكتاب الله 168

الخلاصة 175

الخاتمة 184